ما أعربه ابن كيسان
من القرآن الكريم
جمعًا ودراسةً

د. سليمان بن عبدالعزيز بن عبدالله العيوني

د. سليمان بن عبدالعزيز بن عبدالله العيوني

- عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.
- حصل على درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بعنوان: (ما أعربه الكسائي من القرآن الكريم جمعاً ودراسةً).
- حصل على درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بعنوان: (إرشاد الطالب إلى لفظ اللباب) لأحمد بن محمد الغنيمي الأنصاري من أوله وحتى نهاية المرفوعات تحقيقاً ودراسة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فهذا بحث عما أعربه ابن كيسان النحوي من القرآن الكريم، وقد جمعت أكثر إعراباته من كتب تلميذه الوفي أبي جعفر النحاس، وبعضها من كتب ابن كيسان نفسه، وبعضها من مراجع أخر.

وقد تريّثت في هذا البحث؛ لعلمي أن ابن كيسان قد كُتِبَتْ فيه ثلاث رسائل علمية، ودراسة ماتعة، أما الدراسة فللدكتور محمد إبراهيم البنا، بعنوان (ابن كيسان النحوي، حياته، وآثاره، وأراؤه)[1]، وأما الرسائل فالأولى رسالة (ماجستير) بعنوان (أبو الحسن بن كيسان، وآراؤه في النحو واللغة)، لعلي مزهر الياسيري، في جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، سنة ١٩٧٦م[2]، والثانية رسالة (ماجستير) بعنوان (ابن كيسان وأثره في الدراسات النحوية)، لمحمد أبو بكر بعيج، في جامعة القاهرة، دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض، سنة ١٩٧٨م، والثالثة رسالة (ماجستير) بعنوان (ابن كيسان النحوي)، لمحمد بن محمود الدعجاني، في جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم اللغة والنحو والصرف، سنة ١٣٩٨.

---

(١) طبعتها دار الاعتصام بمصر، سنة ١٣٩٥، ثم أعاد نشرها في مجموع (دراسات ونصوص لغوية)، طبعته المكتبة المكية، مكة المكرمة، سنة ١٤٢٧.

(٢) وقد طبعتها دار الرشيد، في بغداد، سنة ١٩٧٩م.

ولم أُقْدِمْ على هذا البحث إلا بعد أن تأكدت من أن هذه الدراسات لم تدرس ما يرمي إليه هذا البحث، وأنه يكشف جوانب مهمة من نحو ابن كيسان لم تكشف عنه هذه الدراسات، ويتبين هذا في الأمور الآتية:

١ -أن جميع هذه الدراسات لم تعتمد على كتب تلميذ ابن كيسان الوفي أبي جعفر النحاس، ولم تَتَتَبَّعْ -فضلاً أن تحصر- نقوله النحوية واللغوية والإعرابية الكثيرة عنه، وفيها من علمه ونحوه شيء كثير، وقد نقلتُ عنه (٢٣) إعرابًا، أكثرها بلفظ ابن كيسان[١].

٢ -أن اهتمام هذه الدراسات كانت متجهًا لما نُقل عن ابن كيسان من نحو ولغة، ولم تحفل كثيرًا بإعرابه القرآن الكريم[٢]، فالدكتور البنا ذكر في دراسته إعراب ابن كيسان لست آيات، درس منها خمس آيات فقط، والدكتور الدعجاني ذكر في رسالته إعراب ابن كيسان لخمس آيات، ودرس آيتين فقط[٣]، وذكرتُ في بحثي إعرابه لاثنتين وأربعين آية في سبع وثلاثين مسألة.

٣-أني وجدتُ في إعرابات ابن كيسان للقرآن الكريم نحوًا كثيرًا له لم تسجله هذه الدراسات، فنسبتُ له ثلاثة آراءٍ نحوية انفرد بها، وأربعة عشر

(١) انظر: الفصل الأول (نقل إعرابات ابن كيسان).

(٢) عقد د. البنا في (ابن كيسان النحوي) فصلاً لإعراباته ص١٢٧، ولكنه لم يحفل فيه بإعراب القرآن الكريم، بل كان أكثره في الحقيقة مسائل نحوية، ففيه كلام على إعرابه لصيغة التعجب (أَفْعِلْ به)، وإعراب المخصوص بالمدح والذم، وإعراب (حبذا)، وأسلوب (ضربي زيدًا قائمًا)، وأساليب أخر.

(٣) وقد ذكروا كلام ابن كيسان على آيات كثيرة، ولكنه كان كلامًا لغويًا أو تفسيريًّا، لا إعرابًا.

رأيًا نحويًّا اكتفت كتب النحو بنسبتها إلى غيره[١].

٤ -أني وجدتُ في إعرابات ابن كيسان ما يخالف شيئًا من نحو ابن كيسان[٢]، إما الذي في كتبه، وإما المنسوب إليه في كتب النحو، ولَمَّا لم يقف أصحاب هذه الدراسات على هذه الإعرابات لم يتحرر مذهب ابن كيسان النحوي في هذه المسائل، ومن ذلك أنهم اكتفوا[٣] بدراسة مذهبه في العطف بـ(ولكنْ) بما نُسب إليه في كتب النحو من أن العاطف عنده (لكنْ) والواو زائدة غير لازمة، ولكنه في إعرابه لقوله - I -: ﴿9r»Å` äq¯Rqä{ ‘/»Ÿš¿`﴾[٤] قال: ((الواو هي العاطفة، و(لكنْ) للتحقيق))، وقد حاولتُ تحرير مذهبه في العاطف هنا[٥].

٥ -أني قد أخالف أصحاب هذه الدراسات في بعض الأحكام، فأنبِّه على ذلك في البحث، ومن ذلك مخالفتي د. البنا في استنتاجه أن ابن كيسان ممن يرون أن الكاف تأتي للتعليل أخذًا من قوله إن معنى قوله - I - ﴿.J$ ...﴾[٦] هو: اذكروني كما ذكرتكم بإرسال رسول فيكم أذكركم؛ لأن من نقلوا هذا التفسير عنه نقلوه على معنى التشبيه، لا

(١) انظر الفصل الثالث (المذاهب النحوية في إعرابات ابن كيسان).

(٢) انظر الكلام على مخالفة بعض إعراباته لنحوه في الفصل الأول (نقل إعرابات ابن كيسان).

(٣) انظر: (ابن كيسان النحوي) د. البنا ١٧٢ - و(ابن كيسان النحوي) د. الدعجاني ٣٠٧.

(٤) سورة آل عمران ٧٩.

(٥) انظر المسألة (١٨).

(٦) سورة البقرة ١٥١.

التعليل[١].

وقد بنيتُ هذا البحث على الخطة الآتية:

- المقدمة.

- التمهيد، وفيه ترجمة ابن كيسان النحوي.

- القسم الأول: إعرابات ابن كيسان ترتيبًا ودراسةً، وقد درستُ فيه (٤٢) إعرابًا، في (٣٧) مسألة، مرتبة على ترتيب المصحف.

- القسم الثاني: الدراسة المنهجية، وفيه أربعة فصول:

- الفصل الأول: نقل إعرابات ابن كيسان.

- الفصل الثاني: منهج ابن كيسان في إعراب القرآن الكريم.

- الفصل الثالث: المذاهب النحوية في إعرابه القرآن الكريم.

- الفصل الرابع: المصطلحات النحوية في إعرابه القرآن الكريم.

- مصادر البحث ومراجعه.

والحمد أولاً وآخرًا، والصلاة والسلام على نبي الهدى محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

---

(١) انظر المسألة (١٣)، وانظر مخالفتي للدكتور الدعجاني في المسألة (٣٢).

التمهيد

التعريف بابن كيسان النحوي

هو[1] أبو الحسن، محمد بن أحمد بن كيسان، وقيل: (كيسان) لقب جده، وقيل: لقب أبيه، وقيل: لقبه[2]، والظاهر أن (كيسان) جَدُّ العائلة المشهور الذي تنتسب إليه، فيلقب به كلُّ مشهور فيها.

لم تذكر كتب التراجم قبيلته، ولكني وجدتُ تلميذه الوفي أبا جعفر النحاس (ت ٣٣٨) قال عنه: ((ابن كيسان الأزدي))[3]، فلا أدري أهي قبيلته أم ولاؤه؟

أخذ عن المبرد البصري (ت٢٨٥)[4]، وثعلب الكوفي (ت ٢٩١)[5]، فكان مُلِمًّا بمذهب البصريين والكوفيين، وكان من الذين خلطوا بين المذهبين وانتقوا منهما.

وكان عارفًا باللغة، حافظًا لها ولأشعارها، مشاركًا في عدة علوم.

وكان مجلسه غاصًّا بالطلبة، وربما ((اجتمع على باب مسجده نحو

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات الزبيدي ١٥٣ - وتاريخ بغداد ١/ ٣٣٥ - ونزهة الألبا ٢٠٨ - وإنباه الرواة ٣/ ٥٧ - وإرشاد الأريب ١٧/ ١٣٧ - وبغية الوعاة ١/ ١٨، وفي ابن كيسان دراسة وثلاث رسائل علمية ذكرتها في المقدمة.

(٢) وقد زادت كتب التراجم في نسبه واختلفت، انظر الكلام على ذلك في: (ابن كيسان النحوي) د. البنا ١٤ - و(ابن كيسان النحوي) د. الدعجاني ١٩.

(٣) معاني القرآن للنحاس ١/ ٣٦٤.

(٤) انظر ترجمته في: طبقات الزبيدي ١٠٨ - وبغية الوعاة ١/ ٢٦٩.

(٥) انظر ترجمته في: طبقات الزبيدي ١٥٥ - وبغية الوعاة ١/ ٣٩٦.

مائة رأس من الدواب للرؤساء والكُتّاب والأشراف والأعيان الذين قصدوه))[١].

وممن أخذ عنه: أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨)[٢]، وأبو القاسم الزجاجي (ت٣٤٠)[٣]، وأبو عمر محمد بن عبدالواحد المعروف بغلام ثعلب (ت ٣٤٥)[٤]، وأبو علي القالي (ت ٣٥٦)[٥]، وأبو عبدالله المرزباني (ت ٣٨٤)[٦].

((وله كتب كثيرة نافعة))[٧]، تجاوزت عشرين كتابًا[٨]، فمنها: (معاني القرآن)، و(غريب الحديث)، وهما في تفسير القرآن الكريم والحديث الشريف، ومنها: (المهذب في النحو)، و(كتاب الحقائق)، و(المختار في علل النحو)، وهذه في النحو، و(التصاريف)، و(المذكر والمؤنث)، و(المقصور والمدود)، وهذه في التصريف.

وقد فُقِدَ كثير من هذه الكتب، ولم يطبع منها إلا: (الموفقي)[٩]، وهو

(١) إرشاد الأريب (معجم الأدباء) ١٧ /١٣٩.

(٢) انظر ترجمته في طبقات الزبيدي ٢٣٩ - وبغية الوعاة ١ /٣٦٢.

(٣) انظر ترجمته في: طبقات الزبيدي ١٢٩ - وبغية الوعاة ٢ /٧٧.

(٤) انظر ترجمته في: طبقات الزبيدي ٢٢٩ - وبغية الوعاة ١ /١٦٤.

(٥) انظر ترجمته في: طبقات النحويين ٢٠٢ - وبغية الوعاة ١ /٤٥٣.

(٦) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٣ /١٣٥ - وإنباه الرواة ٣ /١٨٠.

(٧) تاريخ العلماء النحويين لابن مسعر ٥١.

(٨) ذكرها بالتفصيل: د. البنا في (ابن كيسان النحوي) ٥٧ - ود. الياسيري في (أبو الحسن بن كيسان) ٦٥ - ود. الدعجاني في (ابن كيسان النحوي) ٩٦.

(٩) حققه د. عبدالحسين الفتلي وهاشم شلاش، في مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الثاني، ١٣٩٥، =

مختصر في النحو، و(تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها)[1]، وهو في علم القوافي، وجزء من كتابه (شرح المعلقات)، وهو معلقة عمرو بن كلثوم بشرح ابن كيسان[2]، ومختصر من كتابه (الفرق بين السين والصاد)[3].

وقد اختُلف في زمن وفاة ابن كيسان، فقيل سنة (٢٩٩)، وهذا رجحه د. محمد البنا[4]، وقيل سنة (٣٢٠)، وهذا رجحه د. الياسري ود. الدعجاني[5]، بأمور تجعله الأقرب إلى الرجحان، منها رواية القالي عنه، والقالي إنما دخل بغداد سنة (٣٠٥)، ومنها رواية المرزباني عنه، والمرزباني إنما وُلد سنة (٢٩٦).

= ص١٠٣-١٢٤.

(١) نشره المستشرق وليم رايت سنة ١٨٥٢م، مع رسائل أخرى في مجموع، ثم حققه د. إبراهيم السامرائي، ونشره في مجلة الجامعة المستنصرية، العدد الثاني، من السنة الثانية، ١٣٩١، وأعاد نشره في مجموع (رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتاريخ)، طبعته مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، سنة ١٤٠٨، ثم حققه د. محمد البنا، وأعاد نشره في مجموع (دراسات ونصوص لغوية)، طبعته المكتبة المكية، مكة المكرمة، سنة ١٤٢٧.

(٢) نشره المستشرق شلوسنجر، في مجلة الأشوريات، المجلد (١٦)، سنة ١٩٠١م، ثم حققه د. محمد البنا، ونشره سنة ١٤٠٠، وأعاد نشره في مجموع (دراسات ونصوص لغوية)، طبعته المكتبة المكية، مكة المكرمة، سنة ١٤٢٧.

(٣) اختصره أبو عبدالله محمد بن أحمد، ابن القماح (ت ٧٤١)، وحققه أستاذنا الدكتور تركي بن سهو العتيبي، ونُشر في مجلة الدراسات اللغوية، المجلد الثاني، العدد الثالث، ١٤٢١، ص١٤٩-٢٠٤.

(٤) انظر: (ابن كيسان النحوي) د. البنا ص١٩.

(٥) انظر: (أبو الحسن بن كيسان) د. الياسيري ٣٤- و(ابن كيسان النحوي) د. الدعجاني ٣٩.

القسم الأول:

إعرابات ابن كيسان، ترتيباً ودراسةً

١ -سورة الفاتحة، الآية ٢

نصب (ربَّ) في قراءةِ: (šú üÙ=»è ﴾ U ' ⍭ ‰ð s ﴿)

وهي قراءة شاذةٌ، تُنسب لزَيْدِ بن عَلِيٍّ، وطائفة[1]، وقد اختلف المعربون في انتصاب (رَبّ) على ستّة إعرابات: فقيل: منصوبٌ على القطع المراد به المدح، ، وقيل: منصوبٌ على النداء المضاف كأنّك قلت: (يا رَبَّ العالمين)، وقيل: منصوبٌ بفعل مقدّر دَلَّ عليه (‰ð s ﴿ ⍭)، وتقديره: (أَحْمَدُ، أو نَحْمَدُ)، وقيل: منصوبٌ بالمصدر (الحمد)، وقيل: إنَّ (رَبَّ) فعلٌ ماضٍ مِن: (رَبَّ يَرُبُّ رَبًّا)، و(العالمين) مفعولٌ به، وقيل: منصوبٌ على الحال[2].

والذي يَهُمُّنا هنا الإعرابان الأوَّلان، فقد ارتضى ابنُ كَيْسانَ الأوَّلَ، واستبعدَ الثانيَ، فقال: ((يَبْعُدُ النَّصْبُ على النِّداءِ المضافِ؛ لأنه يَصِيْرُ كلامين، ولكنَّ نَصْبَهُ على المَدْحِ))[3].

أما الإعراب الأول فهو إعراب سيبويه، واختاره: الزمخشري،

(١) انظر: الكشاف للزمخشري (البابي) ١/ ٣٥، والمحرر الوجيز (المغربية) لابن عطية ١/ ٦٤، والبحر المحيط لأبي حيان ١/ ١٣١، والدر المصون للسمين الحلبي ١/ ٦٧.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧١- والبيان للكمال الأنباري ١/ ٣٥- والفريد للهمذاني ١/ ١٦٤ - والبحر المحيط ١/ ١٣١- والدر المصون ١/ ٦٧.

(٣) إعراب النحاس ١/ ١٧١.

والعكبري، والهمداني، والقرطبي، وأبو حيان، وابن هشام، والألوسي، وقال: ((بل يكادُ يَقطَعُ الظاهرُ بالقَطْعِ))[١].

فعلى ذلك يكون (ربَّ) مفعولاً به لفعل محذوف ملائم، تقديره نحو (أَمْدَحُ أو أَذْكَر)، لا (أعني)؛ لأنَّ المنعوت مُتَعَيِّنٌ[٢].

وقد ضُعِّفَ هذا الإعراب بأنَّ الصفاتِ بعد (رَبّ) مجرورة، وقد نصَّ النحويون على أنه لا إتباعَ بعد القطع في النعوت[٣].

وأُجِيْبَ عن ذلك بأنَّ الأَهْوَازيَّ حكى في قراءة زيد بن علي أنه قرأ: (‘ U ˝$#9øè»=ÜJü úš.$#9§q Hl» `$#9§mÏŠÕ) بنصب الثلاثة، فلا ضَعْفَ حينئذٍ[٤]، وبأن النحويين اختلفوا في الإتباع بعد القطع، فأجازه بعضُهم كابن أبي الرَّبِيْعِ السَّبْتي، وروى شواهدَ تَدُلُّ عليه، ومنعه الأكثرون[٥].

أما الإعراب الثاني فهو إعراب الزجاج[٦]، وقال الشهاب الخفاجي عنه: ((وهو ظاهر))[٧]، وجوّزه: مَكِيٌّ، والكمال الأنباري، والبيضاوي[٨].

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٤٨- والكشاف (البابي) ١/ ٥٣- والتبيان للعكبري ١/ ٥- والفريد ١/ ١٦٤- والجامع للقرطبي ١/ ١٣٩- والبحر المحيط ١/ ١٣١- وأوضح المسالك لابن هشام ٣/ ٣٠٢- وروح المعاني للألوسي ١/ ٨٤.

(٢) انظر: الدر المصون ١/ ٦٧- وروح المعاني ١/ ٨٤.- وحاشية الشهاب على البيضاوي ١/ ٩٥.

(٣) انظر: البحر المحيط ١/ ١٣١، والدر المصون ١/ ٦٨.

(٤) انظر: البحر المحيط ١/ ١٣١، وحاشية الشهاب ١/ ٩٥، وروح المعاني ١/ ٨٤.

(٥) انظر: البسيط في شرح الجمل ١/ ٣١٦-٣١٧- وهمع الهوامع (الكتبي) ٢/ ١١٩.

(٦) انظر: معاني القرآن للزجاج ١/ ٤٧، وإعراب النحاس ١/ ١٧١.

(٧) حاشية الشهاب على البيضاوي ١/ ٩٥.

(٨) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ٦٨- والبيان ١/ ٣٥- تفسير البيضاوي ١/ ٢٥.

وهـذا الإعـراب ضـعّفه ابـنُ كيسـان واسـتبعده؛ لأنـه يصـيِّر الآيـة كلامين، وكأنَّ الاتصالَ هو الأولى عنده ما أمكـن، أو لأن الاتصـال أقـوى لأنه بمعنى قراءة الجر، وهي قراءة الجمهور.

فإن قيل: إن الإعـراب الأول يصـيِّر الآيـة كلامـين، لأن (الحمـد لله) جملة، و(أمدح رب العالمين) جملة، قلتُ: الجملة الثانية في قوة النعت التابع، لأن معناها: الحمد لله الذي أمدحه بذلك[1].

ومما يُقَـوِّي هـذا الإعـراب أنَّ السـورة دعـاءٌ، وتَتَحَـوَّلُ إلى أسـلوب الخطـاب مـن قولـه: (ÎƒÎ$, Rè‰ç7‰)، فعـلى هـذا القـول تكـون هـذه الآيـة: ($$s ð‰% ⊣ ' U ˜$ $è»=Ü ü úš) مشـيرةً إلى الخطـاب القـادم، وممهِّـدةً لـه، وبرهانُ ذلك قولُ المصلي بعدها: (آمين).

٢ -سورة الفاتحة، الآية ٧

جَرُّ (غير) في: (îöï lÎ$$J Ø ÒÀq U Å æ Øög Ô ôr Ÿ $9Ò z$$Jjüû)

في إعـراب (غـير) بـالجر ثلاثـة إعرابـات، فقيـل: نعـتٌ لـ(الـذين) في (ÂŽ ÏPÞ $%©ïû è‰RèÐ MÔ ãøg ôÎ ð)، وقيل: بـدلٌ مـن (الـذين)، وقيـل: بـدلٌ مـن الضمير في (عليهم)[2].

---

(١) وضَـعَّفَ هـذا الإعـرابَ: السـمينُ الحلبـي، والشـيخ زاده، والشـهاب الخفـاجي، والألـوسي بمضعِّفات أُخَر، منها: أن فيه لبساً؛ لأن معناه: الحمد لله يا رَبَّ العالمين، فكأنّـك قلـت لَمِلِكٍ: الشكرُ للمَلِكِ يا أيُّها المَلِكُ، ومنها أن فيه التفاتًا لم تكمل شرائطه، ولا يكاد يلتفت إليه. انظر: الدر المصون ١ /٦٧- وحاشية زاده على البيضاوي ١ /٣٤- وحاشية الشهاب ١ /٩٥- وروح المعاني ١ /٨٤.

(٢) انظر: البحر المحيط ١ /١٤٨- والدر المصون ١ /٨٣.

وقد جاء عن ابن كيسان تجويز الإعراب الثالث، فقال: ((ويجوزُ أنْ يكونَ بدلاً مِن الهاءِ والميمِ في (عليهم)))[١]، ومعنى تجويزه أنه يجيز في الآية غير هذا الإعراب، ولا أستبعد أنه يقدِّم عليه الإعرابين الأولين، فهما قول كبار النحويين والمعربين، فالأول قول سيبويه[٢]، وجَوَّزهما: الأخفش، والفراء، والمبرد[٣]، وجوَّزهما فيما بعد: الطبري، والزجاج، والنحاس، والزمخشري[٤].

وقد جرت عادة كثير من النقلة على نقل الإعراب المشهور في الآية عن كبار المعربين، ثم ينقلون الإعرابات غير المشهورة أو الإعرابات الضعيفة معزوة إلى من جوزها، من دون الإشارة إلى أن هؤلاء المجوزين يقدمون الإعراب المشهور، ويجوزون ما نُسب إليهم، وربما كانوا يجوزونه على ضعف[٥].

وما جوَّزه ابن كيسان في (غيرِ) ضَعَّفه: الفراءُ[٦]، وأبو حيان، والسمين الحلبي، والألوسي[٧]، بأنَّ التقدير: صراط الذين أنعمتَ على غير

(١) إعراب النحاس ١/ ١٧٥-١٧٦.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٣٣ (هارون).

(٣) انظر: معاني الأخفش ١/ ١٧- ومعاني الفراء ١/ ٧- والمقتضب ٤/ ٤٢٣.

(٤) انظر: تفسير الطبري ١/ ١٠٧- ومعاني الزجاج ١/ ٥٣- وإعراب النحاس ١/ ١٧٥- والكشاف ١/ ٢٦.

(٥) انظر: الفصل الأول (نقل إعرابات ابن كيسان).

(٦) انظر: معاني الفراء ١/ ٧، وردُّ الفراء إياه يدل على أنه قيل به قبل ابن كيسان.

(٧) انظر: البحر المحيط ١/ ١٤٨- والدر المصون ١/ ٨٣- وروح المعاني ١/ ٩٤.

المغضوب عليهم، وهذا يؤدي إلى خلو الصلة من العائد، كما أن معناه لا يخلو من الركاكة بحسب المعنى[1].

ولعل الذي دعا إلى هذا الإعراب الفرارُ من الإعراب الأول، الذي يؤدي إلى جعل (غير المغضوب عليهم) نعتًا لـ(الذين)، مع أن (الذين) معرفةٌ، و(غير) نكرةٌ وإن أُضيفت إلى معرفة لتوغُّلها في التنكير، وقد أُجِيْبَ عن هذا بجوابين مقبولين: الأول أن الموصول قد يُعامل معاملة النكرات لمشابهته إياها في الإبهام، والآخر أنَّ بعض النحويين يرى أن (غيرًا) إذا وقعت بين ضدين تعرَّفت؛ لانحصار الغيريَّة، كما هنا[2]، ولو صَحَّ هذا الإشكال على الإعراب الأول لأغنى عنه الإعراب الثاني لا الثالث، فكيف وهو لا يصِحُّ.

٣ -سورة البقرة، الآية ١

إعراب الحروف المقطعة في الآية (#O9)

الاختلاف في تفسير الحروف المقطعة الواقعة في أوائل بعض السور من ((الاختلاف المنتشر الذي لا يكاد ينضبط))[3]، وعليه انبنى الخلاف في إعرابها على أقوال كثيرة تعود إلى مذهبين[4]:

---

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٨٣- وروح المعاني ١/ ٩٤.

(٢) انظر: المفصل ١١٧ - والبحر المحيط ١/ ١٤٨ - والدر المصون ١/ ٨٣- وأوضح المسالك ٢/ ٢٧٥- والمغني ١/ ٢١٠- وتفسير أبي السعود ١/ ١٨- وروح المعاني ١/ ٩٤.

(٣) انظر: البحر المحيط ١/ ١٥٨.

(٤) أصل هذا الحصر في الدر المصون ١/ ٨٨، وكمَّلْتُه بمراجعة تفسير الحروف المقطعة وإعراباتها.

١ -أنها لا محل لها من الإعراب، وهذا على قول من فسرها بأنها أسماء حروف الهجاء[١]، والمراد بها العَدُّ، فليس فيها تركيب، وليست جزءَ جملةٍ اسمية أو فعلية، فلم يدخلها إعراب[٢].

٢ -وأنها جزءُ جملةٍ اسميةٍ أو فعلية، فحكمُها إما الرفعُ مبتدأً أو خبرًا، وإما النصبُ مفعولاً بها، وإما الجرُّ مجرورةً بحرفِ قسمٍ محذوف، ويدخل في هذا المذهب قول من جعلها أسماءً لسورها، أو بعضَ أسماءِ الله تعالى، أو فواتحَ لسورها، ونحو ذلك.

ومن أهل المذهب الثاني ابن كيسان، فهو يرى أن هذه الحروف ((فاتحة السورة))[٣] التي هي فيها، ومن ثَمَّ جعلها معربةً، وجوَّز فيها النصبَ مفعولاً بها، والرفعَ خبرًا لمبتدأٍ محذوف، فقال: ((موضعُ (الم) نَصْبٌ، بمعنى (اِقْرَأْ الم)، أو (عليك الم)، ويجوزُ أنْ يكونَ موضعه رَفْعًا، بمعنى (هذا الم)، أو(هو)، أو (ذاك)))[٤].

---

(١) اختلف أهل هذا التفسير في معنى هذه الحروف حينئذ، فقال بعضهم هي من المتشابه الذي اختص الله بعلمه، قال السَّعْدي في تفسيره (تيسير الكريم الرحمن) ١/ ٤٠: ((فالأسلم فيها السكوت عن التعرض لمعناها من غير مستند شرعي، مع الجزم بأن الله تعالى لم يُنزلها عبثًا، بل لحكمةٍ لا نعلمها))، وقال كثير من المحققين: إنها لبيان إعجاز القرآن، وأن الخلق عاجزون عن معارضته بمثله مع أنه مركب من هذه الحروف المقطعة التي يتخاطبون بها، وقيل غير ذلك. انظر: الكشاف ١/ ٣٠- وتفسير القرطبي ١/ ١٥٤- وتفسير ابن كثير ١/ ٣٩- والبحر المحيط ١/ ١٥٦.

(٢) هذا قول: الخليل وسيبويه في الكتاب ٢/ ٣٤- والأخفش في معانيه ١/ ١٩- والفراء في معانيه ١/ ٩.

(٣) تفسير الثعلبي ١٠/ ٦- وتفسير القرطبي ١٨/ ٢٢٤.

(٤) إعراب النحاس ١/ ١٧٧- وتفسير القرطبي ١/ ١٥٧- والبحر المحيط ٢/ ٣٩٢.

ولا شك أن الترجيح بين هذين المذهبين قائم على الترجيح في التفسير، وأنه مهما صَحَّ المذهب الثاني فإن أصحَّ إعراباته ما جوَّزه ابن كيسان، لأن الرفعَ -على أنه خبر لمبتدأٍ محذوف، والنصبَ على أنه مفعول به لفعل محذوف- كثير فاشٍ في نحو هذا، وجوَّز غيرُ ابن كيسان أن تكون مبتدأً خبرُهُ ما بعده[1].

ويلحظ أن ابن كيسان أجاز في النصب أن يكون بفعل محذوف، أو باسمِ فعلِ أمرٍ محذوفٍ قدَّره بـ(عليكَ) أي: الزِمْ، والنصب باسمِ فعلٍ محذوف مسألة خلاف، منعها أكثر النحويين، كسيبويه والزجاج وابن هشام، وأجازها بعضهم، كالفراء وابن مالك[2]، وهذا الإعراب من ابن كيسان يدل على أنه من المجيزين.

هذا، وقد نُقل هذا الإعرابُ عن ابن كيسان أيضًا في عدة آيات من آيات الحروف المقطعة، والذي وقفت عليه: آية سورة الأعراف (المص)[3]، وآية سورة الروم (الم)[4]، وآية سورة القلم (ن)[5].

---

(١) انظر: مشكل مكي ١/٧٣- والتبيان ١/١٤- والدر المصون ١/٨٩.

(٢) انظر تباعًا: الكتاب ١/١٢٧- ومعاني الزجاج ١/٣٦- والمغني ٨٠٤- ومعاني الفراء ١/٢٦٠- وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٤، وانظر: التصريح لخالد الأزهري ٢/٢٠٠- وشرح الأشموني ٣/١٥٧- وحاشية الخضري ٢/٩١.

(٣) انظر: تفسير القرطبي ٧/١٦٠.

(٤) انظر: تفسير القرطبي ١٤/١.

(٥) انظر: تفسير الثعلبي ١٠/٦- وتفسير القرطبي ١٨/٢٢٤.

٤ -سورة البقرة، الآية ٤

توجيه قراءة: (7 ø Aì'Ré$ÿ8)

أجاز الإمام الكسائي في قوله تعالى: (7 øŠs9Î) Aì'Ré$ÿ8) حذف الهمزة من (إليك)، وإدغام اللام في اللام، فيُقرأ: (أُنْزِلَّيْكَ)، وشبَّهَ ذلك بقوله تعالى: (Oê»©9 $qèd ª! 'În1u')[1]، ورَدَّ ابن كيسان قوله، فقال: ((ليس مثلَه؛ لأنَّ النونَ مِن (لكنْ) ساكنةٌ، واللامُ مِن (أُنْزِلَ) متحركةٌ))[2].

وما جوَّزه الكسائي هنا هي قراءة شاذة في الآية[3].

ومعنى كلام الكسائي[4] أن همزة (إِليك) حُذِفَتْ حَذْفًا مع حركتها، فالتقى مثلان أولهما متحرك، وهما اللامان، فأدغِما إدغامًا كبيرًا، وهذا ما حَدث عنده في آية الكهف (Oê»©9 $qèd ª!)[5]، فأصلها (لكنْ أَنا)، فحُذِفت الهمزة مع حركتها حذفًا، فالتقى مثلان أولهما ساكن، وهما النونان، فأدغِما إدغامًا صغيرًا.

---

(١) سورة الكهف ٣٨.

(٢) إعراب النحاس ١/ ١٨٣.

(٣) انظر: التبيان للعكبري ١/ ١٩- والبحر المحيط ١/ ١٦٦- والدر المصون ١/ ١٠٠- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢/ ١٦٣، ونسبها ابن جني في الخصائص ٣/ ١٤١ إلى الكسائي، والذي في إعراب النحاس ١/ ١٨٣ أن الكسائي إنما أجازها من حيث اللغة.

(٤) انظر: الخصائص ٣/ ١٤١.

(٥) الآية ٣٨، انظر: إعراب النحاس ٦/ ٤٥٦- وتفسير القرطبي ١٠/ ٤٠٥- و البحر المحيط ٦/ ١٢١.

والذي يراه الجمهور في الهمزة المتحركة أنها لا تحذف حذفًا مع حركتها، بل تحذف حركتها أولاً على ما قبلها إن كان ساكنًا، ثم تحذف، نحو: (مَنَ بُوْكَ؟) في (مَنْ أَبُوك؟)، وهذا ما حدث في آية الكهف عندهم، فقد ألقيت حركة الهمزة على نون (لكنْ) الساكنة، ثم أدغمت النون في النون[1].

أما إن كان ما قبل الهمزة المتحركة متحركًا فلا تحذف، وإنما تُقلب أو تُسهَّل بينَ بينَ على حسب حركتها وحركة ما قبلها، فإن كانت مكسورة وقبلها مفتوح -كما في آية سورة البقرة هنا- فليس فيها سوى التسهيل بينَ بينَ[2].

وعلى ذلك يردُّ الجمهور ما جوَّزه الكسائي في الآية من الحذف؛ ويوجبون في مثله التسهيل بينَ بينَ، ويعدون هذه القراءة من الشاذ الذي لا يقاس عليه، فيقدِّرون أولاً تسكينَ المتحرك قبل الهمزة، ثم نَقْلَ حركة الهمزة إليه، ثم حَذْفَ الهمزة[3].

كما يردُّون تشبيه الكسائي آية البقرة بآية الكهف؛ لأن آية الكهف جارية على القياس؛ لأن ما قبل الهمزة فيها ساكن، أما آية البقرة فمن الشاذ؛ لأن ما قبل الهمزة فيها متحرك.

---

(١) انظر: البحر المحيط ٦/ ١٢١ - والدر المصون ١/ ٤٥٦.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/ ٢١٠٧ - وشرح الكافية للرضي ٣/ ٤٤-٤٧ - والارتشاف ١/ ٢٧١.

(٣) انظر: التبيان للعكبري ١/ ١٩ - والبحر المحيط ١/ ١٦٦ - والدر المصون ١/ ١٠٠.

واعتراض ابن كيسان هنا يجعله مع الجمهور.

والغريب أنَّ ما اطلعت عليه من كتب النحو لا تذكر خلاف الكسائي[1] في جواز حذف الهمزة المكسورة المفتوح ما قبلها، حتى نقل الرضي عدم الخلاف في ذلك[2].

٥ -سورة البقرة، الآية ٦

خبر (إنَّ) في: (ΐbŠ%ï úš .ÿãr(™q#â æŏĝÔ ä&R ‹ö?ĝŇ &P 9Ň2èŹĚŏďŇ ẅ

(ãs3Ŵqb)

اختلفت كلمة المعربين في خبر (إنَّ) في الآية على ثلاثة إعرابات:

١ -أن الخبر جملة (سواءٌ عليهم أأنذرتهم ....)، ثم اختلف أهل هذا الإعراب في إعراب جملة الخبر على قولين: الأول: أن (سواءٌ) مبتدأ خبره (أأنذرتهم)، أي: إنهم سواءٌ عليهم إنذارك وعدمُه، والثاني: أن (سواء) خبر مقدَّمٌ مبتدؤه (أأنذرتهم)، أي: إنهم إنذارك وعدمه سواءٌ عليهم.

٢ -أن الخبر (سواءٌ)، و(أأنذرتهم) فاعلٌ بالمصدر (سواء)؛ لأنه بمعنى الوصف (مُسْتَوٍ)، أي: إنهم مستوٍ عليهم إنذارك وعدمه.

٣ -أن الخبر جملة (لا يؤمنون)، وما بينهما اعتراض للتأكيد.

والذي جاء عن ابن كيسان في إعراب الآية قوله: ((يجوزُ أنْ يكونَ (سواءٌ) خبرَ (إنَّ) وما بعدَهُ يقومُ مَقامَ الفاعل، ويجوزُ أنْ يكونَ خبرَ (إنَّ)

---

(١) ونحوه ثعلب الذي جوَّز حذف الهمزة المفتوحة المكسور ما قبلها. انظر: الخصائص ٣/١٤١-١٤٢.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٣/٤٧.

(لا يُؤْمِنُونَ)، أي: إنَّ الذين كفروا لا يؤمنون))[1].

فابن كيسان هنا يجيز الإعرابين الثاني والثالث، وكأنه بتجويزه إياهما لا يمنع غيرهما، بل يجيز -أو يقدِّم- الإعراب الأول الذي هو إعراب الأكثرين[2]، كشيخه المبرد[3]، أما الإعراب الثاني الذي جوَّزه ابن كيسان فجوَّزه أيضًا مَكِيٌّ، والزمخشري، ونُسب إلى كثير من الناس[4].

وفي هذا الإعراب وقوعُ جملةِ (أأنذرتهم) فاعلاً[5]، وفي وقوع الفاعل جملةً خلافٌ، فمنعه جمهور البصريين، وأجازه جماعة من الكوفيين كهشام[6] وثعلب، وأجازه الفراء إذا كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب وعُلِّق عنها، ونُسِب هذا لسيبويه[7].

ومع ذلك لا يمكن إلحاق ابن كيسان بالمجيزين لهذا الإعراب؛ لأن الجملة مع همزة التسوية مؤولة بمفرد باطرادٍ عند النحويين، حتى عَدَّ

---

(١) إعراب النحاس ١/١٨٤، وانظر: تفسير القرطبي ١/١٨٤.

(٢) انظر: شرح الإيضاح لابن الحاجب ١/١٥٧.

(٣) قال بهذا الإعراب على القول الأول، انظر: إعراب النحاس ١/١٨٤ - وتفسير القرطبي ١/١٨٤.

(٤) انظر: مشكل مكي ١/٧٦- والكشاف ١/٥٦- وشرح الإيضاح لابن الحاجب ١/١٥٦.

(٥) وبنحو ذلك رَدَّ الفارسي في الحجة ١/٢٦٩ القول الثاني في الإعراب الأول بأن المبتدأ - كالفاعل - لا يقع جملة.

(٦) هو: هشام بن معاوية، أبو عبد الله، الضرير النحوي الكوفي، أَحَدُ أعيان أصحاب الكسائي، ومن كبار النحويين الكوفيين، صنّف (مختصر النحو)، و(الحدود)، تُوفي سنة تسع ومائتين. انظر: إرشاد الأريب ٥/٥٩٨ - وبغية الوعاة ٢/٣٢٨.

(٧) انظر: البحر المحيط ١/١٧٣ -والمغني ٥٥٩ - والهمع ٢/٢٧٢.

بعضهم همزة التسوية من الحروف المصدرية[١]، فلذا تجد ممن يختار المنع هنا يجيز إعراب (أأنذرتهم) فاعلاً أو مبتدأ[٢].

وضعَّف ابنُ عَمْرُون[٣] هذا الإعراب بأن الاستفهام لا يعملُ فيه ما قبله[٤]، وتضعيفه ضعيفٌ؛ لأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته، إذ لا استفهام في الآية، بل هي خبر محض، فحُمِلت الآية على المعنى كما يُحمل بعض الكلام على المعنى دون اللفظ[٥].

وفضَّل ابن الحاجب الإعراب الأول على الثاني بأن (سواء) ليس بصفةٍ في أصل وَضْعِهِ، فإجراؤه على باب الاسمية كما في الإعراب الأول أولى من إجرائه على باب الوصفية كما في الإعراب الثاني[٦].

قلتُ: هذا نَظَرٌ نحوي بحت، ولكن الناظر في القرآن الكريم يجد أن

---

(١) انظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ٨٢٢- وأوضح المسالك ١/ ١٨٥- والتصريح وحاشية يس عليه ١/ ١٥٥-١٥٦.

(٢) انظر: الكشاف ١/ ٥٦- وأمالي ابن الحاجب ١/ ٨٢٢- والبحر المحيط ١/ ١٧٣- والمغني ١٨٩.

(٣) هو محمد بن محمد بن أبي علي، أبو عبدالله، جمال الدين الحلبي، نحويٌّ بارع، أخذ عن ابن يعيش، وجالسه ابن مالك، توفي سنة ٦٤٩. انظر: الوافي بالوفيات ١/ ١٦١- وبغية الوعاة ٢/ ٢٣١.

(٤) وبنحو هذا رَدَّ الفارسي في الحجة ١/ ٢٦٩ القول الثاني في الإعراب الأول بأن الاستفهام لا يتقدم عليه خبره.

(٥) انظر: مشكل مكي ١/ ٧٦- والتبيان ١/ ٢١- والبحر المحيط ١/ ١٧٤- والمغني ١٨٩- والتصريح ١/ ١٥٥.

(٦) انظر: شرح الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٥٧، ونقله يس في حاشيته على التصريح ١/ ١٥٥.

الأكثر في استعمال (سواء) إذا كانت بمعنى الاستواء أن تكون بمعنى الوصف لا الاسم[1]، كقوله تعالى: (?è$9ø#ö 4<Ï 7JÎŸ2 ™q#¤)[2]، وقوله: (Ïû ô/è& Ï§$ƒ ™q#¤ !ﻻ $¡#Îû,)[3].

وأما الإعراب الثالث الذي أجازه ابن كيسان أيضًا فقد جوَّزه أيضًا الزجاج، والفارسي، والزمخشري[4]، وقدَّمه القرطبي، والسمين الحلبي[5].

وقد جوَّز أهل هذا الإعراب -على اختلاف بينهم- في الجملة المعترضة بين اسم (إنَّ) وخبرها القولين المذكورين في الإعراب الأول.

٦ - سورة البقرة، الآية ١٦

علة ضم واو الجماعة في: ($#Oãž tI©$!$# (#ãr utIô©$# s's#»n=Ò9$#)

واو الجماعة من الضمائر الساكنة، وإذا انفتح ما قبلها والتقت بساكن بعدها -كما في الآية- فإنها تُضَمَّ[6]؛ للتخلص من التقاء الساكنين، وقد

---

(١) انظر: معاني الزجاج ١/٧٧- ومفردات ألفاظ القرآن للراغب ٤٤٠- والكشاف ١/٥٦- والتبيان ١/٢١- والمغني ١٨٨- والدر المصون ١/١٠٣- ومعجم ألفاظ القرآن الكريم لمجمع القاهرة ١/٦١٣.

(٢) سورة آل عمران ٦٤.

(٣) سورة فصلت ١٠.

(٤) انظر: معاني الزجاج ١/٧٧- والحجة للفارسي ١/٢٦٨- والكشاف ١/٥٧.

(٥) انظر: تفسير القرطبي ١/١٨٤- والدر المصون ١/١٠٣.

(٦) إذا التقت واو الجماعة بساكن بعدها وانفتح ما قبلها فالأفشى والأقيس تحريكها بالضم، وجاء قليلاً تحريكها بالكسر، وأقل منه الفتح. انظر: الكتاب (هارون) ٤/١٥٧- والمقتضب ١/٤٢٢- والمحتسب ١/٥٤-وتسهيل الفوائد مع تمهيد القواعد ٩/٤٦٦٥، ٤٦٦٨- وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/٢٠١٠- والارتشاف ٢/٧٢٣.

اختلف النحويون في علة تحريكها بالضم على أربعة أقوال[١]:

١ -للتفريق بينها وبين الواو الأصلية، كواو (لـو) و(أو)، فـإنهما عنـد التقـائهما بسـاكن يكسران[٢]، نحـو: ($YèÜFö'$$ë9)[٣]، وهـذا قـول الخليـل وسيبويه[٤] والجمهور[٥].

٢ -أنها حُرِّكتْ بحركة الياء التي كانت قبلها وحُذِفت لالتقائها ساكنة بها، والأصل (اشترَيُوْا)، وهذا قول الفراء.

٣ -لأن الضمة في الواو أَخَفُّ من غيرها؛ لأنها من جنسها، وهـذا قول ابن كيسان[٦]، وابن خالويه[٧].

٤ -لأنها واو جمعٍ، فاختير لها الضم تشبيهًا بـ(نحن) المبنية على الضم وهي ضمير جمع، وهذا قول الزجاج[٨]، وقيل: تشبيهًا بتاء الفاعل، نحو: (ذَهَبْتُ).

ويظهر من الوهلة الأولى أن القول الأول ليس مقابِلاً لبقية الأقوال؛

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٩٢- ومشكل مكي ١/٧٩- والمحرر الوجيز ١/٩٨- والتبيان للعكبري ١/٣٢- والبحر المحيط ١/٢٠٤- والدر المصون ١/١٢٧.

(٢) هذا الأفشى والأقيس، وقد يضمان. انظر مراجع الهامش قبل السابق.

(٣) سورة التوبة ٤٢.

(٤) انظر: الكتاب (هارون) ٤/١٥٥- والأصول لابن السراج ٢/٣٧٠.

(٥) انظر: الحجة للفارسي ١/٣٦٩- والمقتصد في شرح التكملة ٣٨- والمفصل ٤٩٤- وشرح الشافية للرضي ٢/٢٤٣- وتمهيد القواعد ٩/٤٦٦٨.

(٦) انظر: إعراب القرآن لابن النحاس ١/١٩٢- ومشكل مكي ١/٧٩.

(٧) انظر: الحجة لابن خالويه ١/٩٢.

(٨) انظر: معاني القرآن للزجاج ١/٨٩.

لأن الجميع مُقِرٌّ بأن العرب فرَّقت بين الواو الأصلية وواو الجماعة عند التقائهما بساكن، فتكسر الأول وتضم الثاني لتفرق بينهما، ولكن الخلاف هو في سبب اختيارها الكسر للأول والضم للثاني، وهذا السبب تبيِّنه الأقوالُ الثلاثة الأخيرة.

إلا أن يُقال إن معنى القول الأول أن سبب ذلك هو مجرَّد التفريق بينهما، دون اعتبار لما قاله أهل الأقوال الأخرى، أي أن العرب اختارت هنا الضم لواو الجماعة والكسر للواو الأصلية على الفتح اعتباطًا، وعليه تكون الأقوالُ الأخرى أكثر تفصيلاً في بيان سبب الاختيار.

أما القول الثاني قول الفراء فهو ضعيف؛ لأن عادة اللغة أن تُنقل الحركة فيها من الحرف إلى ما قبله، لا إلى ما بعده[1].

وأما القول الثالث قول ابن كيسان فظاهره أن الضمة على الواو أخف من غيرها عمومًا، وهذا يشمل الفتحة والكسرة، وهذا غريب؛ لأن كلمة التصريفين متفقة على أن الفتحة أخفُّ الحركات[2] على الواو وغيرها، فلو كان السبب الخفة لاختاروا الفتحة.

فإن قيل: لعله يريد أن الضمة على الواو أخف من الكسرة لأنها من جنسها[3]، قلتُ: هذا يجعل قوله غير صالح لتعليل الاختيار؛ لأن واو

(١) انظر: الحجة للفارسي ١/ ٣٧٢-٣٤٧، وردَّه الفارسي بأمور أخرى أيضًا.

(٢) انظر: الكتاب (هارون) ٤/ ١٥٧ - والمقتضب ١/ ١٨٤ - والأصول لابن السراج ١/ ٢٢٤.

(٣) هذا ما نقله مكي عن ابن كيسان في مشكله ١/ ٧٩، وانظر كون الضمة على الواو أخف من الكسرة في الإنصاف ٢/ ٦٨٢، والمشهور أن الكسرة أخف من الضمة مطلقًا حتى على الواو، =

لجماعة والواو الأصلية حينئذ ليست إحداهما بأولى بالضم من الأخرى لأنهما واوان والضمة من جنسهما.

وأما القول الرابع فهو أرجح الأقوال؛ فواو الجماعة تشبه (نحنُ) في الدلالة على الجمع فبُنِيَتْ على الضم مثلها، أما الواو الأصلية فكُسِرت لأنها أصلية والكسر هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

٧ - سورة البقرة، الآية ٢٦

إعراب (ما بعوضةً) في: ($Jù ¨ZÊ qã/ $B WxWB >Î0 „b& ÿÉÓGó ƒ Ÿw ©!$bÎ)

($g%öqù)

ذهبت جمهرة المعربين إلى أن (ما) في هذه الآية حرفٌ زائد للتأكيد[1]، أما ابن كيسان فيكره أن يجعلها كذلك، ويقول: ((وأنا أختار أن أجعل لـ(ما) موضعًا في كلِّ ما أقدِرُ عليه، نحو قول الله -جل وعزَّ-: (yJÎ6sù 7pJôm‘ $B`ÏiB «!$#)[2]، وكـــــذا (OÎgÅÒø)tR $JÎ6sù ¼NkÍ»V<ÏiB)[3]، وكـــــذا ($£Jx. ß‰ŽÉ`ÏiB ÆìÏ%)[4]، (ما) في موضع خفضٍ في هذا كلِّه، وما بعدها تابعٌ لها، وكذا

= انظر: الكتاب (هارون) ٤/ ٣٧، قال: ((لأن الكسرة أخف عليهم من الضمة.... والياء أخف عليهم من الواو))، قلتُ: والحسُّ يشهد بذلك، فـ(وِ) أخف من (وُ).

(١) انظر الإعرابات في: معاني الفراء ١/ ٢١- ومعاني الأخفش ١/ ٥٣- ومجاز القرآن ١/ ٣٥، و١٠٧، و٢/ ٥٨- والكامل للمبرد ١/ ٤٤٢- ومجالس ثعلب ١/ ١٩١- ومعاني الزجاج ١/ ١٠٣- وإعراب النحاس ١/ ٢٠٣- وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٥٤- والعكبري في التبيان ١/ ٤٣- البحر المحيط ١/ ٢٦٧- والدر المصون ١/ ١٦٣- ومغني اللبيب ٤١٣.

(٢) سورة آل عمران ١٥٩، وستأتي دراسة إعراب الآية في المسألة (١٩).

(٣) سورة النساء ١٥٥، وستأتي دراسة إعراب الآية في المسألة (٢١).

(٤) سورة القصص ٢٨، وستأتي دراسة إعراب الآية في المسألة (٢٧).

(Î b $ © ẅ ƒ óG Õ Ã ¼ &b „ Ø Î > BWW B$ /ãq Ê z)، (مـا) في موضـع نصـبٍ، و(بعوضةً) تابعة لها))[1].

ويظهر أن سبب ذلك تحرُّزه من أن يقول إن في القرآن زوائد؛ لأن ظاهر لفظ زوائد أنها لا فائدة منها، وهذا ينـزه عنه الكلام الفصيح، بله القرآن الكريم.

فـ(ما) عند ابن كيسان اسم في محل نصب، و(بعوضةً) تابع له، لكنه لم يُبيِّن من أيِّ المنصوبات (ما)، ولا من أيِّ التوابع (بعوضةً)؟

أما (بعوضة) فلا تحتمل على ما ذكره من شواهد إلا أن تكون بدلاً؛ فهي لا يصح أن تكون عطف نسق لعدم وجود حرف العطف، ولا نعتًا ولا عطفَ بيان لأن من شرطهما أن يوافقا متبوعهما في التعريف والتنكير[2]، و(ما) هنا أُتبعت بنكرة في آيتين وبمعرفة في آيتين، ولا توكيدًا لأنه نوعان: لفظي بتكرار اللفظ ومعنوي بألفاظ معينة، وليس (بعوضة) شيئًا من ذلك.

أما (ما) فلا يتبيَّن لي ولا يظهر من كلام ابن كيسان من أيِّ المنصوبات هي، وبالرجوع إلى ما في الآية من إعرابات وصلت ثمانية[3] نجد (ما) عند ابن كيسان محتملة لأمرين:

---

(١) إعراب النحاس ٣/٢٤٨.

(٢) انظر: أسرار العربية ٢٦٠ - واللباب للعكبري ١/٤٠٥، ٤٠٩ - وأوضح المسالك ٣/٣٠٢، ٣٤٨.

(٣) انظر المراجع في أول هامش في هذه المسألة، وقد تتبعتُ هذه الإعرابات فوجدتها ثمانية، في رسالتي للعالمِية (ما أعربه الكسائي من القرآن الكريم جمعًا ودراسة) ص ١٢٦.

١ -أن تكون نعتًا لـ(مثلاً) لما فيها من الدلالة على العموم والشيوع، فتكون اسماً نكرة غير موصوفة، أو كما يسمِّيها ابن هشام النكرة التامة المجردة عن معنى الحرف(١)، وهي -عند من أثبتها- إنما تكون في ثلاثة أبواب: التعجب، ونعم وبئس، وقولهم في المبالغة: ((إن زيداً مما أن يكتب))(٢)، ولا شك أن آية المسألة ليست من هذه الأبواب، كما أن البدل على نية إحلاله محل المبدل منه، فيكون التقدير: (مثلاً بعوضةً)، فتقع (بعوضةً) وصفًا وهي اسم جنس، والوصف باسم الجنس لا ينقاس.

٢ -وأن تكون بدلاً من (مثلاً)، و(بعوضةً) بدل من (ما)، ((ولا يُعرف أن البدل يتكرر إلا في بدل الإضراب))(٣).

وعلى ذلك لا يخلو إعراب ابن كيسان من ضعفٍ.

وأقوى الإعرابات في الآية عندي أن يكون (يضرب) فعلاً ناصبًا لمفعولين بمعنى (يجعل ويصيِّر)، و(بعوضة) مفعول أول مؤخر، و(مثلاً) مفعول ثان مقدم، و(ما) حرف زائد للتوكيد، فتكون كغيرها من الآيات التي جاء فيها ذكر الضرب والمضروب والمثل، نحو قوله تعالى: (ŽŸ > $!ª

(١) انظر: مغني اللبيب ٣٩١.

(٢) فالتعجب نحو: ((ما أحسن زيدًا))، وهذا قول البصريين إلا الأخفش، و(نِعْمَ وبِئْسَ) نحو: ((غسلتُه غَسْلاً نِعِمَّا))، أي: نِعْمَ شيئًا، وهذا قول بعض النحويين، ومعنى قولهم في المبالغة ((إنَّ زيدًا ممَّا أن يكتب)): إنَّ زيدًا من شيءٍ كتابةٍ، وذها قول بعض النحويين. انظر: الجنى الداني ٣٣٧- ومغني اللبيب ٣٩٢- والهمع ١/ ٣١٧.

(٣) مغني اللبيب ١١٧، وانظر: إعراب الألفية لخالد الأزهري ٩.

(ZqèõB #%6ôã ¸x VB)[1]، وقوله: (r ŽÝÑ> $ ª! WxWB %ôÏ ãŽ Y2 RM6 äB#ÏŸB)[2].

ويدل لصحة هذا الإعراب أن (ضرب) إذا بُني للمفعول لم يكن (مثلاً) نائب فاعله؛ لأنه المفعول الثاني، وذلك نحو قوله تعالى: (r9$# ÑÃãÎ> $ß¢ BÏöã O¨ ¸x WB ÷ Ï(#E 7 Ãöãp ŽZ ç f Å‰%r c š)[3].

٨ - سورة البقرة، الآية ٢٦

إعراب (ماذا) في: (rB$$#ÏÙûî 2Ÿ ÿ ãrf ù‹<à q)q c š B$#E& #‘Š$ ª! Îg»< # WxWB)

تكاد تتفق كلمة النحويين على أن (ماذا) إذا دلت على استفهام، ووصلت بجملة فعلية يمكن أن يعود منها عائد إلى (ذا)، مثل: (ماذا تريد؟)، ومثل آية المسألة، أنه يجوز فيها إعرابان[4]:

١ -أن (ماذا) اسم استفهام مركب من (ما) و(ذا)، في محل نصب مفعول به مقدم للفعل بعدها، وجملته حينئذ فعليه في معنى: ما أراد؟

٢ -أن (ما) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، و(ذا) اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة الفعلية صلة الموصول، وفيها عائد إلى (ما)،

(١) سورة النحل ٧٥.

(٢) سورة النحل ١١٢.

(٣) سورة الزخرف ٥٧.

(٤) وأجاز بعضهم كابن مالك إعراباً ثالثاً، وهو أن تكون (ما) اسم استفهام مفعولاً للفعل بعده، و(ذا) لغو زائدة، والجملة حينئذ فعلية، انظر: شرح التسهيل ١/ ١٩٦ - وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٨٢، وهذا القول ضعيف؛ إذ قياسه أن يقال في: (ماذا) المجرورة بحرف جر: عَمَّ ذا تسأل؟ وهو لا يُقال، كما أنَّ القول بزيادة الأسماء على التحقيق غير جائز، انظر: الكتاب ١/ ٤٠٥ - والبغداديات ٣٧٢ - وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٥٠ - والمغني ٣٩٧ - والتصريح ١/ ١٣٩.

والجملة حينئذ اسمية في معنى: ما الذي أراده؟

ولذا أجاز المعربون في (ماذا) في الآية الإعرابين[١]، ولكن جمهورهم يختار فيها إن كان لها جواب أن توافق جوابها، فإذا أُجيبت بجملةٍ فعلية قُدِّر فيها الإعرابُ الأول، وإذا أُجيبت بجملة اسمية قُدِّر فيها الإعرابُ الثاني، وإذا لم يكن لها جواب فالإعرابان جائزان.

والمنقول عن ابن كيسان هنا أنه أجاز الإعرابين، إلا أنه جعل الإعراب الأول أجود[٢]، ومعنى إجادته هذه أنه يرجح كون الجواب في الآية -وهو قوله: (@Å ¾ìî #ŽïŸ2 ....)- جملة فعلية على تقدير: أراد أن يضلَّ، ثم حذف صدر الجواب.

٩ - سورة البقرة، الآية ٢٦

إعراب (مثلاً) في: (ûïï%©$$B&r ‡rãÿŸ2 q䩤‹ù ö$ c šÆ$B ‘&#Š$! ª gÎ»‹ # WxB)

في إعراب (مثلاً) في هذه الآية ثلاثة إعرابات، فقيل: تمييز، وقيل: حالٌ، وقيل: منصوب على القطع[٣].

---

(١) انظر: الكتاب ١/٤٠٥-٤٠٦- وأمالي ابن الشجري ٢/٤٤٣-٤٤٤، ٤/٢٤٢- ومعاني الأخفش ١/٥٣، و١٧٢، و٢/٣٨٢- ومعاني الزجاج ٣/١٩٤، ١٩٦- وإعراب النحاس ٢/٣٩٤- والحجة للفارسي ١/٣١٦- ومشكل مكي ١/٤١٧-٤١٨- والبيان للكمال الأنباري ٢/٧٧- والتبيان للعكبري ٢/٧٩٣-٧٩٤- وشرح التسهيل ١/١٩٦-١٩٧- والبحر المحيط ٥/٤٧٣، و١/٢٦٢-٢٦٣- والارتشاف ١/٥٢٩- والدر المصون ١/١٦٦.

(٢) انظر: إعراب النحاس ١/٢٠٤- وتفسير القرطبي ١/٢٤٤.

(٣) انظر الإعرابات في: إعراب النحاس ١/٢٠٤- ومشكل مكي ٢/٧٧٤- والكشاف ١/١٢٢- والتفسير الكبير ٢/١٢٦- والتبيان للعكبري ١/٤٤- وتفسير القرطبي ١/٢٤٤- والبحر =

فجمهور المعربين قدَّموا كونه تمييزًا، أي: مِن مَثَلٍ، وهذا هو الإعراب الظاهر، فهو كقولك لمن أجابَ بجوابٍ غَثٍّ: ((ماذا أردتَ بهذا جوابًا؟))، وعلى ذلك يكون من التمييز الذي جاء للتوكيد؛ لأنه من حيث أُشير إليه عُلِمَ أنه مَثَلٌ.

ثم أجاز كثيرٌ من المعربين بعد ذلك أن يكون حالاً، إمَّا من (هذا)، أي: مُتَمَثَّلاً به، أو من (الله)، أي: مُتَمَثِّلاً.

وأما النصب على القطع فمنسوب إلى أبي العباس ثعلب وإلى الكوفيين عمومًا، ومصطلح القطع مصطلح كوفي لا يثبته البصريون، ومعناه عند الكوفيين أن الأصل في (المثل) أن يتبع ما قبله، فيقال: (بهذا المثلِ)، فلما قُطِع عن التبعية بتنكيره انتصب على القطع، ((والاستدلال على بطلان ما ذهب إليه الكوفيون مذكورٌ في مبسوطات النحو))[1].

والذي جاء عن ابن كيسان في إعراب (مثل) هنا قوله: ((هو منصوبٌ على التمييز الذي وقعَ موقعَ الحال))[2]، والذي يظهر لي أنه يريد أنه منصوب على الحال الجامد المؤول بالمشتق؛ لأن من شأن التمييز أن يكون بالجوامد، فـ(مَثَل) جامد ولكنه هنا مؤول بمشتق وهو (مُتَمَثَّلاً به) أو (مُتَمَثِّلاً) كما سبق في بيان الإعراب الثاني، ولم يأت عن ابن كيسان بيان صاحب الحال: أ(هذا) أم (الله)؟

= المحيط ١/ ٢٦٩- والدر المصون ١/ ١٦٦.

(١) البحر المحيط ١/ ٢٦٩.

(٢) إعراب النحاس ١/ ٢٠٤- وتفسير القرطبي ١/ ٢٤٤- وفتح القدير ١/ ٥٧.

١٠ - سورة البقرة، الآية ٣٥

إعراب (رَغَدًا) في: (#‰ î ‘ $gZÏB Ÿxä r pYgø‹$ 7 ã r-r |MR& ô‘ä3ó™$#$ãŠ$«¯»t $Zt±ur)

(رَغَدًا) مصدرُ الفعل (رَغِدَ العيشُ)، وقد وقع هنا موقع الحال، فهو نحو: ($ŠÏè™ 7Y•Ïîù £gßãŠ$#$©Oè)(١)، و(#Y$gÅ öNåkçJöqãŠ ’Îj ÎoTÎ)(٢)، و((جئتُ ركْضًا))، و((قتلته صبرًا)).

وفي إعراب المصدر وتقدير جملتِهِ هنا خلاف بين النحويين يبلغ ستة إعرابات، تعود إلى قولين، القول الأول: أنه حالٌ، والثاني: أنه مفعول مطلق.

وأما الإعرابات والتقدير فعلى التفصيل الآتي(٣):

١ -أن التقدير: جئتُ راكضًا، ويأتينك ساعياتٍ، فالمصدر نفسه حالٌ مؤولة بالوصف(٤)، وهو قول سيبويه والجمهور.

٢ -أن التقدير: جئتُ ذا رَكْضٍ، ويأتينك ذواتِ سعيٍ، فالمصدر حال

---

(١) سورة البقرة ٢٦٠.

(٢) سورة نوح ٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢٧- ومنهج السالك لأبي حيان ١٨٨ - وتمهيد القواعد ٥/ ٢٢٦٦- وشرح الأشموني ٢/ ١٧٢- والتصريح ١/ ٣٧٤- والهمع ٤/ ١٤-

(٤) ويرى بعض النحويين أن رأي سيبويه في ذلك أن المصدر حالٌ من ضمير مصدر الفعل، أي: يأتينكه سعيًا، وجئته ركضًا، أي: يأتينك الإتيان حالة كونه سعيًا، وجئتُ حالة كون المجيء سعيًا، ويقدرون الآية على مذهبه: كلاه رَغَدًا، أي: كلا الأكلَ حالة كونه رَغَدًا. انظر: البحر المحيط١/ ٣٠٩- والدر المصون ١/ ١٨٩- والمغني ٨٥٥- وشرح قطر الندى ٢٢٦، وانظر: المسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه لرشيد الحربي ١/ ١٨٧.

غير مؤولة، وكان مضافًا إليه، والمضاف هو الحال، فلما حُذِف المضاف قام المصدر مَقامه وانتصب انتصابه.

٣-أن التقدير: جئتُ أركُضُ رَكْضًا، ويأتينك يسْعَيْنَ سعيًا، فالمصدر مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، جملة هذا الفعل هي الواقعة حالاً، وهذا منسوب إلى الأخفش والمبرد(١).

٤ -أن التقدير: رَكَضْتُ رَكْضًا، ويسعين سعيًا، فالمصدر مفعول مطلق منصوب بالفعل المذكور على تأويله بفعل من لفظه، وهذا قول الكوفيين.

٥ -أن التقدير: جئتُ مجيءَ ركضٍ، ويأتينك إتيانَ سعيٍ، فالمصدر مفعولٌ مطلق على حذف مصدر مضاف قبله هو المفعول المطلق، فلما حُذِف المصدر المضاف قبله قام هو مَقامه وانتصب انتصابه.

٦ -أن التقدير: جئتُ مجيئًا ركضًا، ويأتينك إتيانًا سعيًا، فالمصدر مفعول مطلق على حذف موصوف قبله، فلما حُذِف موصوفه قام مَقامه وانتصب انتصابه.

هذا الاختلاف في إعراب هذا الأسلوب، والذي وجدته من إعرابات في آية المسألة إعرابان(٢):

---

(١) كلام المبرد في المقتضب ٣/ ٢٣٤، ٢٦٨، ٤/ ٣١٢، يحتمل الإعرابين الأول والثالث، وانظر تعليق المحقق ٣/ ٢٣٤.

(٢) انظر: إعراب النحاس ١/ ٢١٣- ومشكل مكي ١/ ٨٧- والكشاف ١/ ١٣١- والمحرر الوجيز ١/ ١٢٧- والتبيان للعكبري ١/ ٥٢- والبحر المحيط ١/ ٣٠٩- والدر المصون =

١ -أن (رَغَدًا) مفعول مطلق، على تقدير: كُلا أَكْلاً رَغَدًا، فحُذِف الموصوف (أكلاً) وهو مصدر مفعول مطلق، فناب نعتُه مَنابه، وانتصب انتصابه، فصار هو المفعول المطلق.

٢ -أن (رَغَدًا) حالٌ مؤولة، والتقدير نحو: كلا طَيِّبَيْنِ مُهَنَّأَيْنِ.

والذي قاله ابن كيسان في إعراب الآية: ((ويجوز أن يكون مصدرًا في موضع الحال))[١]، ونفهم من قوله ((ويجوز)) أنه يجوِّز التقدير الأول، ويجوِّز معه تقديرًا آخر، ولعلَّ هذا التقدير الآخر يكشفه قول ابن كيسان في الموفقي: ((باب ما يُنصب على إضمار الفعل، كلُّ شيء حَسُنَ في موضعه الفعل وإضماره فالنصب يحسن فيه .... و(أتى بزيد سحبًا)[٢]، أي: أسحبُ سحبًا .... و(قُتِلَ عمرٌو صبرًا)، أي: صَبَرَ صَبْرًا))[٣]، فهذا الكلام يجيز في الآية التقدير الثالث المنسوب إلى الأخفش والمبرد.

١١ - سورة البقرة، الآية ٦١

نوع (مِن) في: (ÏÌÓ $Z9 Ê$)e^.6ÎMÅ$ ÖF ÚÞ B ` . /Ïîg$)

اختلف المعربون في نوع (مِن) في الموضعين في هذه الآية، وبعضهم يفصِّل وبعضهم يُجْمِل، ويرتبط ذلك بإعراب (بقلها)، وملخص القول

= ١/ ١٨٩- ومغني اللبيب ٨٥٥- وشرح قطر الندى ٢٢٦.

(١) إعراب النحاس ١/ ٢١٣- وتفسير القرطبي ١/ ٣١٠، وقد تصرَّف مكي في مشكله ١/ ٨٧- وأبو حيان في البحر المحيط ١/ ٣٠٩- والألوسي في روح المعاني ١/ ٢٣٤ فجعلوا ما جوَّزه ابن كيسان هو قوله الوحيد.

(٢) كذا، ولعلَّ صوابه: (أتيتُ بزيدٍ سحبًا)؛ لأن كل الأمثلة الكثيرة قبله مسندة إلى المتكلِّم.

(٣) الموفقي لابن كيسان ١٢١.

فيها يعود إلى إعرابين[1]:

١ -أن (بقلها) بدل من (ما) في قوله: (ممَّا تنبت)، و(مِن) مكررة مع البدل لدخولها على المبدل منه، وعليه يكون معنى (مِن) الثانية كمعنى الأولى، فقيل: معناهما التبعيض[2]، وقيل: الابتداء[3].

ولم يراعِ بعضهم[4] اتفاق معنى الحرفين، فجعلوا الأول للتبعيض والثاني لبيان الجنس.

٢ -أن (مِن بقلها) متعلقان بحال محذوفة من الضمير العائد إلى (ما)، تقديره: مِمَّا تنبتُهُ الأرضُ كائنًا مِن بقلها، فهي حينئذ لبيان الجنس، و(مِن) الأولى إما تبعيضية[5]، وإما ابتدائية[6].

والذي جاء عن ابن كيسان في ذلك ما حكاه مكي، قال: ((قوله: (مِن بقلها) بدلٌ مِن (ما) بإعادة الخافض، فـ(مِن) الأولى للتبعيض، والثانية للتخصيص، على قول ابن كيسان))[7].

---

(١) انظر مع المراجع القادمة: تفسير الطبري ١/ ٣٥٠- وإعراب النحاس ١/ ٢٣١- والمحرر الوجيز ١/ ١٥٣- والتبيان للعكبري ١/ ٦٨- وتفسير القرطبي ١/ ٤٢٤، وقد قدَّم الأخفش في معانيه ١/ ٩٨ أن تكون (مِن) الأولى تبعيضية، ثم جوَّز أن تكون زائدة، ولكنه لم يتكلم على (مِن) الثانية.

(٢) هذا اختيار أبي حيان في البحر المحيط ١/ ٣٠٩.

(٣) جوَّزه ابن هشام في مغني اللبيب ٤٢٩.

(٤) جوَّزه السمين في الدر المصون ١/ ٢٤٠.

(٥) قدَّمه: البيضاوي في تفسيره ١/ ٣٣١- وأبو السعود في تفسيره ١/ ١٠٦- والألوسي في روح المعاني ١/ ٢٧٤.

(٦) جوَّزه ابن هشام في مغني اللبيب ٤٢٩.

(٧) مشكل إعراب القرآن ١/ ٩٦.

ولي على ما نقله مكي تعليقات:

١ -أني لم أجد هذا النقل عند غيره، حتى الذين اهتموا بنقل إعرابات ابن كيسان، كالنحاس في كتبه، والثعلبي في تفسيره، والقرطبي في تفسيره، وأبي حيان في البحر المحيط[١].

٢ -أن قوله: ((للتخصيص)) يريد به بيان الجنس، وقد نَصَّ أبو حيان[٢] هنا على أن المراد بالتخصيص بيان الجنس.

٣ -إنْ كان كلُّ ما نقله مكي هو إعراب ابن كيسان فمعنى ذلك أنه من أهل الإعراب الأول، لكنه من الذين لم يراعوا اتفاق معنى الحرفين، وهذا يُضعف قوله؛ لأن الحرفين إذا اختلف معناهما كانا كالحرفين المختلفين، وهذا لا يجوز في البدل[٣].

وإنْ كان المنقولُ عنه معنى الحرفين فقط فالمتبادر أنه من أهل الإعراب الثاني.

١٢ - سورة البقرة، الآية ٨٥

إعراب (أنتم هؤلاء تقتلون) في: ([illegible])

هذه الآية من الآيات التي كثُر فيها اختلاف المعربين، وكلامهم عليها يعود إلى إعرابين[٤]:

---

(١) انظر: إعراب النحاس ١/ ٢٣١- وتفسير الثعلبي ١/ ٢٠٣- وتفسير القرطبي ١/ ٤٢٤- والبحر المحيط ١/ ٣٩٥.

(٢) انظر: البحر المحيط ١/ ٣٩٥.

(٣) انظر: البحر المحيط ١/ ٣٩٥- وحاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي ١/ ٢٦٧.

(٤) انظر: معاني الزجاج ١/ ١٦٧- ومشكل مكي ١/ ١٠٣- والكشاف ١/ ١٦١- والمحرر الوجيز =

١ -أن (أنتم) مبتدأ خبره (هؤلاء)، وأما جملة (تقتلون) فقيل: حال لازمة من (هؤلاء)، وقيل: استئنافية بيانية، وقيل: صلة لـ(هؤلاء)، لأن (هؤلاء) هنا اسم موصول.

٢ -أن (أنتم) مبتدأ خبره جملة (تقتلون)، وأما (هؤلاء) فقيل: منادى محذوف منه حرف النداء، أي: ياهؤلاء، وقيل: تأكيد لفظي لـ(أنتم)؛ لأن الضمير قد يؤكد باسم الإشارة، وقيل: منصوب على الاختصاص، أي: أعني هؤلاء.

فهذه ستة إعرابات تفصيلاً، السادس منها هو قول ابن كيسان، إذ قال: ((أنتم) مبتدأ، و(تقتلون) الخبر، ودَخَلَتْ (هؤلاء) ليَخُصَّ بها المخاطبين إذ نُبِّهُوا على الحال التي هم عليها مقيمون))[1]، ومعنى كلامهم أن تقدير الآية: أنتم -أعني هؤلاء الناكثين الناقضين- تقتلون.

وما ذهب إليه ابن كيسان لا يرتضيه جمهور النحويين، قال أبو حيان: ((وقد نَصَّ النحويون على أن التخصيص لا يكون بالنكرات ولا بأسماء الإشارة، والمستقرَأُ من لسان العرب أنه يكون (أيًّا) .... أو مُعرَّفًا بالألف واللام .... أو بالإضافة .... وقد يكون علماً .... وأكثر ما يأتي بعد ضميرِ متكلِّمٍ كما مثلناه وقد جاء بعد ضميرِ مخاطَب))[2]، فابن كيسان يخالف

= ١/٤٥١ - التبيان للعكبري ١/٨٦ - والبحر المحيط ١/٤٥٨ - والدر المصون ١/٢٨٣.

(١) مشكل مكي ١/١٠٣، وانظر: البحر المحيط ١/٤٥٨ - والدر المصون ٢٨٤ - وروح المعاني ١/٣١٢.

(٢) البحر المحيط ١/٤٥٨-٤٥٩، وانظر مصداق كلامه في: شرح المفصل ١٧/ - وشرح التسهيل =

جمهور النحويين ويجيز التخصيص بأسماء الإشارة.

وإذا كان إعراب ابن كيسان مخالفًا لما عليه جمهور النحويين، فكذا الإعرابات الثالث والرابع والخامس مخالفة لما عليه جمهور البصريين الذين لا يجيزون مجيءَ أسماءِ الإشارة أسماءً موصولة[1]، ولا يجيزون حذفَ حرفِ النداء مع الأسماء المبهمة كأسماء الإشارة[2]، ولا يجيزون توكيد الضمير بأسماء الإشارة[3].

وأرجح الإعربات في الآية الإعراب الأول، فيكون مثل قول العرب[4]: ((هأنذا قائمًا))، ((وها أنت ذا قائمًا))، فالمراد الإخبار عن الضمير بالقيام، فلـمَّا أُخبر باسم الإشارة عن الضمير انتصب القيام حالاً لازمة، والمعنى: أنا الحاضر في هذه الحال، وأنت الحاضر في حال القيام[5].

= ٣/ ٤٣٤ - وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٣ - وشرح الأشموني ٣/ ١٨٧.

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٠٤ - ومعاني الفراء ٢/ ١٧٧ -والإنصاف ٢-٧١٧ - وشرح المفصل ٤/ ٢٣ - والهمع ١/ ٢٨٩.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٢٥ - والمقتضب ٤/ ٢٥٨ - وشرح المفصل ٢/ ١٥ - والتسهيل ١٧٩ - والهمع ٣/ ٤٣.

(٣) انظر: تفسير الطبري ١/ ١٤٤ - والارتشاف ٤/ ١٩٥٩ - والهمع ٥/ ٢١١.

(٤) انظر: الكتاب (هارون) ٢/ ٦١ - والأصول لابن السراج ١/ ١٥٢.

(٥) انظر: البحر المحيط ١/ ٤٥٨ - والدر المصون ١/ ٢٨٣، وفي كتاب سيبويه ٢/ ٣٥٣: ((لم يُرِد بقوله: (هذا أنت) أن يُعَرِّفَهُ نفسَه، كأنه يريد أن يُعْلِمَهُ أنه ليس غيرَه، هذا محال، ولكنه أراد أنْ يُنَبِّهَهُ، كأنه قال: الحاضرُ عندنا أنت، والحاضرُ القائلُ كذا وكذا أنت))، وفي الأصول لابن السراج ١/ ١٥٢: ((وقال قوم: إنَّ كلام العرب أن يجعلوا هذه الأسماء المكنية بين (ها) و(ذا) وينصبون أخبارها على الحال، فيقولون: (ها هو ذا قائمًا))).

١٣ - سورة البقرة، الآية ١٥١

متعلَّق الكاف في: (.J$ &ö™ÙtZ$ ü‹ 6àN ‘ßqvZ ....)

انشقت كلمة المفسرين والمعربين في متعلَّق الكاف هنا، فثلاثة أقوال لهم جعلت المتعلَّق في الآية السابقة، وقول واحد جعله في آية متقدمة جدًّا، وقول واحد جعله في الآية اللاحقة.

والترجيح بين هذه الإعرابات من عمل المفسِّر لا النحوي؛ لاعتمادها على معنى الآية.

والذي يهمنا هنا الإعراب الأخير؛ لأنه الذي قال به ابن كيسان[١]، وهو بذلك ينضم إلى ((جماعة من المحققين))[٢] من السلف والمفسرين والمعربين؛ إذ قالوا: إن المتعلَّقَ الفعلُ (اذكروني) في (þ'Îûrã.ä.ø$$ ÿr& Nä.ò2ø.)[٣]، والتقدير: اذكروني كما ذكرتكم بإرسال رسول فيكم أذكركم.

وأنبه هنا إلى خطأ من استنتج من إعراب ابن كيسان هذا أنه ((أحد القلائل الذين قالوا إن الكاف تأتي للتعليل))[٤]، فالذين نقلوا هذا التفسير عمن قالوا به -ومنهم ابن كيسان- نقلوه على معنى التشبيه لا التعليل[٥]، كما سبق في تقدير الإعراب الأول، ويصرِّح بعضهم بالتشبيه على تقدير:

---

(١) انظر: تفسير الثعلبي ٢/ ١٩ - والبحر المحيط ١/ ٦١٧.

(٢) التبيان للعكبري ١/ ١٢٨.

(٣) سورة البقرة ١٥٢.

(٤) ابن كيسان النحوي لـ د. محمد إبراهيم البنا ص١٣٩.

(٥) انظر مراجع الهامش قبل السابق.

فاذكروني ذكرًا مثل ذكرنا لكم بالإرسال[١]، إلا أن بعض المتأخرين جوَّزوا أن تكون الكاف هنا التعليل[٢].

١٤ - سورة البقرة، الآية ٢٧١

إعراب (ما) وما بعدها في: (bÎ) (#r߉ö7è? ÏM»s%y‰¢Á9$# $£ÏèÏZù }‘Ïd)

إذا جاءت (ما) بعد (نِعْمَ) و(بِئْسَ) فلها ثلاثة أحوال، إما أن يتلوها اسم، كآية المسألة، وكقول العرب: ((بِئْسما تزويجٌ ولا مهر))[٣]، وإما أن يتلوها فعل، كقوله تعالى: (ù) $yJ|¡ø©Î/ (#÷rutIô©$# ÿ¾ÏmÎ/ öNåk|¦àÿRr&)[٤]، وقوله: (bÎ) ©!$# $KÏèÏR /ä3ÝàÏètƒ ÿ¾ÏmÎ/)[٥]، وإما ألا يتلوها اسم ولا فعل، كقولهم: ((دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا))[٦].

أما الحالة الثانية فسيأتي الكلام عليها في المسألة (٢٠)، وأما الأولى فهي التي تهمنا في هذه المسألة، وقد ذكرت كتب النحو[٧] والتفسير[٨] في

---

(١) انظر: البحر المحيط ١/ ٦١٧.

(٢) انظر: البحر المحيط ١/ ٦١٧ - والدر المصون ١/ ٤١٠.

(٣) انظر: معاني الفراء ١/ ٥٨ - ومعاني الزجاج ١/ ١٧٣ - وتهذيب اللغة ١٣/ ٧٤ - وشرح التسهيل ٣/ ٩.

(٤) سورة البقرة ٩٠.

(٥) سورة النساء ٥٨.

(٦) انظر: المقتضب ٤/ ١٧٥ - ولسان العرب ١٢/ ٥٨٧ - ومغني اللبيب ٣٩١.

(٧) انظر: البغداديات ٢٥١ - وشرح السيرافي ٤/ ٤٦ - شرح التسهيل ٣/ ٩ - والارتشاف ٤/ ٢٠٤٣ - والجنى الداني ٣٣٨ - وتوضيح المقاصد للمرادي ٣/ ٩٨ - وشرح الأشموني ٣/ ٣٦ - والتصريح ٢/ ٩٧ - والهمع ٥/ ٣٨.

(٨) وأغلب كلام أهل التفسير على ذلك في تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿ $yJ|¡ø©Î/ (#÷rutIô©$# ÿ¾ÏmÎ/
=

(ما) هنا ثلاثة أقوال:

١ -أنها نكرة تامة غير موصوفة، في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر، و(هي) المخصوص بالمدح، والتقدير: نِعْمَ شيئًا هي.

٢ -أنها معرفة تامة غير موصوفة، وهي الفاعل، و(هي) المخصوص بالمدح، والتقدير: نِعْمَ الشيءُ هي.

٣-أن (ما) تركَّبتْ مع الفعل، فلا موضع لها من الإعراب، و(هي) الفاعل.

والقولان الأولان هما المشهوران عند النحويين، وقد نصرَ كلَّ واحدٍ منهما عددٌ من كبار النحويين، وأما الثالث فلم أجده إلا عند الفراء[١]، ونقله عنه النحاس[٢]، وذكره بعض المتأخرين[٣].

أما ابن كيسان فقد قال: ((نِعْمَ) و(بِئْسَ) ترفعان ما فيه الألف واللام، وتنصبان ما سقطتا منه، ثم ترفعان بعدُ الاسمَ الممدوح والمذموم بهما، تقول: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) .... و(بِئْسَ رجلاً عمرٌو) .... وتدخل (ما) فيهما فترفع ما بعدها، نحو: (نِعْمَ ما زيدٌ)، وكذلك ({bî$® kèK$ éÿ ã/

= «ÑÎ¡ i ãR& [سورة البقرة ٩٠]، انظر: إعراب النحاس ١/٢٤٧- ومشكل مكي ١/١٠٤- والمحرر الوجيز ١/١٧٨- والبيان للكمال الأنباري ١/١٠٨- وتفسير القرطبي ٢/٢٨- والبحر المحيط ١/٤٧٢- والمُجيد للصفاقسي ٣٣٨- والدر المصون ١/٢٢٩.

(١) انظر: معاني الفراء ١/٥٧.

(٢) في إعراب القرآن ١/٢٤٧.

(٣) مثل: الارتشاف ٤/٢٠٤٣- والجنى الداني ٣٣٨- وشرح الأشموني ٣/٣٦.

ÎÿÏ¾)، و(bÎ ê6%r)$9 Á%‰» Ì ùŽÏè$Ð ‘Ï)، و(حَبَّـــذا الزيـــدانِ)، و(حَبَّـــذا الزيدون)، و(حَبَّذا هندٌ)))[1].

والذي يظهر لي من كلامه أنه من أهل القول الثالث، ويُبيِّن ذلك من كلامه مواضعُ:

١ -أنه قال: ((وتدخل (ما) فيهما))، ولم يقل: (عليهما)، فجعل (ما) بعد دخولها جزءًا منهما؛ لأنهما مع (ما) يصيران بالتركيب كالكلمة الواحدة.

٢ -قوله: ((فترفع ما بعدها))، ظاهره أن فعل المدح والذم هو الذي يرفع ما بعد (ما)، وهذا لا يتأتَّى إلا على القول الثالث، الذي يجعله فاعلاً لفعل المدح والذم، أما في القولين الأول والثاني فهو المخصوص بالمدح والذم، وهو إما مبتدأ وخبره ما قبله وإما خبر مبتدؤه محذوف.

٣ -كونه قرَنَ بين (ÏèË$ ƒ ÏèÝa/) و(ùŽÏè$Ð ‘Ï)[2].

٤ -قوله: ((وكذلك .... (حبذا الزيدان) ....))، ومفهوم كلامه أن (حبذا الزيدان) مثل فعل المدح والذم إذا دخل فيه (ما) فرفع ما بعد (ما)، فالفعل (حَبَّ) تدخل فيه (ذا) فيتركب معها، فيرفع ما بعد (ذا) -وهو (الزيدان)- فاعلاً.

فإن قيل: ما ذكرته هنا في (حبذا الزيدان) هو قول كثير من النحويين، ونُقل عن ابن كيسان[3] أنه خالفهم، وقال: إن الفاعل (ذا)، و(الزيدان)

---

(١) الموفقي لابن كيسان ١٢١، والآية الأولى من سورة النساء ٥٨، والأخرى من سورة البقرة ٢٧١.

(٢) في المسألة (٢٠).

(٣) انظر: الارتشاف ٤/ ٢٠٦٠- والمساعد لابن عقيل ٢/ ١٤٣- والتصريح ٢/ ٩٩- والهمع ٥/ ٤٦.

بدل من (ذا)، فلا يستقيم ما احتججت به.

قلتُ: أما كلام ابن كيسان هنا فلا يدل على ما نُقل عنه، ولعل الخلل في النقل عنه في هذه المسألة ناشيء من خلل آخر، وهو أنه نُقل[1] عنه في نحو (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) أن (الرجل) فاعلٌ و(زيدٌ) بدل من الفاعل، وكلام ابن كيسان هنا لا يدل على هذا الإعراب، ولعل سبب اللبس في النقل أن الجمهور جعلوا فعل المدح والذم رافعًا لفاعله فقط، وأما المخصوص فليس مرفوعًا به، بل هو عندهم -كما سبق قريبًا- مبتدأ أو خبر، أما ابن كيسان فيرى أن المرفوعين (الرجل) و(زيدٌ) مرفوعان بفعل المدح والذم نفسه، وهذا واضح من كلامه السابق، ولكنه لم يَذكر أن المرفوع الثاني بدل من الفاعل، فإن كان نصَّ على ذلك في نقل آخر عنه فذاك، وإلا فيظهر أن هذا الإعراب اجتهاد من بعض المتأخرين في تفسير كلامه، وقد جاء عن الكسائي[2] نحو إعراب ابن كيسان، فقد جعل الفاعل اسم (نِعْمَ) الأول، والمخصوص اسم (نِعْمَ) الثاني، أي أنهما مرفوعان بـ(نِعْمَ)، ولم يُنسب إليه مثلُ ما نُسب إلى ابن كيسان.

ثم ترتَّب على ذلك أن جعلوا إعراب (حبَّذا الزيدان) عند ابن كيسان مثل الإعراب الذي نسبوه إليه في (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)، وإلا فإن كلام ابن

---

(١) انظر: شرح الأشموني ٣/ ٣٧- والتصريح ٢/ ٩٧.

(٢) انظر: تفسير الطبري ١/ ٤٥٨، وحررَّتُ في رسالتي للعالمية (ما أعربه الكسائي من القرآن، جمعًا ودراسة) ٢٠٨ أن هذا النص للكسائي من كتابه (معاني القرآن)، وقال نحو كلام الكسائي الخاورانيُّ في القواعد والفوائد في الإعراب ٦٧.

كيسان هنا لا يدل على ذلك، بل يدل على أن (حبذا الزيدان) مثل (نعمّا زيدٌ) لا مثل (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ).

١٥ - سورة آل عمران، الآية ١١

متعلَّق الكاف في: ($ZÏ»ƒ$«Î ÷qç. ôÏgÎô `Ì ûïÏ%©!$#ur böqtãöÏù ÉA#uä É>ù&y‰x.2)

اختُلف في متعلَّق الكاف في الآية على عشرة أقوال[١]، أولها -وهو أظهرها وأقواها- أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: دَأْبُهم كدَأْبِ آل فرعون، وقولان يجعلانه متأخرًا، والأقوال الباقية تجعله متقدِّمًا.

قال ابن كيسان: ((ويحتمل على بُعْدٍ أن تكون معلَّقةً بـ(كذَّبوا)، ويكون في (كذَّبوا) ضمير الكافرين لا ضمير آل فرعون))[٢].

فابن كيسان هنا يذكر إعرابًا لا يختاره، بل يعترف بضعفه وبُعْده، ولعل سبب استبعاده إياه كونه خلاف ظاهر الآية؛ إذ يتبادر إلى الذهن أن الضمير في (كذبوا) لآل فرعون لا لكفار قريش غيرهم.

وكلام ابن كيسان هنا يدل على أنه يقدِّم عليه إعرابًا آخر، ولم أقف على إعرابه المقدَّم.

---

(١) انظر: معاني الفراء ١/ ١٩١- ومعاني الزجاج ١/ ٣٨٠- وإعراب النحاس ١/ ٣٥٩- ومشكل مكي ١/ ١٥٠- والكشاف ١/ ٣٣٤- وتفسير القرطبي ٤/ ٢٢- والتبيان ١/ ٢٤١- والبحر المحيط ٢/ ٤٠٦- والدر المصون ٢/ ٢١.

(٢) معاني القرآن لابن النحاس ١/ ٣٥٩.

١٦ - سورة آل عمران، الآية ١٥

إعراب (جناتٍ) بكسرتين في: (ûïÏ%©#Ï9 Ntà6 ŸÏ9E `Β Žö, Ï /ä3ãΥÛ¹t Ïä.&r Ö≅è%

(M»Ψ_ óΟÎγÎn‘ ‰ΨÏã (#öθs)¨?$#)

في إعراب قراءة[1] (جناتٍ) بكسرتين ثلاثة إعرابات[2]، فقيل: بدل من (خيرٍ)، فحكمها الجر، وقيل: بدل من (بخيرٍ)، فحكمها النصب؛ لأن (بخير) المفعول الثاني لـ(أؤنبِّئكم)، وقيل: منصوبة بإضمار (أعني).

أما ابن كيسان فيقول: ((ويجوز (جناتٍ) بالخفض على البدل، وبالنصب على إعادة الفعل))[3]، ونفهم من كلام ابن كيسان أمورًا:

١ -أنه يجيز أن تكون (جناتٍ) مجرورة، بدلاً من (خير)، والبدل من المجرور بحرف الجر تجوز[4] فيه البدلية بإعادة حرف الجر كقوله تعالى: (ãΑ#θs?ãΑ #%ŠÏã $Y9 ãΑr&$ÎΣÅ$)[5]، وبعدمه كقوله تعالى: (‚çã 7Rqè=t«ó¡o„ Ç

$#9ÏöκÌ¤ %ÏΨ#$Ìr ÏΘ ÅΣ$Ï9 ÏμŠÏù)[6].

---

(١) هي قراءة شاذة، انظر: إعراب النحاس ١/٣٦١- والبحر المحيط ٢/٤١٧- والدر المصون ٢/٣٧.

(٢) انظر: معاني الزجاج ١/٣٨٤- وإعراب النحاس ١/٣٦١- ومشكل مكي ١/١٥١- والمحرر ١/٤١٠- والتبيان للعكبري ١/٢٤٦- والبحر المحيط ٢/٤١٧- والدر المصون ٢/٣٧.

(٣) إعراب النحاس ١/٣٦١.

(٤) انظر: الكتاب (هارون) ١/١٥٢- والمقتضب ٣/١١١- وشرح المفصل ٣/٦٧- وشرح التسهيل ٣/٣٣١.

(٥) سورة المائدة ١١٤.

(٦) سورة البقرة ٢١٧.

٢ -أنه يجيز أن تكون (جناتٍ) منصوبة بإعادة الفعل (أؤنبئكم)، وهذا هو الإعراب الثاني في القراءة، أي أن (جنات) بدل من (بخير) المفعول الثاني لـ(أؤنبئكم) المتعدي لمفعولين[١]، ومفعوله الأول كاف الخطاب، وبيان ذلك أن في عامل البدل قولين:

الأول: أنه العامل في المبدل منه، فليس البدل على نية تكرار العامل، بل المبدل منه في حكم الطرح، فالبدل معمول لعامل المبدل، وهذا قول جمهور البصريين[٢].

الثاني: أنه غير العامل في المبدل منه، ولكنه بلفظه، ولا بدّ من إعادته، إما ظاهراً، وإما مقدراً، فالبدل من جملة ثانية، فالبدل على نية تكرار العامل، وهذا قول الكوفيين[٣].

ويظهر من إعراب ابن كيسان أنه من أهل القول الثاني في عامل البدل؛ فلذا أعرب (جناتٍ) بالنصب على إعادة العامل في البدل.

---

(١) يتعدى (أنبأ) إلى ثلاثة مفعولين إذا كان بمعنى (أَعْلَمَ)، ويتعدى إلى مفعولين إذا لم يكن بمعناه. انظر: شرح الكافية للرضي ٤ /١٤٣- والدر المصون ٢ /٣٦- وحاشية يس على التصريح ١ /٢٦٤- وحاشية الصبان على الأشموني ٢ /٤٠.

(٢) انظر: الكتاب ١ /٧٥، ٣٦٩- المقتضب ١ /٢٧، ٤ /٣٩٥-٣٩٩- والأصول لابن السراج ٢ /٤٦، ونصروه في: شرح الكتاب ٢ /١٠- وشرح الجمل لابن عصفور ١ /٢٧٩- وشرح المفصل ٣ /٦٧- وشرح التسهيل ٣ /٣٣٠.

(٣) انظر: معاني الفراء ١ /١٤١، و٢ /٧٣، و١٤٠، وانظر: إعراب النحاس ١ /٣١٧- وشرح المفصل ٣ /٦٧- وشرح التسهيل ٣ /٣٣٠- وتفسير القرطبي ٣ /٤٤- والبحر ٢ /١٥٤- والمساعد ٢ /٤٢٧- والدر المصون ١ /٥٢٧.

٣-أنه -في ظاهر كلامه- أجاز (جناتٍ) وأعربها جوازًا نحويًا لا قراءة، وهذا كثير عند النحويين والمعربين، وما أجازه هنا قراءة كما في تخريجها في أول المسألة.

١٧ - سورة آل عمران، الآية ١٩

علة فتح همزة (أنَّ) في قراءة الكسائي: (أĎ!$bÎ ïÆ šú $%Ÿã ‹‹$¶M'ö-»Ð)

في تخريج قراءة الكسائي[١] (أنَّ) بفتح الهمزة خمسة إعرابات[٢]:

١ -أن (إنَّ الدين عند الله الإسلام) بدل من (®R¼çq ¼w Î9»m Î)wž ädq)[٣]، أي: شهد اللهُ أنه لا إله إلا هو أن الدين ....

٢ -أنه بدل من (القسط) في (%$Í$JsÎ ¤ÅbÉ ó X)[٤]، أي: قائمًا بالقسط أن الدين ....

٣-أنه معطوف على (®R¼çq ¼w Î9»m Î)wž ädq)، وحُذِف حرف العطف، أي: شهد اللهُ أنه لا إله إلا هو وأن الدين ....

٤ -أن يكون معمولاً للفعل (شَهِدَ) في أول الآية السابقة، على تقدير: شهد اللهَ أن الدين .... لأنه لا إله إلا هو، أو على تقدير: شهد الله أن الدين

---

(١) قرأ الكسائي بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها. انظر: السبعة لابن مجاهد ٢٠٢- والنشر لابن الجزري ٢/٢٣٨- والبحر المحيط ٢/٤٢٤- والدر المصون ٢/٤٦.

(٢) انظر: معاني الفراء ١/٢٠٠- ومعاني النحاس ١/٣٧٠- والحجة للفارسي ٢/٣٤٩- والكشاف ١/٣٩٩- والمحرر الوجيز ١/٤١٢- والبيان للأنباري ١/١٩٥- وتفسير القرطبي ٤/٤٣- والبحر المحيط ٢/٤٢٤- والدر المصون ٢/٤٦.

(٣) سورة آل عمران ١٨.

(٤) سورة آل عمران ١٨.

.... بأنه لا إله إلا هو.

٥ -أن يكون معمولاً لـ(الحكيم) في آخر الآية السابقة، على تقدير: الحكيم بأن الدين .... أي: الحاكم بأن الدين ....

وأظهر هذه الإعرابات الإعراب الأول، وهو الذي قال به ابن كيسان، ولفظه: ((أَنَّ) الثانية بدلٌ من الأولى؛ لأن الإسلام تفسيره المعنى الذي هو التوحيد))[1].

فابن كيسان ممن يرى الإعراب الأول، ويضيف في كلامه بيان نوع البدل، فهو عنده من البدل المطابق، وهذا معنى جملته التعليلية.

١٨ - سورة آل عمران، الآية ٧٩

العاطف في: (`¿ﬁÏ»/‘ ﬂqﬁqä `Å»9r)

قال ابن كيسان: ((الواو هي العاطفة، و(لكنْ) للتحقيق))[2].

يتكلَّم ابن كيسان هنا على العاطف في (ولكنْ)، أي: إذا اجتمع الواو و(لكنْ) الساكنة النون، وهي مسألة خلافية في النحو، إلا أنها تحتاج إلا بيان، فالمعطوف في الآية إما أن يكون[3]:

١ -مفردًا، وهو فعل مضارع معطوف على (يُؤْتِيَهُ) في أول الآية، والتقدير: ما كان لبشر أن يؤتِيَه اللهُ الكتابَ .... ثم يقولَ .... ولكنْ يقولَ

(١) معاني القرآن لابن النحاس ١ /٣٧٠- وتفسير القرطبي ٤ /٤٣.

(٢) إعراب النحاس ١ /٣٩٠.

(٣) انظر في الاحتمالين: إعراب النحاس ١ /٣٩٠- والدر المصون ٢ /١٤٧- وحاشية الشهاب على البيضاوي ٣ /٧٧- وروح المعاني ٣ /٢٠٨.

كونوا ربانيين، ويرجَّح هذا الاحتمال قراءةُ (ÿrä Ï, 6? b& Ňä•ãÛ Ÿr)[١] بالنصب عطفًا على (يؤتيه)[٢]، فكلها أفعال متعاطفة.

٢- وإما جملةً، على تقدير: ولكن ليَقُلْ كونوا ....، أو: ولكن هو يقول ....

فإن كان المعطوف مفردًا ففي العاطف من (ولكنْ) أربعة مذاهب[٣]، نُسِب إلى ابن كيسان[٤] منها أن العاطف (لكنْ)، ولا تُشترط الواو الزائدة قبلها، بل يجوز ذكرها وحذفها.

وإعراب ابن كيسان هنا لا يوافق ما نُسِبَ إليه في كتب النحو[٥]؛ إذ صرَّح هنا أن العاطف الواو لا (لكنْ)، وأما كتب النحو فتجعل العاطف عنده (لكنْ) مع الواو ودونه، إلا أن يقال إن الآية عنده من عطف الجمل لا المفردات.

---

(١) سورة آل عمران ٨٠، والنصب قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة، وقرأ باقي السبعة بالرفع، إلا أن أبا عمرو كان يختلس حركة الراء انظر: السبعة ٢١٣- والنشر ٢/ ٢٤٠- والبحر المحيط ٢/ ٥٣٠.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٤٣٠ (هارون): ((والمعنى: وما كان لبشرٍ أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة)).

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٤- وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٣- والبسيط ١/ ٣٤٨- والارتشاف ٤/ ١٩٧٥- والبحر المحيط ١/ ٤٩٥- والجنى الداني ٥٨٧- والمغني ٣٨٥- وشرح الأشموني ٣/ ٩١- والتصريح ٢/ ١٥٣.

(٤) انظر: الارتشاف ٤/ ١٩٧٥- والجنى الداني ٥٨٨- ومغني اللبيب ٣٨٦- وشرح الأشموني ٣/ ٩١.

(٥) تكلَّم في الموفقي ١١٢ على العطف بالواو والعطف بـ(لكنْ)، ولم يتكلم على العطف بـ(ولكنْ).

فإن كان المعطوف في الآية جملةً ففي العاطف من (ولكنْ) مذهبان[١]:

١ -أن العاطف الواو، وهو قول أكثر المغاربة، وظاهر كلام المبرد، وابن السراج.

٢ -أن العاطف (لكنْ)، وهو اختيار ابن أبي الربيع، وقال إنه ظاهر كلام سيبويه.

ولا يظهرلي: آلآية عند ابن كيسان من عطف المفردات أم الجمل؟ فإن النحاسَ[٢] تلميذَ ابن كيسان -وهو أول من نقل هذا الإعراب عنه- لم يبيِّن ذلك، بل ذكر أن المعطوف يحتمل كونه مفردًا -وقدَّمه- وكونه جملة، ثم ذكر الخلاف في العاطف من (ولكنْ).

فإن صحَّ ما في كتب النحو، وأضفناه إلى كلام ابن كيسان في إعراب الآية وما نقلته عنه من الموفقي أمكن أن يقال: إن مذهبه في العاطف من (ولكنْ) يختلف باختلاف المعطوف، فإن كان مفردًا فالعاطف (لكنْ) والواو زائدة غير لازمة، وإن كان المعطوف جملة فالعاطف الواو.

بقي معنى قول ابن كيسان هنا: ((و(لكنْ) للتحقيق))، أي: للتأكيد، وذلك أن أول الآية يدل على معنى ما بعد (ولكنْ)، فصارت (لكن) للتحقيق والتاكيد لا للاستدراك، فالبشر المؤتى الكتاب إذا لم يدعُ للشرك فإنه يدعو إلى التوحيد، وهذا المعنى أثبته بعض المحققين لـ(لكنْ).

---

(١) انظر: الأصول لابن السراج ١/ ٢٤٤- والمقتضب ٤/ ١٠٨- وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٣- والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٣٤٨- والجنى الداني ٥٩١- ومغني اللبيب ٣٨٥.

(٢) انظر: إعراب النحاس ١/ ٣٩٠.

وملخص الخلاف في معنى (لكنْ) إنها إذا كان المعطوف بعدها مفردًا فهي للاستدراك، وقيل: للتأكيد وقد يصحبه الاستدراك، وقيل: للاستدراك وقد تأتي للتأكيد، وإذا كان المعطوف جملة فهي حرف ابتداء لإفادة الاستدراك، وقيل: قد تأتي للإضراب، وقيل: تأتي حرف تأكيد وتأتي حرف استدراك[1].

١٩ - سورة آل عمران، الآية ١٥٩

نوع (ما) في: (ÑĞ9 |MZÏ «I $`Ë p7Jôm' $J6ù)

ذهبت جمهرة[2] أهل النحو[3] والتفسير[4] إلى أن (ما) في هذه الآية حرفٌ زائد للتأكيد، وهو المأثور عن السلف[5]، وذهب قليلٌ إلى أن (ما) للاستفهام التعجبي[6]، أما ابن كيسان فيكره أن يجعلها زائدةً، ويقول:

---

(١) انظر: المحلى ١٣٠ - ومعاني الحروف للمجاشعي ١٣٣ - والمقرب لابن عصفور ١/٢٣٣ - ورصف المباني ٣٤٥ - ومغني اللبيب ٣٨٣ - وحاشية الصبان ٣/٩١.

(٢) نقله الزجاج في معانيه ١/٤٨٢ بإجماع النحويين، وعزاه الرازي في تفسيره الكبير ٩/٥١ إلى الأكثرين، والألوسي في روح المعاني ٤/١٠٥ إلى أجلة المفسرين.

(٣) منهم أصحاب هذه الكتب: الكتاب (هارون) ٣/٧٦ - ومعاني الأخفش ١/٢٢٠ - ومعاني الفراء ١/٢٤٤ - ومعاني الزجاج ١/٤٨٢ - والأصول لابن السراج ١/٤٣ - والمحلى ٢٩٠ - وحروف المعاني للزجاجي ٥٤ - وسر الصناعة ١/٢٦١ - ومنازل الحروف ٣٧ - والمفصل ٤٢٤ - ومغني اللبيب ١٧٩.

(٤) منهم أصحاب هذه الكتب: تفسير الطبري ٤/١٥٠ - والكشاف ١/٤٢٣ - والمحرر الوجيز ١/٥٣٣ - وتفسير البيضاوي ٢/١٠٨ - والبحر المحيط ٣/١٠٣.

(٥) كقتادة، انظر: تفسير الطبري ١/١٥١ - وتفسير ابن كثير ١/٤٢١.

(٦) نقله الثعلبي في تفسيره ٣/١٩٠ عن بعضهم، واختاره الرازي في تفسيره ٩/٥١، وهو ضعيف؛ لأنها لو كانت استفهامًا لوجب حذف الألف منها لدخول حرف الجر عليها، ولأنها لو كانت =

((وأنا أختار أن أجعل لـ(ما) موضعًا في كلِّ ما أقدِرُ عليه، نحو قول الله - جل وعزَّ -: (‹ $`B 7pJôm‘ $JÎ6 sù)[١]، وكذا (ôÛ)»V‹B NÍÅ ÿR $JÎ6 sù)[٢]، وكذا (ÐøMøŠÒ% Ÿ ,÷#_F $$J ƒ&)[٣]، (ما) في موضع خفضٍ في هذا كلِّه، وما بعدها تابعٌ لها، وكذا ($g%öqù $Jù ZpÊ qãè/ $B WxsWB >ÎŽØ„ b& ¾ÄÓÖGó¡ ƒ Ÿw ©!$bÎ)[٤]، (ما) في موضع نصبٍ، و(بعوضةً) تابعة لها[٥]))[٦].

وكأنَّ ابن كيسان ((يفرُّ من الإطلاق عليها أنها زائدة))[٧]، فقد ((كان يتلطَّفُ في أن لا يجعلَ شيئًا زائدًا في القران، ويُخَرِّجَ له وجهًا يُخْرِجُهُ من الزيادة))[٨]، ولعل هذا من تحرُّزه؛ لأن ظاهر لفظ زائد أنه لا فائدة منه، وليس هذا بمسلَّمٍ؛ لأنه ليس معنى كونه زائدًا أنه يجوز سقوطه، ولا أنه

= استفهامًا لكانت (رحمةٍ) إما مضافةً وأسماء الاستفهام لا تضاف إلا (أيًّا)، وإما بدلاً والبدل من أسماء الاستفهام يجب معه إعادة حرف الاستفهام. انظر: البحر المحيط ٣/ ١٠٤ - والدر المصون ١/ ٢٤٥ - والمغني ٣٩٤.

(١) سورة آل عمران ١٥٩.

(٢) سورة النساء ١٥٥، وستأتي دراسة إعراب الآية في المسألة (٢١).

(٣) سورة القصص ٢٨، وستأتي دراسة إعراب الآية في المسألة (٢٧).

(٤) سورة البقرة ٢٦، وسبقت دراسة إعراب الآية في المسألة (٧).

(٥) نسب العكبري في التبيان ١/ ٣٠٥ - والألوسي في روح المعاني ٤/ ١٠٥ هذا الإعراب إلى الأخفش، والذي في معاني الأخفش ١/ ٢٢٠ أنها (ما) زائدة.

(٦) إعراب النحاس ٣/ ٢٤٨، وانظر: مشكل مكي ١/ ١٧٨، ٢/ ٥٤٣ - وتفسير القرطبي ٤/ ٢٤٨ - والدر المصون ١/ ٢٤٥ - وفتح القدير ١/ ٣٩٣.

(٧) البحر المحيط ٣/ ١٠٣.

(٨) مشكل مكي ٢/ ٥٤٣.

مُهمَل لا معنى له، بل معناه التوكيد، كبقية ألفاظ التوكيد الواقعة في القرآن الكريم[1].

فـ(ما) عند ابن كيسان اسم في محلِّ جرٍّ، والظاهر أنه حينئذ نكرة تامة بمعنى (شيء)، و(رحمةٍ) تابع له، لكن ابن كيسان لم يُبيِّن نوعَ هذا التابع، إلا أنه لا يحتمل على ما ذكره من شواهد إلا أن يكون بدلاً؛ فهو لا يصح أن يكون عطف نسق لعدم وجود حرف العطف، ولا نعتًا ولا عطفَ بيان لأن من شرطهما أن يوافقا متبوعهما في التعريف والتنكير[2]، و(ما) في كلامه أُتبعت بنكرةٍ في آيتين وبمعرفةٍ في آيتين، ولا توكيدًا لأنه نوعان: لفظي بتكرار اللفظ ومعنوي بألفاظ معينة، وليس (رحمةٍ) شيئًا من ذلك، والخلاصة أنه يرى أن (ما) نكرة تامة بمعنى (شيء)، و(رحمةٍ) بدل منها، والتقدير: بشيءٍ رحمةٍ[3].

وعندي أن إعراب ابن كيسان ضعيف ومتكلَّفٌ؛ لضعف المعنى معه وركاكته؛ إذ لا فائدة للبدلية هنا، ولكونه خلاف الإعراب الظاهر الذي كاد أهل النحو والتفسير يتفقون عليه كما سبق، بل نقله الزجاج عن

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ١/٥٣٣- وتفسير القرطبي ٤/٢٤٨- والبحر المحيط ٣/١٠٤- والدر المصون ١/٢٤٦.

(٢) انظر: أسرار العربية ٢٦٠- واللباب للعكبري ١/٤٠٥، ٤٠٩- وأوضح المسالك ٣/٣٠٢، ٣٤٨.

(٣) وفسَّر هذا القولَ على هذا الإعراب: مشكل مكي ١/١٧٨، وزاد: بدل أو نعت لـ(ما)- والتبيان للعكبري ١/٣٠٥- والبحر المحيط ٣/١٠٣- والدر المصون ١/٢٤٥- وفتح القدير ١/٣٩٣- وروح المعاني ٤/١٠٥.

النحويين إجماعًا[١]، لأنَّ ((زيادة (ما) للتوكيد لا يُنكره في أماكنه مَن له أدنى تَعَلُّقٍ بالعربية، فضلاً عن مَنْ يتعاطى تفسير كلام الله))[٢].

٢٠ -سورة النساء، الآية ٥٨

نوع (ما) في: ([illegible])

سبق في المسألة (١٤) أن لـ(ما) إذا وقعت بعد (نِعْمِ) و(بِئْسَ) ثلاثة أحوال، يهمنا منها هنا الحالة الثانية، وهي إذا تلاها فعل، كما في آية المسألة.

وقد ذكرت كتب النحو[٣] والتفسير[٤] في (ما) حينئذ عشرة أقوال، تعود إجمالاً إلى خمسة: ١-أنها فاعل، فهي اسم في محل رفع.

٢-أنها تمييز، فهي اسم في محل نصب.

٣-أنها المخصوص، فهي اسم في محل رفع.

٤-أنها حرف مصدري، فهي وصلتها اسمٌ فاعلٌ في محل رفع.

٥-أنها حرف زائد كافٌّ، يكف الفعل عن عمله واختصاصه.

---

(١) انظر: معاني الزجاج ١/ ٤٨٢.

(٢) البحر المحيط ٣/ ١٠٤.

(٣) انظر: البغداديات ٢٥١- وشرح السيرافي ٤/ ٤٦- شرح التسهيل ٣/ ٩- والارتشاف ٤/ ٢٠٤٣- والجنى الداني ٣٣٨- وتوضيح المقاصد للمرادي ٣/ ٩٨- وشرح الأشموني ٣/ ٣٦- والتصريح ٢/ ٩٧- والهمع ٥/ ٣٨.

(٤) وأغلب كلام أهل التفسير على ذلك في تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿[illegible]﴾ [سورة البقرة ٩٠]، انظر: إعراب النحاس ١/ ٢٤٧- ومشكل مكي ١/ ١٠٤- والمحرر الوجيز ١/ ١٧٨- والبيان للكمال الأنباري ١/ ١٠٨- وتفسير القرطبي ٢/ ٢٨- والبحر المحيط ١/ ٤٧٢- والمُجيد للصفاقسي ٣٣٨- والدر المصون ١/ ٢٢٩.

أما ابن كيسان فقال عن آية المسألة: ((نِعْمَ) و(بِئْسَ) ترفعان ما فيه ألف واللام، وتنصبان ما سقطتا منه، ثم ترفعان بعدُ الاسمَ الممدوح والمذموم بهما، تقول: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) .... و(بِئْسَ رجلاً عمرٌو) .... وتدخل (ما) فيهما فترفع ما بعدها، نحو: (نِعْمَ ما زيدٌ)، وكذلك (bÎ$© ËëK$ /ãŸèÏ)، و(bÎ$© ÏMº%s!9$# Á ÍkÏŽù $£JÏè ‘)، و(حَبَّذا الزيدانِ)، و(حَبَّذا الزيدون)، و(حَبَّذا هندٌ)))[1].

والذي يناسب كلامه من المذاهب النحوية هو الخامس؛ لأنه يرى - كما سبق تحريره والاستدلال عليه في المسألة (١٤)- أن (ما) قد تركبت مع فعل المدح والذم فصارا ككلمة واحدة، وهذا لا يناسبه إلا المذهب الخامس.

وعليه يكون مذهب ابن كيسان في (ما) الداخلة على (نِعْمَ) و(بِئْسَ) كمذهب الفراء في معانيه[2]، وخلاصته أن (ما) إذا دخلت على فعل المدح والذم فهي حرف زائد كافٌّ كما هي في (إنَّما) و(قَلَّما)، فتكفه عن:

١-الاختصاص بالاسم، فيدخل على الاسم، كقوله تعالى: (ÍkÏŽù $£JÏè ‘)، وعلى الفعل، كآية المسألة.

٢-وعمله، وهو طلب اسمين مرفوعين: فاعل له، ومخصوص بالمدح أو الذم، فإن دخل على اسمٍ رفعه فاعلاً واكتفى به، وإن دخل على فعل فهو

(١) الموفقي لابن كيسان ١٢١، والآية الأولى من سورة النساء ٥٨، والأخرى من سورة البقرة ٢٧١.

(٢) انظر: معاني الفراء ١/٥٧.

مكفوف لا يحتاج إلى فاعل.

٢١ - سورة النساء، الآية ١٥٥

نوع (ما) في: (ùÎ6J$ RøÃÍN B«V» (ÓÖ)

ذهبت جماهير أهل النحو والتفسير إلى أن (ما) في هذه الآية حرفٌ زائد للتأكيد[١]، وهو المأثور عن السلف[٢]، والمعنى: فبنقضهم، أما ابن كيسان فيكره أن يجعلها زائدةً، وقد ذكرتُ هذين الإعرابين وكلام ابن كيسان في إعراب قوله تعالى: (ùÎ6J$ ‘ômJ7 B`$ «ł)[٣]، وناقشتهما ثَـمَّ[٤]،وقد تأثر بإعراب ابن كيسان هنا بعض المعربين[٥].

٢٢ - سورة النساء، الآية ١٧٦

إعراب (أنْ) وصلتها في: (ãÎ6ûÎ$! ª9 6àNb& ?Ã•q#)

اختلفت كلمة المعربين في إعراب (أَنْ) وصلتها على ثلاثة إعرابات:

---

(١) انظر: الكتاب ١/٩٣، و٢/٣٠٦- ومعاني الأخفش ١/٢٤٨- ومعاني الفراء ١/٢٤٤- والمقتضب ١/٤٨، و٣/٥٢- ومعاني الزجاج ٢/١٢٧- والأصول ٢/٢٥٨- والأضداد لابن الأنباري ١٩٦- وإعراب النحاس ١/٥٠٢- وجمل الزجاجي ٣٢١- والبغداديات ١١١- والخصائص ٢/٢٧٤- والأزهية ٧٨- والكشاف ١/٥٧٢- والملخص ٥١٨- والبحر المحيط ٣/٤٠٤- والهمع ٤/٢٢٩، وحكى الرازي في التفسير الكبير ١١/٧٧ الاتّفاق عليه.

(٢) كقتادة، انظر: تفسير الطبري ٦/١١- ومعاني النحاس ٢/٢٣١.

(٣) سورة آل عمران ١٥٩.

(٤) في المسألة (١٩).

(٥) فقد جوَّزه أبو السعود في تفسيره ٢/٢٥٠، وحكاه: مكيٌّ في مشكله ١/٢١٢- والكمال الأنباري في البيان ١/٢٧٣، وردّه- والعكبري في التبيان ١/٤٠٣- والهمداني في الفريد ١/٨١٤- والسمين في الدر ٢/٤٥٥.

١ -أنّ (أَنْ تضلُّوا) مفعول لأجله، وهو في الأصل مضاف إليه قام مقام المضاف ودلّ عليه، وأن المفعول به لـ(يبيّن) محذوف؛ لدلالة المعنى عليه، وتقدير الآية: يبيِّن الله لكم الحقَّ كراهةَ أن تضلُّوا، أي: كراهةَ ضلالِكم[١].

٢ -أنّ (أَنْ تضلُّوا) مفعول لأجله، وأن الأصل (لئلاّ)، ثم حذفت لام الجر؛ لأنها تحذف قبل (أَنْ) قياساً، وحذفت (لا) النافية بعد (أَنْ)؛ لدلالة المعنى عليها، وأنّ المفعول به لـ(يبيّن) محذوف؛ لدلالة المعنى عليه، والتقدير: يبيِّن الله لكم الحقَّ لئلاّ تضلّوا، أي: لعدم ضلالكم[٢].

٣ -أنّ (أَنْ تضلُّوا) مفعول به لـ(يبيّن)، أي: يُبيِّن الله لكم الضلال، أي: لتجتنبوه[٣].

أما ابن كيسان فيقول: (((أنْ تشتُمونا) أي: ألا تشتمونا، كما قال الله عز وجل: (fq•Â ? b& Ñà6 9 ª! $Ûi6ã)، أي: ألاَّ تَضِلُّوا، والمعنى: لئلا

(١) وهذا إعراب البصريين كالمبرد كما في معاني الزجاج ٢/١٣٧- ومعاني النحاس ٢/٢٤٤، وإعراب النحاس ١/٥١١، واختاره أصحاب: أمالي ابن الشجري ٣/٤٢٤- والمسائل العضديات ٤١- والكشاف ٥/٥٨٧- ورصف المباني ١٩٨- والبيان ١/٢٨١- وتذكرة النحاة ٨٤- والدر المصون ٢/٤٧٥- والمغني ٥٥.

(٢) قال به الكسائي، والفراء في معانيه ١/٢٩٧- واختاره أصحاب: تأويل مشكل القرآن ٢٢٥- وتفسير الطبري ٤/٣٨٣- والأضداد للأنباري ٣١١- وشرح القصائد السبع له ٥٧٣- والأزهية ٧٠- وإيضاح ابن الحاجب ٢/٣٢٦.

(٣) وهذا إعراب الجرجاني كما في التفسير الكبير ١١/٩٦، وقدّمه مكي في مشكله ١/٢١٥-٢١٦، وهو الوجه عند الباقولي في كشف المشكلات ١/٣٣٤.

تَشْتُمونا فَعَلْنا ذلك))[١]، فابن كيسان يقول إذًا بالإعراب الثاني، فهو متابع فيه للكسائي والفراء.

أما الإعراب الثالث فهو ضعيف لأمرين، الأول: أن التقدير عليه كان يجب أن يكون (يبيّن الله لكم ضلالكم)، لا (يبيّن الله لكم الضلال)؛ لوجود واو الجماعة في (تضلّوا)، والمتلقون للقرآن عند نزوله لم يكونوا كذلك، والثاني: أن المتأمّل في آية المسألة يرى أن المبيَّن فيها هو الحقّ في بعض مسائل المواريث، لا الضلال ولا ضلالهم.

وعلى ذلك يبقى في الآية الإعرابان الأول والثاني، وهما يتّفقان في جعل (أنْ تضلُّوا) مفعولاً لأجله، ويختلفان في التقدير، وهما يعودان إلى مسألة نحوية خلافية، وهي إعراب (أَنْ) وصلتها إذا وقعتا في موقع مصدرٍ تكون إرادةُ عدمه -لا وجوده- مفسِّرةً وعلةً لما قبله، وشواهد هذه المسألة كثيرة[٢]، منها آية المسألة، وقولُه تعالى: (bÎ7ãÎ ÑÎa9 Ñã?4 Ďùbz ÈÌ`$9”Í•ÎrÈ &b ...)[٣]، وقوله: (r&ø4 Î’$ÖÝö ÇÚr‘ Årr † &b ?Ü‹‰ Ï 6àÑ)[٤].

---

(١) معلقة عمرو بن كلثوم بشرح ابن كيسان ٨٤، وقال ذلك تعليقًا على بيت عمرو بن كلثوم:

نزلتم منزلَ الأضيافِ منَّا   فعَجَّلْنا القِرَى أنْ تَشْتُمونا

(٢) انظر: شواهد من القرآن الكريم والسنة المطهرة وشعر العرب في: تأويل مشكل القرآن ٢٢٥، وتفسير الطبري ٤/ ٣٨٤، والأضداد للأنباري ٣١١، ومعاني النحاس ٢/ ٢٤٣، والأزهية ٧٠، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٦٠، وشرح القصائد السبع ٤٢٠، وعقود الزبرجد ٣/ ١٤٤، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/ ٢/ ٦٥٥-٦٦١.

(٣) سورة المائدة ١٩.

(٤) سورة النحل ١٥، ولقمان ١٠.

وقد اختلف النحويون -بعد اتّفاقهم على (أَنْ) وصلتها مفعول لأجله- في تقدير الكلام على مذهبين[1]:

١-أن التقدير: كراهةَ أن تفعل، فحُذِفَ المضافُ؛ لدلالة المعنى والمضافِ إليه عليه، وقام المضافُ إليه مَقامه، وهذا قول البصريين[2].

٢-أن التقدير: (لئلاّ)، فحذفت لام الجر قبل (أَنْ) قياساً، وحذفت (لا) النافية بعد (أَنْ)؛ لدلالة المعنى عليها، وهذا قول الكوفيين[3].

والراجح المذهب الأول؛ لأنه حَمْلٌ على الأكثر الأشيع وهو حذف المضاف، والمذهب الثاني حمل على القليل المخالف لأصل ذكره وهو حذف الحرف، ولأن فيه حذفاً واحداً، وفي الثاني حذفين كما هو بيِّن، وما فيه حذف واحد مقدّم على ما فيه حذفان، وبهذا يتبيّن أن الإعراب الأول أرجح الإعرابات من حيث الصناعة النحوية، أما من حيث المعنى فالإعرابان متفقان؛ لأنَّ ((المآل واحد))[4].

---

(١) هذه المسألة بالمذهبين ذكرت في أغلب المراجع المذكورة في حواشي الإعرابين: الأول والثاني، وأذكر هنا بعض المراجع التي تضاف إلى ما سبق: شرح القصائد السبع ٤٢٠، ٥٧٣ - وإيضاح الوقف والابتداء ٦٦٩-٦٧٠- وشرح القصائد العشر ٢٣٩، ٢٦١- ورصف المباني ١٩٨- والجنى الداني ٢٢٤- والدر المصون ٣/٢٢٢- والمغني ٥٥.

(٢) كالأخفش والمبرد، واختاره النحاس، والفارسي، والزمخشري، والباقولي، والكمال الأنباري، والعكبري، والقرافي، والمالقي، وابن هشام، انظر: معاني الأخفش ٢/٢٩١- ومعاني النحاس ٢/٥٢١- وإعراب النحاس ٢/١٠٨- والكشاف ٢/٧٨- وكشف المشكلات ١/١٦٢- والتبيان ١/٥٥٠- والفريد ٢/٢٥٤- والاستغناء للقرافي ٥٩٧.

(٣) كالكسائي والفراء وأبي بكر الأنباري، واختاره الطبري، انظر: الأضداد للأنباري ٣١٠- وتفسير الطبري ٥/٤٠٢.

(٤) انظر: الجواهر للباقولي ٤١-٦٤- والمحتسب ١/١٨٨، وفيه: ((حذف المضاف في القرآن =

٢٣ - سورة الأنعام، الآية ٧١

نوع اللام في (لنسلم) في: (šú üÛ=»è‰$Ï •Î9 Nîó¡Î $Rö÷É¨é&ur)

اختلف النحويون في اللام التي بعد الفعل من الإرادة والأمر، في نحو آية المسألة، و(ö/ä3s9 tûÎiüt7ãŠÏ9 ª!$# ß‰ƒÌãƒ)[(١)]، و(Ÿ@ôdr& }§ô_Íh9$# ãNà6Ztã |=Ïdõ‹ãŠÏ9 ª!$# ß‰ƒÌãƒ $yJ¯RÎ))[(٢)]، على أربعة مذاهب[(٣)]:

١ -أنها زائدة، وما بعدها مفعول الفعل[(٤)]، أي: أُمرنا أنْ نسلم.

٢ -أنها بمعنى (أنْ)، تعاقبها معنى وعملاً، حتى سماها بعضهم (لام أنْ)، فهي وما دخلت عليه مفعول الفعل، أي: أمرنا أنْ نسلم.

٣ -أنها بمعنى الباء، فهي داخلة على مفعول الفعل، أي: أُمرنا بأنْ نسلم.

٤ -أنها لام التعليل، ويسميها بعضهم (لام كي)، وفي المفعول قولان:

= والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة))- والاستغناء ٥٩٧- والمغني ٥٥- وحاشية الدماميني ١/٧٨- وحاشية الدسوقي ١/٣٧- ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/٣/٣٨٩-٣٩٦- وتفسير ابن عاشور ٨/١٧٩، ومنه النقل.

(١) سورة النساء ٢٦.

(٢) سورة الأحزاب ٣٣.

(٣) انظر مع المراجع المذكورة بعد هامشين: معاني الفراء ١/٣٣٩- والمحلى ٢٣٥- واللامات للهروي ١٧٥- وتفسير الثعلبي ٣/٢٩٠- والارتشاف ٤/١٦٦٠- والبحر المحيط ٤/١٦٣– والجنى الداني ١٢٢- والدر المصون ٣/٩٤- وشرح الشذور ٣٨٣- وحاشية الشهاب على البيضاوي ٤/١٩٢.

(٤) المفعول الأول لـ(يبيّن)، أي: يريد أن يُبيِّن، أي: التبيين، والمفعول الثاني لـ(أمرت)، وهو مجرور بالباء، أي: أمرنا بأن نسلم، أي: بالإسلام.

أ-أنه محذوف، تقديره نحو: أُمرنا بها أُمرنا به لنسلم، أو: أُمرنا بالإخلاص لنسلم.

ب-أن الفعل هنا مؤول بالمصدر، فهو منسبك بلا سابك ظاهر، واللام متعلقة بالخبر، والتقدير: الأمر للإسلام.

وظاهرٌ أن المذهبين الأولين يعودان إلى شيء واحد، إلا أنه مَن جعل نصب المضارع بـ(أنْ) مضمرة جعل اللام زائدة، ومَن جعل النصب باللام جعلها نفسها بمعنى (أنْ).

أما المذهب الثالث فضعيف؛ إذ ((مجيء اللام بمعنى الباء قول غريب))[1]، كما أن التكلف في القول الثاني من المذهب الرابع لائح؛ لعدم وجود سابك.

وأرجح هذه المذاهب هو الرابع بقوله الأول، وقد قال به أكثر المعربين[2]، ومنهم ابن كيسان؛ إذ يقول: ((هي لامُ الخفض، واللامات كُلُّها ثلاثٌ: لامُ خَفْضٍ، ولامُ أَمْرٍ، ولامُ توكيدٍ، لا يخرج شيءٌ عنها))[3]، فصرَّح هنا أنها حرف الجر، وذكر في آية (Ïj̈øóÿ• 9 7 $! ª)[4] أن اللام ((لا يجوز أن

(١) البحر المحيط ٤/ ١٦٣.

(٢) انظر: معاني الزجاج ٢/ ٢٦٢- والكشاف ٢/ ٣٥- والمحرر الوجيز ٢/ ٣٠٨- والتبيان للعكبري ١/ ٥٠٨- وتفسير البيضاوي ٢/ ٤٢١- والبحر المحيط ٤/ ١٦٣- وتوضيح المقاصد للمرادي ٤/ ١٩٧- والجنى الداني ١٢١.

(٣) إعراب النحاس ٢/ ٧٤، ٣/ ٣٢- وتفسير القرطبي ٧/ ١٩.

(٤) سورة الفتح ٢، وانظر المسالة ٣١.

تكون إلا (لام كي)))[١]، وفي ذلك التصريح بانها المفيدة للتعليل، وهذا لا يتأتى إلا في المذهب الرابع.

وإذا كانت اللام هنا هي لام التعليل، أو كما يقول ابن كيسان (لام كي)، فيبقى أن نسأل عن نصب (نسلم): أبها كما يقول الكوفيون، أم بـ(أنْ) مضمرةً كما يقول البصريون[٢]؟

وللجواب عن هذا السؤال أنقل عن ابن كيسان نقلين:

الأول: تنقله كتب النحو، وهو أن ابن كيسان يوافق البصريين، ويزيد عليهم بجواز أن يكون الحرف المضمر (أنْ) وأن يكون (كي)[٣].

وهذا لا يخالف إعراب ابن كيسان هنا، بل ربما أشار إليه بتسميته اللام هنا (لام كي).

والنقل الثاني: عن كتابه الموفقي، إذ قال فيه: ((وحروف النصب التي تنصب الأفعال المستقبلة هي: أنْ، ولنْ، وحتى، وإذنْ، وكي، وكيلا، وكيما، ولام كي، ولام الجحْد، ولأنْ، ولئلا، وأنْ لا، وحتى لا))[٤]، وظاهر هذا النقل يخالف إعراب ابن كيسان هنا؛ إذ جعل (لام كي) هي الناصبة للمضارع بعدها، ولكن يبدو أن ما في الموفقي مذهب تعليمي لا علمي؛

(١) معاني النحاس ٦/ ٤٩٥.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/ ٥٩٧ -وشرح المفصل ٧/ ١٩ - وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤١ - وشرح التسهيل ٤/ ٢٣.

(٣) انظر: الارتشاف ٤/ ١٦٥٩ - والجنى الداني ١١٥ - ومغني اللبيب ٢٧٧ - والتصريح ٢/ ٢٤٤.

(٤) الموفقي ١٠٨.

لكونه مختصرًا، يدلك على ذلك أنه ذكر في النواصب أيضًا (لأنْ) و(لئلا) و(أنْ لا) و(حتى لا)، مع أن كل واحد منها أكثر من حرف.

والخلاصة أنه في هذه المسألة يخالف الكوفيين، ويوافق البصريين، ويزيد عليهم بتجويز كون المضمر (أنْ) أم (كي).

٢٤ - سورة يونس، الآية ٢٧

نوع الباء في: (ãt“_ ™Ï÷¥ ÅÏ™ $gÎû#Ur)

قيل إن جملة (جزاء سيئة بمثلها) خبر (الذين كسبوا السيئات) في أول الآية[١]، ثم اختُلف في إعراب جملة الخبر على أربعة إعرابات:

١ -أن الباء في (بمثلها) زائدة، فمعناها كقوله تعالى: (r_“ãt# ™Ï÷¥7 ™Ï÷¥x $gè=÷WÏiB)[٢].

٢ -أن الباء ليست زائدة، بل متعلِّقة بالخبر المحذوف، المقدَّر بكون خاصٍّ نحو: مقدَّر بمثلها، أو عامٍّ نحو: كائن بمثلها، كقول العرب: إنما أنا بك، أي: كائن بك[٣].

٣ -أن الباء ليست زائدة، بل متعلِّقة بالمصدر (جزاء)، كقوله تعالى: (r_“1$ Nßg1 $JÎ ¹ #rçŽ9 p¨Z_ #·ƒÌmr)[٤]، والخبر شبه جملة جارٌّ ومجرور دلَّ

---

(١) وفي خبر (الذين كسبوا) سبعة إعرابات، انظر: التبيان ٢/ ٦٧١- والبحر المحيط ٥/ ١٥٠- والدر المصون ٤/ ٢٤.

(٢) سورة الشورى ٤٠.

(٣) اختاره ابن هشام في المغني ١٤٩، وجوَّزه الفراء في معانيه ١/ ٤٦١- وابن جني في سر الصناعة ١/ ١٣٨.

(٤) سورة الإنسان ١٢.

عليهـا قولـه تعـالى في الآيـة السـابقة: (ûïÏ%©!$#ur (#qç7|¡x. ÏN$t«Íh¡¡9$# âä!#t"y_ 7py¥ÍhŠy™ $ygÎ=÷WÏJÎ/)[١]، والتقدير: لهم جزاء سيئة بمثلها، أي: لهم أنْ يُجزوا سيئة بمثلها[٢].

٣-أن الباء ليست زائدة، بل متعلِّقة بالمصدر (جزاء)، والخبر كون عامٌّ محذوف، والتقدير: جزاء سيئة بمثلها كائن[٣].

أما ابن كيسان فيقول: ((الباء زائدة، والمعنى: جزاء سيئة مثلُها))[٤]، فهو يقول بالإعراب الأول، فهو تابع فيه للأخفش[٥]، وهذا الإعراب ليس بقويٍّ؛ لأن زيادة الباء في غير خبر (ليس) و(ما) غير مطَّرِد[٦]، كما أن الإعرابين الثاني والثالث يغنيان عنه، بل هما أظهر منه، أما الإعراب الثاني فهو الظاهر المتبادر من الآية، ولا مانع منه، وأما الإعراب الثالث فتدلُّ عليه الآية السابقة لتحدث المشاكلة به بين الآيتين.

ومن الغريب قول ابن كيسان هنا بزيادة الباء مع أنه يكره القول بالزيادة في القرآن الكريم، حتى ألجأه ذلك إلى مخالفة الجمهور والظاهر في إعراب بعض الآيات؛ لإخراجها عن القول بالزيادة، فقال: ((وأنا أختار أن أجعل

---

(١) سورة يونس ٢٦.

(٢) اختاره الفراء في معانيه ١/٤٦١- والطبري في تفسيره ٦/٥٥٤.

(٣) جوَّزه ابن جني في سر الصناعة ١/١٤٠- والعكبري في التبيان ٢/٦٧١.

(٤) تفسير القرطبي ٨/٣٣٢، وانظر: البحر ٥/١٥٠- والدر المصون ٤/٢٤- والمغني ٥١٢- وفتح القدير ٢/٤٣٩.

(٥) انظر: معاني الأخفش ٢/٣٤٣، وانظر: سر الصناعة ١/١٣٨، وحسنه- وكشف المشكلات ١/٥٣٥، وقال به.

(٦) انظر: البحر المحيط ٥/١٥٠- والمغني ٥١٢.

لـ(ما) موضعًا في كلِّ ما أقدِرُ عليه، نحو قول الله - I -: (`Ḃ ÿJûn' $Jîû $ ‹»)[1] .... (ما) في موضع خفضٍ في هذا كلِّه....))[2].

٢٥ - سورة طه، الآية ٦٣

إعراب (هذان) في قراءة: (Èb‹»d bĵ 9 ¡ »Æ•°b)

تفرَّقت كلمة النحويين والمفسرين في توجيه هذه القراءة[3] شَعاعًا، ويمكن رَدُّ إعراباتهم إلى خمسة إعرابات:

١ -أن (هذان) اسم (إنَّ)، وقد جاء على لغة مَن يلزمون المثنى الألف[4].

٢ -أن (هذان) اسم (إنَّ)، و(إنَّ) هنا حرف غير عامل بمعنى (نَعَمْ)[5].

---

(١) سورة آل عمران ١٥٩، وسبقت دراسة إعراب الآية في المسألة (١٩).

(٢) إعراب النحاس ٣/٢٤٨، وانظر الكلام على كراهته القول بالزيادة في القرآن الكريم في الظاهرة الثانية في الفصل الثاني (منهج ابن كيسان في الإعراب).

(٣) هذه القراءة -وهي تشديد (إنَّ) وكون (هذان) بالألف مع تخفيف نونها المكسورة- هي قراءة العشرة إلا ثلاثة، وهم أبو عمرو إذ قرأ: ﴿Èûx»d bĵ 9 ¡ »Æ•°b﴾، وابن كثير إذ قرأ: ﴿Èb‹»d bĵ 9 ¡ »Æ•°b﴾، وعاصم في رواية حفص إذ قرأ: ﴿Èb‹»d bĵ 9 ¡ »Æ•°b﴾، انظر: السبعة ٤١٩- وإبراز المعاني ٣/٣٧٢-٣٧٣- والنشر ٢/٣٢٠-٣٢١.

(٤) هذا قول أكثر النحويين، كأبي زيد الأنصاري، والكسائي، والأخفش، وابن جني، وابن فارس، والزمخشري، وابن مالك، واختاره ابن يعيش وابن عصفور وأبو حيان، وجوَّزه الفراء والزجاج. انظر: معاني الأخفش ٢/٤٠٨- ومعاني الفراء ١/١٨٤- ومعاني الزجاج ٣/٣٦٤- إعراب النحاس ٣/٤٥- وسر الصناعة ٢/٧٠٦- والصاحبي ٢٩- والمفصل مع شرحه ٣/١٢٦- وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٦- وشرح التسهيل ١/٦٢- والبحر المحيط ٦/٢٣٨.

(٥) وهذا قول المبرد، وإسماعيل القاضي، والزجاج ونسبه إلى النحويين القدماء، والأخفش =

٣-أن اسم (إنَّ) ضمير شأنٍ محذوف، و(هذان) مبتدأ[١].

٤ -أن اسم (إنَّ) ضمير شأن مذكور وهو (ها) من (هذان)، و(ذان) مبتدأ[٢].

٥ -أن (هذان) اسم (إنَّ)، وهو لفظ ملازم لهذه الصيغة.

أما ابن كيسان فيُحِّدث عنه تلميذُه أبو جعفر النحاس قائلاً: ((سألت أبا الحسن بن كيسان عن هذه الآية، فقال: إنْ شئت أجبتك بجواب النحويين وإن شئت أجبتك بقولي، فقلت: بقولك، فقال: سألني إسماعيل بن إسحاق عنها، فقلت: القول عندي أنه لمَّا كان يقال (هذا) في موضع الرفع والنصب والخفض على حال واحدة، وكانت التثنية يجب ألا يُغَيَّرَ لها الواحد أُجريت التثنية مُجرى الواحد، فقال: ما أحسنَ هذا لو تقدَّمك بالقول به حتى يُؤْنَسَ به، فقلتُ: فيقولُ القاضي به حتى يؤنس به، فتبسم))[٣]، وسؤال القاضي إسماعيل الذي ذكره ابن كيسان ذكر قصته صاحب إنباه الرواة، فقال: ((وذُكر أن القاضي إسماعيل كان مفتتنًا بما يأتي من مقاييسه في العربية .... فقال له يومًا: ياأبا الحسن، ما تقول في قراءة

= الأصغر. انظر: معاني الزجاج ٣/ ٣٦٤- وإعراب النحاس ٣/ ٤٤- وإبراز المعاني ٣/ ٣٧٦- والبحر المحيط ٥/ ٣٥.

(١) نسبه الزجاج في معانيه ٣/ ٣٦٤ إلى بعض النحويين القدماء، وانظر: مشكل مكي ٢/ ٤٦٧- والدر ٥/ ٣٥.

(٢) نُسِب في منتهى الأرب ٥١ إلى أبي زكريا يحيى بن علي الملقب (جبل النحو)، وانظر: إبراز المعاني ٣/ ٣٧٧.

(٣) إعراب النحاس ٣/ ٤٦- وتفسير القرطبي ١١/ ٢١٩، وانظر: المحرر ٤/ ٥٠.

الجمهور .... وما وجهها؟ على ما جرت به عادتك من الإغراب في الإعراب، فأطرق ابن كيسان مليًّا ثم قال: نجعلها مبنيةً لا مُعربةً وقد استقام الأمر، قال له إسماعيل القاضي: فما علة بنائها؟ قال ابن كيسان: لأن المفرد منها (هذا) وهو مبني، والجمع (هؤلاء) وهو مبني، فتُحمل التثنية على الوجهين ....))[1].

وبهذا يكون ابن كيسان من أهل الإعراب الخامس، والحقيقة أن أهل هذا الإعراب اختلف كلامهم في بيان التزام (هذان) هذه الصيغة[2]، ويهمنا منهم ابن كيسان الذي يرى أن (هذان) مبنية كـ(هذا) و(هؤلاء)، ولعله بهذا القول يوافق قول من قال: إن (هذان وهاتان) صيغتان مرتجلتان، لا تثنية (هذا وهاتا)[3].

وعندي أن هذا الإعراب ضعيف؛ لاعتماده على إعطاء خاصية لـ(هذان)؛ لكون مفردها مبنياً، ولذا لزم (هذان) حالة واحدة، كما لزم المفرد (هذا) حالة واحدة، وفي هذا التعليل نظر؛ لأن كون المفرد مبنياً لا يلزم منه كون المثنى مبنياً بدلالة الأمور الآتية:

١ -أن لأسماء الموصولة -وهي من الأسماء المبهمة -إذا ثُنِّيت فقيل: جاء اللذان أسلما، ورأيت اللذَّيْنِ أسلما، كانت آتيةً بالألف والياء بحسب الإعراب، ولا تلزم حالة واحدة، وهذه هي لغة العرب المشهورة، وبها نزل

(١) إنباه الرواة ٣/ ٥٨ - والأشباه والنظائر للسيوطي ٦/ ٦.

(٢) انظر هذا الاختلاف في (ما أعربه الكسائي من القرآن، جمعًا ودراسة) ص١٠١٧.

(٣) انظر: شرح المفصل ٣/ ١٢٧.

القرآن، قال تعالى: (Ê#%©$r $gÏ»$ŠÏù ZB Nà6 ù«$ Êrd J$ ...)[١]، وقال: (‘ZÏ$ ÊtÎ%©!$$RÍ& Ê|$Rž $B `Ïä Á$ ÇÆ$Î¡ ÇÆ$ RÏM$ Ä$ ...)[٢].

٢ -أن مثنى (هذا) جاء بالألف والياء بحسب الإعراب، في القرآن الكريم، وفي لغة قريش، وفي لغة العرب المشهورة، ففي القرآن الكريم قوله تعالى: (bÎ) dºx»yd Èb9¡»|s9 Ê•º°)[٣]، على قراءة أبي عمرو السبعية كما سبق، وفي قوله تعالى: (þÎoTÎ) ß‰ƒÍ‘é& ÷br& y7 s3ÅsRé& “y‰÷nÎ) ¢ÓtLuZö/$# ÈûtüG»yd)[٤]، وفي الحديث الشريف: ((إن هـذين حـرامٌ عـلى ذكـور أمتـي، حـلّ لإنـاثهم))[٥]، يعنـي: الذهب والحرير، ومن كلام الصحابة - y - قول أبي بكر - t - في حديث السقيقة المشهور: ((وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين))[٦].

ويضعف هذا الإعراب أيضًا أن قصارى تعليله أنه يجوِّز (هـذان) في الآية، ولا يُعَمِّم هذا التجويز في (هذان) في كل موضع، ولو كان الأمر كـما قالوا لجاز مجيء المثنى من كل مبني بالألف دائماً من أجل هذه المعاني فقـط، ولا يُعرف قائـلٌ بـه؛ لأن أقـوال هـذا الإعـراب ذات معـانٍ مطـردة، ومنـع طردها في الشبيه والنظير دليـل ضـعفها، ولسـمع عـن العـرب عامـة مجـيء

(١) سورة النساء ١٦.

(٢) سورة فصلت ٢٩.

(٣) سورة طه ٦٣.

(٤) سورة القصص ٢٧.

(٥) انظر: صحيح الجامع الصغير ١/ ٤٥١ برقم (٢٢٧٤)، وفيه تخريج الحديث.

(٦) أخرجه أحمد في مسنده ١/ ٦٩ (في آخر مسند عمر).

(هذان) دون غيرها من المثنيات في بعض كلامهم بالألف دائماً، والمسموع من نحو ذلك إنما سُمع من القبائل التي تلزم المثنى الألف، وعلى هذا يكون الإعراب الخامس قد عاد إلى الإعراب الأول، ولم يَعْدُ أن يكون تعليلات لهذه اللغة، ولكنها تعليلات خاصة بـ(هذان)(١).

٢٦ - سورة النمل، الآية ٣٧

نوع اللام في: ($k5 M(; ®6% žw Šq‘ãgž Nßg¨Yt'ù=sù)

قال أبو جعفر النحاسُ بعد أن ذكر أن اللام في (فلنأتينهم) لام القسم: ((وسمعت أبا الحسن بن كيسان يقول: هي لامُ توكيدٍ، وكذا كان عنده أنَّ اللاماتِ كلَّها ثلاثٌ لا غير: لامُ توكيدٍ، ولامُ أَمْرٍ، ولامُ خَفْضٍ، وهذا قولُ الحُذَّاقِ من النحويين؛ لأنهم يَرُدُّون الشيءَ إلى أصله، وهذا لا يَتَهَيَّأُ إلا لمن دَرِبَ بالعربية))(٢).

وظاهر هذا الكلام أن في اللام خلافًا، فقيل: لام قسم، وقيل: لام توكيد، وليس الأمر كذلك، بل الخلاف لفظيٌّ، فابن كيسان يرى أن اللامات ثلاث: الجارة والجازمة ولام التوكيد(٣)، فلام التوكيد عنده تشمل اللامات غير العاملة، كلام الابتداء، واللام الواقعة في الجوابات كجواب القسم، واللام الفارقة، واللام الموطئة، فهي لامات يراد بها التوكيد، فهي

(١) إبراز المعاني ٣/٣٧٦.

(٢) إعراب النحاس ٣/٢١١، ونقله القرطبي في تفسيره ١٣/٢٠١- والشوكاني في فتح القدير ٤/١٣٨.

(٣) انظر هذا الحصر عن ابن كيسان في: إعراب النحاس ٢/٧٤، ٣/٣٢، -وتفسير القرطبي ٧/١٩.

لامات توكيد، وهذا صحيح من حيث المعنى، وإنْ كانت أحكامها تختلف من موضع لموضع آخر، فالمستعملة في الابتداء تختلف في أحكامها عن المستعملة في القسم، وهكذا.

وممَّا يدل على ذلك أن ابن كيسان نفسه ذكر في الموفقي[1] أن اللام تقع في جواب القسم، ولهذا لم يذكر أحدٌ من المعربين أو المفسرين خلافًا في نوع اللام في الآية فيما أعلم.

٢٧ - سورة القصص، الآية ٢٨

نوع (ما) في: (¥?ã šc ºr&ã Ÿù ÅMøÒ% Ë#_ F{$$J‡&)

يرى جماهير النحويين والمفسرين أن (ما) في الآية زائدة للتأكيد، والمعنى: أيَّ الأجلين[2]، وأما ابن كيسان فيكره أن يجعلها زائدةً، وقد ذكرتُ هذين الإعرابين وكلام ابن كيسان في إعراب قوله تعالى: (ù$J6Î ' pJôm7 z`ÏiB «!$#)[3]، وناقشتهما ثَمَّ[4]،وقد حكى إعراب ابن كيسان هذا بعض المعربين دون عزو[5].

(١) الموفقي ١٢٣.

(٢) انظر: معاني الفراء ٢/٣٠٥- ومجاز القرآن ٢/١٠٢- وتفسير الطبري ١٠/٦٣- ومعاني الزجاج ٤/١٤٢- وإعراب النحاس ٣/٢٣٦- وتفسير البغوي ٣/٤٤٣- والكشاف ٣/٣٩٢- والمفصل ٤٢٤- والمغني ١٨٧- وتفسير البيضاوي ٤/٢٩٠- وتفسير أبي السعود ٧/١١.

(٣) سورة آل عمران ١٥٩.

(٤) في المسألة (١٩).

(٥) حكاه: مشكل مكي ٢/٥٤٣- والتبيان للعكبري ٢/١٠١٩- وتفسير القرطبي ١٣/٢٧٩- والدر المصون ٥/٣٣٩- وفتح القدير ٤/١٦٩.

ويُضاف هنا أن مما يقوي إعراب الجمهور قراءة عبدالله بن مسعود - t -:

(& £$₣_#;û B$ %ÒøMÅ)[1].

٢٨ - سورة العنكبوت، الآية ٤

نوع (ما) في: (™$ä B$ tβθßϑä3øts† š c)[2]

أجاز ابن كيسان في (ما) توجيهين راجحًا ومرجوحًا، فالأول ((أنْ يكونَ (ما) مع (يحكمون) بمنزلة شيءٍ واحد، كما تقول: (أعجبني ما صنعتَ)، أي: صنيعُك، قال: وإن قلتَ: (ساء صنيعُك) لم يَجُزْ، والتقديرُ الآخرُ أنْ يكونَ (ما) لا موضعَ لها من الإعراب، وقد قامت مَقامَ الاسم لـ(ساء)، وكذا (نِعْمَ، وبِئْسَ)، قال أبو الحسن بن كيسان: وأنا أختار أن أجعل لـ(ما) موضعًا في كُلِّ ما أَقْدِرُ عليه، نحو ....))[3].

وقبل الكلام على إعرابي ابن كيسان نلحظ أنه جعل (ساء) في الآية في حكم (نِعْمَ وبِئْسَ)، وهذه مسألة نحوية، فالفعل (ساء[4]) كغيره من

---

(١) انظر: معاني الفراء ٢/ ٣٠٥- وتفسير القرطبي ١٣-٢٧٩- والدر المصون ٥/ ٣٤٠.

(٢) هذه الجملة وردت في عدة آيات في سور: الأنعام ١٣٦، والنحل ٥٩، والعنكبوت ٤، والجاثية ٢١، وإنما درستها وذكرتها في سورة العنكبوت لأن النحاس تلميذ ابن كيسان إنما نقل هذا الإعراب عنه هنا.

(٣) إعراب النحاس ٣/٢٤٨، ونُقل عنه في: مشكل مكي ٢/ ٥٥٠- والمحرر الوجيز ٤/٣٠٦- وتفسير القرطبي ١٣/ ٣٢٧- والبحر المحيط ٧/ ١٣٧- والدر المصون ٥/٣٥٩- وفتح القدير ٤/ ١٩٢، وقد نقل مكي في مشكله ٢/ ٧٣٥ أن ابن كيسان أعرب بالتوجيه الأول قوله تعالى في سورة المنافقون ٢: ﴿uä!$y™ $tB (#θçΡ%x. tβθè=yϑ÷ètƒ﴾، فقال: ((ما) والفعل مصدر في موضع رفع بـ(ساء)، فلا يحتاج إلى هاء محذوفة)).

(٤) أصلها (سَوُءَ)، ثم انقلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها، فصارت (ساء)، انظر: =

الأفعال التي على (فَعُلَ) يأتي غير دالٍّ على ذَمٍّ، فيبقى فعلاً لازماً للدلالة على وقوعه من فاعله، ويأتي مرادًا به الذم، فيجوز إلحاقه بباب (نعم وبئس)، فيأخذ جميع أحكامه، وقيل: يجوز إلحاقه به وبالتعجب فيأخذ أحكامه[1].

وابن كيسان قد ألحق (ساء) هنا بـ(بِئْسَ) في الإعرابين، فبرهان الأول قوله: ((وإن قلتَ: (ساء صنيعُك) لم يَجُزْ))، وهذا لا يجوز في (بِئْسَ)، فلا يقال: (بئس صنيعك)، ولكنه يجوز مع (ساء) الباقية على أصلها، نحو: (حَسُنَ صنيعك)، و(ساء صنيعُك)، وبرهان الآخر قوله: ((وكذا (نِعْمَ، وبِئْسَ))).

فإذا كان (ساء) كـ(بِئْسَ) فـ(ساء ما) مثل (بِئْسَ ما) و(نِعْمَ ما)، وقد سبق الكلام على هذا في إعراب ابن كيسان لقوله تعالى: (Î]bÏ$© ®ÈKÏ$ /ÏÈxÿa/ ÿ¾ÏmÎ)[2]، وملخص مذهبه أن (ما) تركبت مع (بِئْسَ) فكفَّتها عن طلب الفاعل كـ(قَلَّما)، فـ(ما) لا محل لها من الإعراب، وهذا توجيهه المرجوح هنا، مع أنه هناك لم يذكر سواه، ورجَّح هنا التوجيه الأول، وهو أن (ما)

= التصريح وحاشية يس عليه ٢/٩٨ - وشرح الأشموني (مع الصبان) ٣/٢٩.

(١) الأول قول الفارسي، وظاهر كلام ابن السراج، ونسب إلى أكثر الكوفيين، والثاني وهذا قول الأخفش، والمبرد، واختاره ابن هشام. انظر: معاني الأخفش ٢/٣٩٣ - والمقتضب ٢/١٤٩ - والأصول ١/١١٥ - والإيضاح مع المقتصد ١/٣٦٩، ٣٧٠ - والارتشاف ٣/٢٠ - وتوضيح المقاصد ٣/١٠٧ - وأوضح المسالك ٣/٣٨٠ - والتصريح ٢/٩٨.

(٢) سورة النساء ٥٨، في المسألة (٢٠).

مصـدرية[1]، والتقـدير: سـاء حكمهـم، وقـد أغنـى المصـدر المـؤول عـن المخصوص.

فإن قلتَ: كأنَّ بين إعرابه لـ(بِئْسما) والملحَق به (ساء ما) اختلافًا.

قلتُ: نعم، يظهر أنه يجعل (ما) في (بِئْسما) زائدة مركبَّة، ويجيـز ذلـك في (ساء ما) مرجوحًا لكراهة القول بالزيادة في القرآن الكريم، ويقدِّم عليه كونها مصدرية؛ لكون (ساء) يجوز في أصله أن يقال: (ساء حكمهم).

٢٩ - سورة الشورى، الآية ١١

معنى (في) في: (_èŸ@ 9ã/ Bô &Rãy Å3ãN &øר⁰ _[$ rB`$ Ŗ}èÉ» &øר⁰ _[$ f/ õ'äãN
(ü ŠnÏ)

اختلـف النحويـون والمـفسرون في معنـى (في) في الآيـة عـلى ثلاثـة أقوال[2]:

١ -أن معنـى (في) معنـى البـاء السـببية، أي: بـه، والتقـدير: يُكَثِّـركم بسـببه، والضـمير عائـد إلى مفهـوم، نحـو: يكثـركم بجعلكـم أزواجًـا، أو بالتزويج ....

٢ -أن معناها الظرفية الحقيقية، عـلى تقـدير: يخلقكـم أو يعيشـكم في

(١) ابن كيسان ممن يرى أن (ما) المصدرية اسمٌ لا حرف، انظر: الموفقي له ص١٢٢، وانظر الخلاف فيها في: المقتضب ٣/ ٢٠٠ - والبغداديات ٢٧١ - ونتائج الفكر ١٨٥ - والجنى الداني ٣٣٢ - والمغني ٤٠٢.

(٢) انظر مع المراجع المذكورة في الدراسة: إعراب النحاس ٤/ ٧٣ - ومعانيه ٦/ ٢٩٦ - والمحرر الوجيز ٥/ ٢٨ - وتفسير الرازي ٢٧/ ١٢٩ - والإتقان للسيوطي ٣/ ٣٠٨.

البطن أو في الروح أو في هذا الوجه من الخلقية.

٣-أن معناها الظرفية المجازية، على تقدير: يكثركم في خلق الأزواج، كما تقول: للحيوان في خلق الأزواج تكثيرٌ.

وابن كيسان ممن يرى أن (في) بمعنى الباء[١]، وقد سبقه إلى ذلك: الفراء[٢]، وفي هذا القول إخراج لـ(في) عن معناها الأصلي الكثير إلى معنى قليل.

وأرجح منه الإعراب الثالث؛ لأن له نظائر من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ öNä3r ’Î ÉÉ$|ÁÉ)ø9$ ÆÉm 4šm ﴾[٣]، ولأن فيه إبقاءً للحرف على معناه الأصلي، ولأن الآية به تكون أبلغ في الدلالة على معناها؛ لأنها مَسُوْقَةٌ لإظهار الاقتدار مع الوحدانية فأسقطت السببية وأثبتت (في) الظرفية فجَعَلَتْ خَلْقَ الأزواج كالمَنْبَعِ والمَعْدِنِ للبَثِّ والتكثير؛ وبهذا رجَّحه بعض المحققين[٤].

٣٠ - سورة محمد - e - الآية ١٥

المُشَبَّه في: (.ÔJ qè z Ĥ#$ ’Î $Z9$í)

اختُلف في المُشَبَّه في هذه الآية، وبناءً عليه اختُلف في إعرابها على

(١) انظر: تفسير الثعلبي ٨/٣٠٥- وتفسير القرطبي ١٦/- وفتح القدير ٤/٥٢٨.

(٢) انظر: معاني الفراء ٣/٢٢، وممن تبعهما على ذلك: الزجاج في معانيه ٤/٣٩٥- وأبو حيان في البحر ١/١٥٥.

(٣) سورة البقرة ١٧٩.

(٤) كالزمخشري في الكشاف٤/٢٠٦- وابن هشام في المغني ٣٠٥- والزركشي في البرهان ٣/٣٠٨.

إعرابين[1]:

١ - أنها خبر لـ(مَثَلُ الجنةِ) في أول الآية، أي: مَثَلُ الجنةِ كمن هو خالدٌ في النار[2]، على معنى التوبيخ والتقريع[3]، وقيل: بل هي خبر على تقدير استفهام، فقيل التقدير: أمثل أهل الجنة كمَن هو خالدٌ في النار؟، وقيل التقدير: أمثل الجنة كمثل جزاء مَن هو خالد في النار؟[4].

٢ -أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير نحو: هم (أي أهل الجنة) كمن هو خالدٌ في النار، وقيل: هي خبر على تقدير استفهام، والتقدير نحو: أمَن هو في الجنة كمن هو خالدٌ في النار؟[5]

وأما ابن كيسان فيقول: ((مَثَلُ هذه الجنةِ التي فيها الثِّمارُ والأنهارُ كمَثَلِ النارِ التي فيها الحميمُ والزَّقومُ، ومَثَلُ أهلِ الجنةِ في النعيمِ المقيم كمَثَلِ أهلِ النارِ في العذاب المقيم))[6].

وظاهر كلامه أن الآية من جملتين حّذِفَ من كلِّ جملةٍ ركن، فحّذِفَ

(١) انظر مع مراجع المسألة: تفسير الرازي ٢٨/ ٤٩ - والبحر المحيط ٨/٧٨- وحاشية الشهاب على البيضاوي ٤٩٥ - وروح المعاني ٢٦/ ٤٩.

(٢) هذا قول الكسائي، انظر: إعراب النحاس ٤/ ١٨٣ - ١٨٤ - ومشكل مكي ٢/ ٦٧٣.

(٣) انظر: معاني النحاس ٦/ ٤٧٢.

(٤) الأول تقدير جوَّزه ابن عطية في المحرر الوجيز ٥/ ١١٤، والثاني تقدير الزمخشري في الكشاف ٤/ ٣١٣.

(٥) هذا تقدير الفراء في معانيه ٣/ ٦٠، وانظر تقديرات أخر في: المحرر الوجيز ٥/ ١١٤ - وتفسير أبي السعود ٨/ ٩٦ - وتفسير ابن كثير ٤/ ١٧٧.

(٦) تفسير الثعلبي ٩/ ٣٣- وتفسير القرطبي ١٦/ ٢٣٧.

من الأولى الخبر، وهو (كمثل النار)، وحُذِفَ من الجملة الثانية المبتدأ، وهو (مثل أهل الجنة)، لدلالة معنى الآية على المحذوفين.

ولم أجد من قال بهذا التأويل، وليس بعيدًا عندي عن معنى الآية، ولكن فيه حذفًا كثيرًا.

ولكن ما معنى تشبيه الجنة بالنار، وتشبيه أهلها بأهل النار، مع أنه لا مشابهة، بل هما مختلفتان، وأهلها مختلفون؟

والجواب: لعل المراد الاستهزاء والتهكم[١]، كمَن يجهد في إقناعك بأن الربا مثل البيع، فتقول له مستهزئًا: نعمْ صحيحٌ الربا كالبيع.

ومع ذلك الأرجحُ عندي أن يكون المبتدأُ المحذوفُ مقدَّرًا مع استفهام، نحو: أمَن هو في الجنة التي سبق وصفها كمن هو خالدٌ في النار؟ لأن لهذا نظائر في القرآن، وأقربها قوله تعالى في الآية السابقة: (b‰ .` Jù‘ 4?ã 7YÉ B` ¾ïîñ§ .J `ã ¾¼ç9 ãbpR å¾ïîH)[٢]، وقد كثُر حذف أحد الركنين في هذا الأسلوب[٣]، كقوله تعالى: (Jù‘ ô qè‰ Ðî$% 4?ã äè ÿR ¤§ Jî$)[٤]، فقيل: إن التقدير: (كمَن ليس كذلك)، وقوله: (Jù‘ ` ƒÉ‡ ¡6M .)

---

(١) انظر: التبيان للعكبري ٢/ ١١٦٢- والدر المصون ٦/ ١٥١٠، أما صاحب فتح القدير ٥/ ٣٤ فقد نقل عن ابن كيسان أن التقدير: (ليس مثل الجنة ... وليس مثل أهل الجنة ....)، ولعله أراد أن يصلح التقدير بزيادة كلمة (ليس)، وإلا فإن الثعلبي والقرطبي قد نقلا قول ابن كيسان -كما سبق- وما ذكرا كلمة (ليس).

(٢) سورة محمد - e - ١٤.

(٣) انظر: معاني النحاس ٦/ ٤٧٢- والمغني ١/ ١٨-١٩- والإيضاح في علوم البلاغة ٨٣..

(٤) سورة الرعد ٣٣.

ÎqÌ ô_gûÎ ¾ÏmÎ/ §'ÏÎäß#‹È ¤É #Í/ÏÅ$PÏþßJ»‘)[1]، فقيـل:إن التقـدير: (كمَـن يـنعَم في الجنة)، وقولـه تعـالى: (&ùJ ` ãÉÏãû ç9¼ ¾ÏmÎ/ åÎ#ÏÇî¾ ùÎ•ä#Ïç m ¡Ÿ$$)[2]، فقيـل: إن التقدير:(كمَن هداه الله).

٣١ – سورة الفتح، الآية ٢

نوع اللام في (ليغفر) في: (ÏÏÏøóu‹Ïj9 7 $!ª $B(P£s) `ÏB y7Î/R¤Œ $B u r¨'?z•)

في اللام في (ليغفر) قولان[3]:

١ -أنها لام التعليل، والفعل منتصب بعدها، وهذا قول الجماهـير[4]، وهو الظاهر.

٢ -أنها لام القسم دخلت على جـواب قسـم مقـدَّر، والتقـدير: والله لَيَغْفِرَنَّ، فكُسِرت اللام تشبيهًا بـلام التعليل،وحُـذِفت النـون فبقـي الفعـل مبنيًّا على الفتح، وهو قول أبي حاتم السجستاني.

والقول الثاني ظاهر الضعف، وهو ((قول مـردود))؛ لأن لام القسـم لا تُكسر، ولأن نون التوكيد واجبة هنا[5].

ولعل الذي دفع أبا حاتم إلى هذا الإعـراب الغريـب أن معنـى الآيـة

---

(١) سورة الزمر ٢٤.

(٢) سورة فاطر ٨.

(٣) انظر: معاني النحاس ٦/ ٤٩٥- وتفسير الثعلبي ٩/ ٤٢- وكشف المشكلات ٢/ ١٢٥٠- والبحر المحيط ٨/ ٩٠- وتفسير القرطبي ١٦/ ٢٦٢- وفتح القدير ٥/ ٤٥.

(٤) انظر: المقتضب ٢/ ٧- والمحلى ٢٢٧- واللمع ١٣١- والخصائص ١/ ٢٠٤- وسر الصناعة ١/ ٣٣١- ومنازل الحروف ٢٢- وشرح الشذور ٣٨٣- وشرح القطر ٦٦.

(٥) انظر: الدر المصون ٦/ ١٦٠، والنقل منه.

على قول الجمهور: أن المغفرة هي علة الفتح، وليس الأمر كذلك، وقد أجاب الزمخشري عن ذلك فقال: ليست المغفرة علة الفتح، بل العلة ((اجتماع ما عدَّدَ من الأمور الأربعة، وهي: المغفرة وإتمام النعمة وهداية الصراط المستقيم والنصر العزيز، كأنه قيل: يَسَّرْنا لك فتح ... ونصرناك على عدوِّك لنجمعَ لك بين عزِّ الدارين وأغراض العاجل والآجل، ويجوز أن يكون فتح مكة من حيث إنه جهاد للعدوّ سببًا للغفران والثواب))[١].

وابن كيسان مع الجمهور، فيقول: ((لا يجوز أن تكون إلا لامَ (كي)))[٢]، يعني لام التعليل، وفي كلامه رَدٌّ على القول الثاني.

٣٢ - سورة الفتح، الآية ٢٧

إعراب (لتدخلن) في: (© 9)(‰ ¹ ‰ $šX !ª ‘ ‰qß$Sä9$ •ã/$ ŠÎ$ s)È 9G‰ ¨zèä£

Š$ J‹É%© s •#P)Î b© $ä$! ª äŽ#ZB üú)

في المُقْسِمِ في هذه الآية خلاف على قولين[٣]، فقيل: إنه الله - Y - فـ(تدخلن) جواب قسم محذوف له تعلُّقٌ بالفعل (صَدَقَ)، والتقدير: واللهِ لتدخلن، وقيل: إنه غير الله - Y - فقيل: المَلَك الذي جاء الرسول - e - في الرؤيا، فحكى الله - Y - كلامه، وقيل: الرسول - e - فبعد أن رأى الرؤيا وقالها لقومه، حكى الله كلامه.

---

(١) الكشاف ٤/ ٣٢٣.

(٢) معاني النحاس ٦/ ٤٩٥.

(٣) انظر مع المراجع المذكور في المسألة: معاني النحاس ٦/ ٥١٢- وإعراب النحاس ٤/ ٢٠٤- والكشاف ٤/ ٣٣٦- والمحرر الوجيز ٥/ ١٣٩- وتفسير الرازي ٢٨/ ٩٠.

أما ابن كيسان فيقول: ((قوله: (لتدخلنّ) مِن قول رسـول الله - e - لأصحابه حكايةً عن رؤياه، فـأخبرَ الله - I - عـن رسـوله أنّـه قـال ذلـك، ولهذا استثنى تأدُّبًا بأَدَبِ الله - I - حيـث قـال لـه: (’Ÿ äò' $±ï £9qà? Ÿr ª! $ä$±„ b& Hwî ÇËÌÈ #‰î š• ï°Œ ®Ï$ù)[1]))[2].

فابن كيسان من الذين يقولون إن المقسِم في الآية هو الرسول e .

ومن الواضح أن السبب الداعي لهذا القول هو قوله - Y -: (ä$© bÎ ª! $)، فالله لا يحتاج أن يستثني، فبيده الأمر كله، وهذا القول لا يجعل الله - Y - المُقسِم، فليس هو المستثني أيضًا، ولا إشكال في الآية على ذلك.

وأهل القول الأول يستشكلون هـذا الإشـكال، ويجيبـون عنـه بعـدة أجوبة، فقيل: إنه لتأكيد الخبر، فهو تحقيـق لا تعليـق، وقيـل: (إنْ) في الآيـة بمعنى (إذ) الظرفية، وقيل: إنَّ الله خاطب العباد بما يجب أن يقولوه، وقيل: استثنى الله فيما يعلم ليستثني الخلق فيما لا يعلمون[3].

وفي البحر المحيط[4] أن ابن كيسان يرى أن المقسِم المَلَك، وأنَّ المقسَم به هو (بالحق[5])، وليس فيما نقله الثعلبي من كلام ابـن كيسـان دلالـة على

(١) سورة الكهف ٢٣-٢٤.

(٢) تفسير الثعلبي ٩/٦٤، ونحوه في تفسير البغوي ٤/٢٠٥- وتفسير القرطبي ١٦/٢٩٠.

(٣) انظر مع مراجع المسألة: مجموع فتاوى ابن تيمية ١٣/٤٥-٤٦- وتفسير ابن كثير ٤/٢٠٢.

(٤) انظر: البحر المحيط ٨/١٠٠، نقله واستبعده، وقد اكتفى د. الدعجاني في (ابن كيسان النحوي) ٣٣٤ بنقل إعراب ابن كيسان هنا عن البحر المحيط، ودرسه بناء على ذلك.

(٥) فيكون المراد بالحقِّ اللهُ - Y -؛ لأن الحقَّ من أسمائه. انظر: تفسير الرازي ٢٨/٩٠- وتفسير البيضاوي ٥/٢٠٨.

ذلك، بل صريحه أن المقسِمَ الرسولُ e ، وظاهرَه أنَّ (بالحق) متعلِّقٌ بالفعل (صَدَقَ)، والمقسَم به محذوف.

٣٣ - سورة ق، ١، ١٨

جواب القسم في: ﴿ ¸ 4 ÉbŠuöà)ø9$#ur ÏÅgyJø9$# ﴾ ﴿ $B àáÏÿù=tƒ `ÏB @Aöqs% žwÎ) Ïm÷ƒy‰s9 ë=‹Ï%u‘ ÓÏGtã ﴾

اختُلف في جواب القسم (والقرآنِ المجيدِ) على أقوال تعود إلى قولين(١):

الأول: أن الجواب محذوف، فقيل: (لتبعثُنَّ)(٢)، دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿ #Œ Ïr& $uZ÷FÏB $¨Zä.ur $\/#tè? ﴾(٣)، وقيل: ما ردُّوا أمرك بحجة(٤)، وقيل: إنك جئتهم منذرًا، وقيل غير ذلك.

الثاني: أنَّ الجواب مذكور، فقيل: قوله ﴿ ö@t/ (#þqç6Éfxå ﴾(٥)، وهو قول أهل الكوفة، وقيل: قوله ﴿ ô‰s% $uZ÷HÍ>tã $tB ßÈà)Zs? ÞÚö‘F{$# öNåk÷]ÏB ﴾(٦)، وقيل:

---

(١) انظر مع المراجع المذكورة في المسألة: تفسير البغوي ٤ /٢٢٠ - وكشف المشكلات ٢ /١٢٦٤ - والدر المصون ٦ /١٧٤ - والتبيان في أقسام القرآن ٩-١٠.

(٢) وهو قول الفراء في معانيه ٣ /٧٥ - والزجاج في معانيه ٥ /٤١، وقدَّره بـ(إنكم لمبعوثون).

(٣) سورة ق ٣.

(٤) وهو ما قدمه ابن عطية في المحرر الوجيز ٥ /١٥٥، وأبو حيان في البحر المحيط ٩ /٩٣.

(٥) سورة ق ٢.

(٦) سورة ق ٤. وهو قول الأخفش في معانيه ٢ /٤٨٣.

قوله ﴿$B ÿtÿ ăa Ë\` %Aöq﴾[1]، وهو قول ابن كيسان[2]، وقيل: قوله ﴿$B %$A%7ã)öqÄ !$ ’£﴾[3]، وقيل: قوله ﴿bÎ ’Îû y7Ï9ºs !ï% 2ò• 3“﴾[4].

فابن كيسان من أهل القول الثاني الذين يرون أن الجواب مذكور في السورة، وقال إنه قوله تعالى: ﴿$B ÿtÿ ăa Ë\` %Aöq﴾، أي بين المقسَم به وجوابه ست عشرة آية، وهذا عندي يُضعف قوله؛ لطول الفاصل جدًّا، ولعل ابن كيسان إنما جوَّز هذا الإعراب ولم يختره، فنُقل تجويزه على أنه اختياره[5].

والذي يظهر أن الجواب محذوف؛ لكثرة نظائره في القرآن، ولكون جعل الجواب مذكورًا إما على مذهب نحوي ضعيف، كجعله (بل عجبوا)، وإما ((تكلف وتحكم على اللسان))؛ لبعدها عن القسم[6].

٣٤ – سورة القمر، الآية ١

معنى (الواو) في: ﴿%B$IŽ/ZM$Ë9$ ¡¡$ãàp $S± ;$%)J ã﴾

صَحَّ الخبر بأنَّ المراد بانشقاق القمر انشقاقه على عهد رسول الله -

(١) سورة ق ١٨.

(٢) انظر: تفسير الثعلبي ٩/ ٩٣- والمحرر الوجيز ٥/ ١٥٥- وتفسير القرطبي ١٧/ ٣- والبحر المحيط ٨/ ١٢٠- والمغني ٨٤٧- وفتح القدير ٥/ ٧١.

(٣) سورة ق ٢٩.

(٤) سورة ق ٣٧.

(٥) وهذا يحدث أحيانًا، انظر الفصل الأول (نقل إعرابات ابن كيسان).

(٦) انظر: إعراب النحاس ٤/ ٢١٩- والمحرر الوجيز ٥/ ١٥٥، ومنه النقل- والبحر المحيط ٨/ ١٢٠.

e - قبل الهجرة[١]، فيكون بذلك قد حَدَثَ قبل الساعة، وهي القيامة، مع أنه في الآية قد جاء بعد اقتراب الساعة، فلذا قال ابن كيسان: ((في الآيةِ تقديمٌ وتأخيرٌ، مجازُها (انشَقَّ القمرُ واقتربت الساعة))[٢].

أما جمهور النحويين[٣] الذين يرون أن الواو تفيد مطلق الجمع، ولا تدل على ترتيب ولا معية فلا إشكال عندهم في الآية؛ لأنها حينئذ من عطف المتقدِّم على المتأخر، نحو قوله - Y -: ﴿ . ‹ ĵ 7 ãqÇû Ĵؤ 7 rĴ‹ ’
$%ïû Ë` %ôĵ 7 ﴾[٤].

أما من خالف الجمهور في دلالة الواو، فقالوا: إنها تفيد الترتيب، كالفراء[٥]، أو قالوا: إنها تفيد المعية حقيقة وغيرها مجازًا، كابن كيسان[٦]، فقالوا: إن في الآية تقديمًا وتأخيرًا.

وكلام ابن كيسان هنا سائر على مذهبه في أن الواو تفيد المعية حقيقة،

---

(١) من حديث عبدالله بن مسعود - t - في صحيح البخاري ٣/ ١٣٣٠ (٣٤٣٧)- ومسلم ٤/ ٢١٥٨ (٢٨٠٠).

(٢) تفسير الثعلبي ٩/ ١٦٠ - وتفسير القرطبي ١٧/ ١٢٧ - وفتح القدير ٥/ ١٢٠.

(٣) انظر: الكتاب (هارون) ١/ ٢١٨ - والخصائص ٣/ ٣٢٠ - وسر الصناعة ٢/ ٦٣٤ - وأسرار العربية ٢٦٧ - واللباب للعكبري ١/ ٤١٧ - والارتشاف٤/ ١٩٨١ - وشرح الشذور ٥٧٧ - وشرح القطر ٣٠٢ - والهمع ٥-٢٢٣.

(٤) سورة الشورى ٣.

(٥) وقطرب والربعي وهشام الضرير وثعلب وأبي عمرو الزاهد، ونُقل عن الكسائي وابن درستويه. انظر: الارتشاف ٤/ ١٩٨١ - والجنى الداني ١٦٠ - والمغني ٢١٤ - والفصول المفيدة ٦٨ - والهمع ٥/ ٢٢٤.

(٦) انظر تخريج كلامه على الآية، وانظر مراجع الهامش السابق.

واستعمالها في غيرها مجاز[1]، وكلامه في الموفقي صريح بذلك، قال: ((كقولك: (جاءني زيدٌ وعمرٌو) أردتَ اجتماعهما في المجيء .... الواو: تُوجب الاجتماع، وليس فيها دليلٌ على السابق))[2].

ولذا حكم ابن كيسان على الآية بأنها آتية على غير حقيقة الواو، وكذا الفراء الذي قال: ((المعنى -والله أعلم- انشقَّ القمرُ واقتربت الساعةُ))[3].

٣٥ - سورة الحديد، الآية ٢٩

نوع اللام في: ﴿j¥ž fè=O &d@6S$ 6ÅG» ëÉ﴾

قال ابن كيسان: ((ويكون [أي: (لا)] توكيدًا للجَحْد مع واو النَّسَق، كقولك: (خِفْتُ ألا تقومَ)، و﴿j¥ž fè=O &d@6S$ 6ÅG» ëÉ﴾، أي: ليعلمَ))[4].

فابن كيسان يرى أن (لا) في الآية زائدةٌ للتوكيد، وهذا هو المشهور عند النحويين والمفسرين والمعربين[5]، والقول بزيادة (لا) سائغ ذائع[1]،

---

(١) نقل د. البنا في (ابن كيسان النحوي) ١٢١ مذهب ابن كيسان هذا عن السيوطي وشكَّك فيه، وتابعه د. الدعجاني في (ابن كيسان النحوي) ٣٠٦، ولكن إعرابه هنا وما نقلته عنه في (الموفقي) يدل على صحة نسبة هذا المذهب إليه.

(٢) الموفقي ١١١-١١٢.

(٣) معاني الفراء ٣/٩٦.

(٤) الموفقي ١٢٢.

(٥) انظر: الكتاب (هارون) ١/٣٩٠- ومعاني الأخفش ٢/٤٩٥- ومعاني الفراء ٣/١٣٧- ومجاز القرآن ٢/٢٥٦- والمقتضب ١/٤٧- والمحلى ١٨٥- ومعاني الزجاج ٥/١٣١- والأصول للسراج ١/٤٠١- وإعراب القرآن للنحاس ٤/٣٦٩- وتفسير الثعلبي ٩/٢٥١- وتفسير البغوي ٤/٣٠٢- والمفصل ٤٢٤- والكشاف ٤/٤٧٠- وزاد المسير ٨/١٧٩- وتفسير ابن كثير ٤/٣١٨- والبحر المحيط ٨/٢٢٧- وأوضح المسالك ٤/١٩٢- وشرح الشذور ٢٧٢.

ويؤيِّده في الآيةِ قراءةُ ﴿Ï©ë=Oè﴾، وقراءة ﴿ bÎ ƒè=O﴾[٢].

وقيل: إن اللام في الآية غير زائدة، والمعنى: لئلا يعلم أهل الكتاب عجز المؤمنين، وهذا قول فاسدٌ مُطَّرَحٌ؛ لأنه ((غير مستقيم؛ لأن المؤمنين عاجزون أيضًا عن شيءٍ من فضل الله، فكيف يَعمل هذا القائل بقوله ﴿ b&r $#Ÿÿ©Õ ®Î‹‰%$! «﴾، فإنه معطوف على مفعول العلم المنفي، فيصير التقدير: ولئلا يعلمَ أهل الكتاب أن الفضل بيد الله، وهذا لا يستقيم))[٣].

٣٦ - سورة النبأ، الآية ٢٣، ٢٤

إعراب جملة (لا يذقون) في: ﴿ žwƒ äë®qb ÛŽZk$ ‰Yš# rŸw Ÿ Ž#Z$﴾

اختُلف في إعراب جملة (لا يذقون) في قوله - I -: ﴿ bÎ _gY O .‰%RM﴾ ﴿É6 ¹ |$Š# ÈÏÇ Ï=Ö»ÛüÛ B«$Ï$ ÈÏÇ©»Î?üû ÛŽZk$ &în)$Ï$ ÈÌÇ žwƒ äë®qb ÛŽZk$ ‰Yš# rŸw Ÿ Ž#Z$﴾ على أقوالٍ أقواها أربعة[٤]:

١ -أنها جملة استئنافية خبرية، أي: هم [أي: الطاغون] لا يذقون.

٢ - أنها حال أخرى من الطاغين، والحال الأولى (لابثين).

٣- أنها حال من الضمير في (لابثين)، فهي حالٌ متداخلة، أي:

---

(١) انظر: الكتاب (هارون) ٤ /٢٢٢- ومعاني الفراء ٣/١٣٧- والمفصل ٤٢٤- والجنى الداني ١١٦- والمغني ٣٢٧- والبرهان للزركشي ٣/٧٨- والإتقان للسيوطي ١ /٥٠١.

(٢) كلاهما قراءة شاذة، فالأولى قراءة عبدالله بن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما، وعكرمة والجحدري وعبدالله بن سلمة، والأخرى قراءة حطان بن عبدالله. انظر: إعراب النحاس ٣/٣٧٠- وتفسير القرطبي ١٧ /٢٦٧- والبحر المحيط ٨ /٢٢٧- والدر المصون ٦ /٢٨٢.

(٣) الدر المصون ٦ /٢٨٢.

(٤) انظر: مشكل مكي ٢ /٧٩٥- والتبيان للعكبري ٢ /١٢٦٧- والبحر المحيط ٨ /٤٠٥- والدر المصون ٦ /٤٦٤.

لابثين غير ذائقين.

٤ -أنها صفة لـ(أحقابًا)، أي: أحقابًا هذه صفتها، فالضمير في (فيها) عائد إلى الأحقاب لا إلى جهنم.

قال أبو جعفر النحاس: ((سألت أبا إسحاقَ عنها، فقال: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول: "المعنى: لابثين فيها أحقابًا هذه صفتها، أي: يُعذَّبون بهذا العذاب في هذه الأحقاب لا يذوقون فيها إلا الحميم والغَسَّاق، ويُعذَّبون بَعْدَ هذا العذابِ بأصنافٍ من العذاب غيرِ هذا"، وهذا جوابٌ نَظَرِيٌّ بَيِّنٌ، وهو قولُ ابن كيسان، يكونُ (لا يذوقون) من نعت الأحقاب))[1].

فابن كيسان هنا يتابع شيخه المبرد في هذا الإعراب، وفيه محاولة لإزالة إشكال في معنى الآية، وهو أن (أحقابًا) قد يدل على أن لَبْثَ الطاغين الكافرين في جهنم غير دائم، فيكون معنى الآية على هذا الإعراب: أن الطاغين يلبثون في جهنم أحقابًا يعذبون بهذا العذاب، ثم أحقابًا أخرى يعذبون فيها بأصناف أخرى من العذاب، وهكذا أبدًا[2].

وهذا الإشكال وارد على كل الإعرابات، إلا أن الظاهر أن المراد بـ(أحقابًا) الدوام، أي: أحقابًا بعد أحقاب أبد الآبدين، وأن جملة (لا

(١) إعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٣١.

(٢) انظر: الكشاف ٤/ ٦٧٥ - وكشف المشكلات ٢/ ١٤٢٣ - وحاشية الشهاب على البيضاوي ٩/ ٣٨٧ - وروح المعاني ٣٠/ ١٥.

يذقون) استئناف[(١)].

٣٧ - سورة الأعلى، الآية ٦

نوع (لا) في: ﴿Ÿxù š• ètÌø)ãY?﴾

اختُلف في نوع (لا) في الآية على قولين:

١ -أنها نافية، والمعنى: سنقرئك يامحمد فلست تنسى ما نقرئك إياه، فالآية خبر.

٢ -أنها ناهية جازمة، والألف في (تنسى) زائدة للإشباع لمناسبة فاصلة الآية، كقوله - ا -: ﴿ù' Ê9$$Rq$ î‹¡ Ÿx﴾[(٢)]، أي: لا تُغفل قراءته وتكريره فتنساه، فالآية نهي.

والإعراب الأول هو إعراب الجمهور[(٣)]، وهو الذي يعجب ابن كيسان، فقد سأل أحدَهم عن الآية، فقال: معناها ((لا تنسى العملَ به، فأُعْجِبَ ابنُ كيسان به إعجابًا شديدًا، وقال: لا يَفْضُضِ الله فاك، مثلُك من يُصْدَرُ عن رأيه))[(٤)].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٨/ ٤٠٥- وحاشية الشهاب على البيضاوي ٩/ ٣٨٧.

(٢) سورة الأحزاب ٦٧.

(٣) انظر: معاني الزجاج ٥/ ٣١٦- وإعراب النحاس ٥/ ٢٠٥- ومشكل مكي ٢/ ٨١٣- وتفسير الثعلبي ١/ ١٨٤- والكشاف ٤/ ٧٢٦- والمحرر الوجيز ٥/ ٤٦٩- والتفسير الكبير ٣١/ ١٢٨- والتبيان للعكبري ٢/ ١٢٨٣- وتفسير القرطبي ٢٠/ ١٩- وتفسير ابن كثير ٤/ ٥٠١- والبحر المحيط ٨/ ٤٥٣، وفي فتح الباري ٩/ ٤٥: ((هو المشهور، وقول الأكثر)).

(٤) تفسير السلمي ٢/ ٣٨٩- وتفسير الثعلبي١٠/ ١٨٤- وتفسير القرطبي ٢٠/ ١٩، وانظر: المحرر الوجيز ٥/ ٤٦٩.

ومعنى ذلك أن (لا) نافية، ولكنه جعل المنفي نسيان العمل بالوحي، وكون (لا) نافية هو ظاهر الآية؛ لأنها في معنى قوله - Y -: ﴿ ¾ïnÎ 8htë ẅ ï ¡ $R7 ÏGè f ẅ ¾ïnÎ ÈïÇ ĵb ãžZ$ d‡èç¼ rèöä#Rç¼ ﴾[1]، إذ كان يُبادر بقـراءة الوحي بعد انتهـاء جبريـل مـن قراءتـه مخافـةَ نسـيانه، فوَعَـدَهُ الله أنْ يُقْرِئَـهَ، وأخبره أنه لا ينسـاه، فهـي نحـو: (سأكسـوك فـلا تعـرَى)[2]، أي: فلسـت تعرى، وهذه آيةٌ للرسول - e - في أنه أُمِّيٌّ وحَفِظَ الله عليه الـوحيَ وأَمَّنَـهُ من نسيانه[3].

---

(1) سورة القيامة ١٦-١٧.

(2) انظر: تفسير الرازي ١٢٨/٣١.

(3) انظر: البحر المحيط ٤٥٣/٨ - والتبيان في أقسام القرآن ١٠٠، وانظر القصة في صحيح البخاري ٦/١ (٥).

القسم الثاني: الدراسة المنهجية

الفصل الأول: نقل إعرابات ابن كيسان

خدَمَ ابن كيسان القرآن الكريم بأربعة كتب[١]، وهي (معاني القرآن)، و(كتاب القراءات)، و(وكتاب الهجاء) أي: رسم المصحف، و(كتاب الوقف والابتداء)[٢].

كما خَلَّفَ ابن كيسان تلاميذ عدَّةً، نقلوا علمه، إما في كتبهم، وإما إلى تلاميذهم

وأكثر من اهتم ونقل عنه إعراباته تلميذه الوفي أبو جعفر النحاس، فقد نقلتُ عنه في البحث ثلاثة وعشرين إعرابًا[٣]:

-ثلاثةٌ في كتابه (معاني القرآن)[٤]، وباقيها في كتابه (إعراب القرآن).

-اثنان نقلهما بالمعنى[٥]، وباقيها نقلها بالنص، وقد تصل إلى عدة أسطر[٦].

---

(١) انظر الكلام على كتب ابن كيسان بالتفصيل في ترجمة ابن كيسان في (التمهيد).

(٢) انظر: الفهرست ١٢٠ - وإرشاد الأريب ١٧/ ١٣٩ - وإنباه الرواة ٣/ ٥٨-٥٩ - وبغية الوعاة ١/ ١٩ - وهدية العارفين ٢/ ٢٣.

(٣) وهي في المسائل: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٦.

(٤) وهي في المسائل: ١٥، ١٧، ٣١.

(٥) وهي في المسألتين: ٨، ٣٦.

(٦) نحو المسألة (١٩)، في خمسة أسطر.

وقد نَقَلَ بعضَها سماعًا من ابن كيسان، ومن ذلك قوله: ((سألت أبا الحسن بن كيسان عن هذه الآية [يعني (ﮋ b d ‹» ĕ 9 ¡ »Å• ĕ ﮊ)]، فقال: إنْ شئت أجبتك بجواب النحويين وإن شئت أجبتك بقولي))[1]، وقوله: ((وسمعت أبا الحسن بن كيسان يقول: هي لامُ توكيدٍ))[2].

وممن اعتنى بإعرابات ابن كيسان من المتقدمين الثعلبي في تفسيره[3]، ومكي في مشكله[4]، وأغلب الظن أنهما نقلا ذلك من كتابه (معاني القرآن)، لا من طريق النحاس؛ لأنهما نقلا إعراباتٍ له لم يذكرها النحاس فيما وقفتُ عليه[5].

وممن اهتم بنقل إعرابات ابن كيسان بعد ذلك القرطبي، وأبو حيان، والشوكاني[6]، وأغلب الظن أنهم نقلوا ذلك بوساطة، لا عن كتبه، فالقرطبي كثير النقل عن النحاس[7]، والشوكاني كثير النقل عن القرطبي[8]، وأبو حيان لا يعرف في مراجعه (معاني القرآن) لابن كيسان.

---

(١) انظر: المسألة ٢٥.

(٢) انظر: المسألة ٢٦.

(٣) في المسائل: ٣، ١٣، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٧.

(٤) في المسائل: ٦، ١٠، ١١، ١٢، ١٩، ٢٧، ٢٨.

(٥) وهي المسائل: ١١، ١٢، ١٣، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٧.

(٦) الأول في المسائل: ٣، ٥، ٨، ٩، ١٠، ١٨، ١٩، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٧. والثاني في المسائل: ٣، ١٠، ١٢، ١٣، ٢٤، ٢٨، ٣٢، ٣٣. والثالث في المسائل: ٩، ١٩، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٣، ٣٤.

(٧) انظر: النحو وكتب التفسير ٢/ ٨٥٢.

(٨) انظر: النحو وكتب التفسير ٢/ ١٠١٥.

وأغلب هذه النقول دقيقة في نسبة الإعراب إلى ابن كيسان، إذ كانت بنص كلامه، إلا نقولاً قليلة[١] كانت بمعنى كلامه.

ومن النقول غير الدقيقة أن مكيًّا وأبا حيان نقلا عنه أنه يُعرب (رغدًا) في قوله تعالى: ﴿ärŸx ßgBz$ ‘ î‰#﴾[٢]، مصدرًا في موضع الحال، والنقل الدقيق ما ذكره النحاس من أنه يجوِّز ذلك ولا يقدِّمه، فضلاً عن أن يكتفي به[٣].

ولعل منها ما نقله القرطبي عنه من أنه يرى أن الباء زائدة في قوله تعالى: (_“âtÅ™ ¾Ïmn=÷WÏJÎ/ $ygÎ=)[٤]، فلعل ابن كيسان جوَّز ذلك ولم يختره؛ لأنه يختار القول بعدم الزيادة في القرآن الكريم[٥].

ولعل منها أيضًا إعراباته الغريبة المستبعدة، كالذي نقله عنه الثعلبي في تفسيره، من أنه يرى أن قوله تعالى ﴿$B àáÏÿù=tƒ `B @Aöqs%﴾ هو جواب ﴿ûÉb$#uäöà)ø9$#ur Ï‰‹ÉfyJø9$#﴾[٦]، مع أن بينهما ست عشرة آية! فلعل الصواب أنه جوَّزه فقط، أو أنه قال فيه: ((ويحتمل على بُعْدٍ))، كما قال في غيره[٧].

---

(١) وهي في المسائل: ٨، ١٣، ٢٩، ٣٣، ٣٦.

(٢) سورة البقرة ٣٥.

(٣) انظر المسألة (١٠).

(٤) سورة يونس ٢٧.

(٥) انظر المسألة (١٩)، وانظر: الفصل الأول (نقل إعرابات ابن كيسان).

(٦) سورة ق ١٨، ١.

(٧) كما في المسألة (١٥).

ومن النقول غير الدقيقة ما نقله عنه أبو حيان من أنه يقول إن المُقْسِم في قولـه تعـالى: ﴿ šú üŽß#ä ª! $ä$© bĵ P#• s ß$‰Ë ó J߀$£èä ßG9 ﴾[1] هـو المَلَك، وأنَّ المقسَم به هو (الحق)، والذي نقله الثعلبي عن ابن كيسان -وهو أوثق في النقل عنه- أنَّ المقسِمَ الرسولُ e، وأنَّ (بـالحق) متعلِّـقٌ بالفعـل (صَدَقَ)، والمقسَم به محذوف.

ومما يدخل في الكلام على نقل إعراباته الكلام على مخالفة بعض ما نُقل عنه لكلامٍ له آخر، سواء في كتبه أم منقول عنه.

ومن ذلك أن ابن كيسان جعل اللام في قوله تعالى (Ĕ •ĭ Nîó ä̂ $Róĕĕr šú üĴ=»èß$)[2] لام الخفض، فهو بذلك يوافق البصريين في أن الفعـل لـيس منصوبًا باللام بل بـ(أنْ) مضمرة، وهذا هو المنسوب إليه في كتـب النحـو، وفيها أنـه يزيـد عليهم بجـواز أن يكـون الحـرف المضـمر (أنْ) وأن يكـون (كي)، وهذا يخالف ما في كتابه الموفقي من قوله: ((وحروف النصـب التـي تنصب الأفعال المستقبلة هي: أنْ، ولنْ، وحتى، وإذنْ، وكي، وكيلا، وكيما، ولام كي ....))، وفسَّرتُ ذلك بأنَّ ما في الموفقي مذهب تعليمي لا علمي؛ لكونه مختصرًا[3].

ومن ذلك أنه جعل الواو في قوله تعالى (Ä»9r ` ä ŧqŖq ‘/»ĭŷ ¿`)[4] هي

---

(١) سورة الفتح ٢٧.

(٢) سورة الأنعام ٧١.

(٣) انظر المسألة (٢٣).

(٤) سورة آل عمران ٧٩.

العاطفة، والذي في كتب النحو أنه يرى أن العاطف في نحو ذلك (لكنْ)، وفسَّرتُ ذلك بأنه قد يقال: إن الآية عنده من عطف الجمل لا المفردات، ولم يُبَيِّن مذهبه في ذلك، مع أن الظاهر أنها من عطف المفردات[١].

(١) انظر المسألة (١٨).

الفصل الثاني
منهج ابن كيسان في إعراب القرآن الكريم

أحاول في هذا الفصل بيان منهج ابن كيسان في إعراب القرآن الكريم، وإبراز أهم الظواهر التي برزت لي فيه، وهي:

١ - ربط الإعراب بالمعنى:

كان ابن كيسان بصيرًا بكلام العرب، عارفًا بمقاصده، فلهذا كان شديد الاهتمام بالمعنى عند إعرابه لكلام الله Y ، ومن ذلك[١]:

-أنه جعل (مِنْ) الأولى في قوله - I -: (ÞÓ öÆ{ $¸ÎM Î6.^$ $pÎ$ $Z9 óÎ·Ì ... B `. /$gÎ$)[٢] للتبعيض، والأخرى لبيان الجنس، ولم يراعِ اتفاق معنى الحرفين كما فعل كثير من المعربين؛ طلبًا لمعنى الآية[٣].

-وأنه رَدَّ قولَ من جعل (رب) في قراءة ($ ŝ õ ‰ ‘ U ... $è»=Ĵü úš)[٤] منصوبة على النداء، وجعلها منصوبة على المدح؛ لأن اتصال الكلام عنده أولى من انفصاله[٥].

---

(١) انظر أمثلة أخرى في المسائل (١٣)، (١٧)، (١٩)، (٢٩)، (٣٤)، (٣٦)، (٣٧).

(٢) سورة البقرة ٦١.

(٣) انظر المسألة (١١).

(٤) سورة الفاتحة ٢.

(٥) انظر المسألة (١).

-وأنه جوَّز تقديرَ حذفٍ كثير؛ لدلالـة المعنى عليـه، في قولـه - I -: (ÔJ. qè z «$!$ î ’ $Z9$ í)[1]، فقال: إن التقدير: ((مَثَلُ هذه الجنةِ التي فيهـا الثِّمارُ والأنهارُ كمَثَلِ النارِ التي فيها الحميمُ والزَّقـومُ، ومَثَلُ أهـلِ الجنةِ في النعيمِ المقيم كمَثَلِ أهلِ النارِ في العذاب المقيم))[2].

-وأنـه خـرج بقولـه - I -: (©) ô ¹ ‰ $šX ! ª ‘ $qß $ã9$ $ ƒ Ý s ß ŠÉ $G9 ŠÉ £$ J ó Ê‰$ s •#P ĵb ©$ä$! ª #äŽÏ üú š)[3] عـن ظـاهره، فجعـل الكلام من قول الرسول e، لا من كلام الله Y، ومـن الواضـح أن الـذي دعاه لـذلك هـو قولـه - Y -: ﴿bÎ) © $ä$! ª﴾، فـالله لا يحتـاج أن يسـتثني، فبيده الأمر كله، وهذا القول لا يجعل الله - Y - الْمُقسِم، فليس هو المستثني أيضًا، فلا إشكال في الآية على ذلك[4].

٢- كراهة القول بالزيادة في القرآن الكريم:

قـال بالزيـادة في كـلام العـرب وفي كـلام الله - Y - أكثـر العلـماء، وأنكرها قليلون[5]، وابن كيسان يكـره القـول بالزيـادة في كـلام الله - I - تعظيمًا وإجلالاً، لا إنكارًا لها في أصـل اللغـة، ولـذا هـو يقـول بهـا في كـلام العرب بلا حرج.

---

(١) سورة محمد ١٥.

(٢) انظر المسألة (٣٠).

(٣) سورة الفتح ٢٧.

(٤) انظر المسألة (٣٢).

(٥) انظر: البحر المحيط ٣/١٠٣- والبرهان للزركشي ٣/٧٢.

ولذا يتكلف لتخريج كلِّ ما قيل فيه إنه زائد، وفي هـذا يقـول: ((وأنـا أختار أن أجعل لـ(ما) موضعًا في كلِّ ما أقدِرُ عليه، نحـو قـول الله - Y -: ($JÎû 7pyJôm‘ `ÏiB «!$# |MZÏ9 ©Ïm)[1]، وكـذا ($JÎû NÎgÅÒø)tR NèdsV»sV‹ÏiB (óOß)[2]، وكـذا ﴿$$J/ƒr& Ÿ_tF#Œ Ê%öÏM©ø﴾[3]، (ما) في موضع خفضٍ في هذا كلِّه، وما بعدها تابعٌ لها، وكذا (b¨Î) ©!$# Ÿw ÿ¾ÄÓöÕtGó¡tƒ b& z>ÎŽôØo„ WxsVB $B Zp|Êqãèt/ $Jù $ygs%öqù)[4]، (ما) في موضع نصبٍ، و(بعوضةً) تابعة لها)).

وإعرابه هنا ظاهر التكلف، ولكنه عنـده أحـب مـن القـول بالزيـادة، حتى قيل عنه: ((كان يتلطَّفُ في أن لا يجعلَ شيئًا زائدًا في القران، ويُخَرِّجَ له وجهًا يُخْرِجُهُ من الزيادة))[5]، ولعل هذا من تحرُّزه؛ لأن ظاهر لفظ زائد أنه لا فائدة منه، ولـيس هـذا بمسـلَّمٍ؛ لأنـه لـيس معنى كونـه زائـدًا أنـه يجـوز سقوطه، ولا أنه مُهمَل لا معنى له، بل معناه التوكيد، كبقية ألفاظ التوكيـد الواقعة في القرآن الكريم[6].

وابن كيسان يكتفي بالكراهة، ولا يتعصب لهـذا القـول؛ ولـذا نجـده يتسمح في الحكم على بعض الكلمات بالزيادة، عندما يكـون ذلـك واضـحًا

---

(١) سورة آل عمران ١٥٩، وانظر دراسة إعراب الآية في المسألة (١٩).

(٢) سورة النساء ١٥٥، وانظر دراسة إعراب الآية في المسألة (٢١).

(٣) سورة القصص ٢٨، وانظر: دراسة إعراب الآية في المسألة (٢٧).

(٤) سورة البقرة ٢٦، وانظر: دراسة إعراب الآية في المسألة (٧).

(٥) مشكل مكي ٢/٥٤٣.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ١/٥٣٣ - وتفسير القرطبي ٤/٢٤٨ - والبحر المحيط ٣/١٠٤ - والدر المصون ١/٢٤٦.

وأنسب للمعنى، فقد حكم على الباء في قوله - I -: (_“ât ™ỉh¥ Ï Ü#îg$)[١] بالزيادة[٢]، من أجل التمسك بلفظ القرآن الكريم[٣]، وحكم على (لا) في قوله - I -: ﴿ ÿ¥ž ƒè=O &d@âš »GÅ6 Ë﴾[٤] بالزيادة[٥]، كما جوَّز في (ما) في قول الله - I -: (™$ä B$ tbûãBq c š)[٦] أن تكون زائدةً[٧].

٣-انفراده في بعض الإعرابات، وغرابة بعضها واستبعادها:

عُرِفَ ابن كيسان بالإغراب في الإعراب والنحو، وكان القاضي إسماعيل مفتتنًا بما يأتي به من إغرابٍ ومقاييس، ويقول له: ((ما وجهها على ما جرت به عادتك من الإغراب والإعراب؟))[٨].

ولهذا لا نستغرب إذا وجدنا له إعرابات غريبة ومستبعدة، حتى انفرد بإعرابات لم يُتابع عليها، فقد انفرد بإعراب (ما) في قول الله - Y -: (ùĵJ$ ‘ôJ7 B` $ ﻷ ÏŽZM| ÛG9 ñ)[٩]، و(ùĵJ$ RÞ ÅÙNÍ B‹V» §Ng Ó)[١٠]، و﴿&ƒJ$$ }‡_#£È

---

(١) سورة يونس ٢٧.

(٢) انظر المسألة (٢٤).

(٣) انظر الكلام على مراعاته للفظ القرآن الكريم في الظاهرة الثامنة من هذا الفصل.

(٤) سورة الحديد ٢٩.

(٥) انظر المسألة (٣٥).

(٦) سورة العنكبوت ٤.

(٧) انظر المسألة (٢٧).

(٨) إنباه الرواة ٣/٥٨ - والأشباه والنظائر للسيوطي ٦/٦.

(٩) سورة آل عمران ١٥٩، وانظر دراسة إعراب الآية في المسألة (١٩).

(١٠) سورة النساء ١٥٥، وانظر دراسة إعراب الآية في المسألة (٢١).

%ÒøM ﴾[1] اسمًا في موضع جرٍّ، وما بعدها تابعٌ لها، كما انفرد بإعراب قوله - I - (ŠŒ ¡ ã ŠŒ qèŠ ãLW ?òä ŠŒ ã ŠŒ)[2]، فجعـــل (أنـــتم) مبتـــدأ، و(تقتلون) الخبر، و(هؤلاء) منصوبة على الاختصاص[3]، كما انفرد بجعل قوله - I - (ŸJÔ ãèq z »ŸÏ ãŠ ’$9Z$ í)[4] على تقدير ((مَثَلُ هذه الجنةِ التي فيها الثِّمارُ والأنهارُ كمَثَلِ النارِ التي فيها الحميمُ والزَّقـومُ، ومَثَـلُ أهـلِ الجنـةِ في النعيمِ المقيم كمَثَلِ أهلِ النارِ في العذاب المقيم))، مع أن فيه تقديرًا كثيرًا[5]، كــما انفــرد بجعــل قولــه - I - ﴿B$ Ÿü ä ã Ë ` ¼ÏŠ ô@ ž] ã ‰%9 f ï ‘ Ÿ< ë ã Š Ÿ Ó﴾ جوابَ قوله ﴿ r ä ŠŠ ä # Ÿ$ J Ÿ ‰‹﴾[6]، مع أن بينهما ست عشرة آية[7].

ويظهر لي أن كثيرًا من هذه الإعرابات الغريبة والمستبعدة كانـت مـن ابن كيسان على وجه التجويز، لا الاختيار[8]، إلا أن النقلة كانوا -أحيانًـا- يكتفون بنقل ما انفرد به العالم، ويعزونه إليـه دون بيـان، حتـى يكـون كأنـه قوله المختار[9]، وأحيانًا ينقلون تجويزه، ومن ذلك قوله في (غيرِ) في قوله -

(١) سورة القصص ٢٨، وانظر: دراسة إعراب الآية في المسألة (٢٧).

(٢) سورة البقرة ٨٥.

(٣) انظر المسألة (١٢).

(٤) سورة محمد ١٥.

(٥) انظر المسألة (٣٠).

(٦) سورة ق ١٨، ١.

(٧) انظر المسألة (٣٣).

(٨) سبق كلام مختصر على هذه القضية في الفصل الأول (نقل إعرابات ابن كيسان).

(٩) انظر بيانًا لهذه المسألة وأمثلة عليها في (ما أعربه الكسائي من القـرآن الكـريم، جمعًـا ودراسـةً)، =

I - (îöÏø$Ò9$# Ÿwur óOÎgøŠn=tæ ÅUqàÒøóyJø9$#) [1] ((ويجوزُ أنْ يكونَ بـدلاً مِـن الهاءِ والميمِ في (عليهم)))[2]، بل أحيانًا ينقلون استبعاده، ومن ذلك قوله في قولــــــه - I - (2Ÿ‰É`x.É #äÏãöqÏù Ÿ@Ïû%©!$#ur 'B ` %òÎgÏ=ö6s% 4 (#qç/¤‹x. $uZÏG»tƒ$t«Î/) [3] ((ويحتمل على بُعْدٍ أن تكون معلَّقةً بـ(كـذَّبوا)، ويكـون في (كـذَّبوا) ضـمير الكافرين لا ضمير آل فرعون))[4].

ولا أُنكر أن بعضها قوله المختار، كما في قصته من القاضي إسماعيل في إعراب قراءة (bÎ) Èb»x‹»yd Èb#tÅs»|¡s9) [5]، إذ قال له:((ياأبا الحسن، ما تقول في قراءة الجمهور .... وما وجهها على ما جرت بـه عادتـك مـن الإغـراب في الإعراب؟، فأطرق ابن كيسان مليًّا ثـم قـال: نجعلهـا مبنيـةً لا مُعربـةً وقـد استقام الأمر، قال له إسماعيل القاضي: فما علة بنائها؟ قال ابن كيسان: لأن المفرد منها (هذا) وهو مبني، والجمع (هؤلاء) وهـو مبنـي، فتُحمـل التثنيـة على الوجهين))[6].

٤ -تتبعه لأساليب القرآن الكريم واللغة العربية:

وهذا من قوة إحاطته بآيات الذكر الحكيم وأساليب اللغة، ومن ذلك

= مبحث (هل المنقول عن الكسائي هو إعرابه الوحيد؟) ص ١٤٤١.

(١) سورة الفاتحة ٧.

(٢) انظر المسألة (٢)، وانظر في نقل تجويزه: المسائل (٣)، و(٨)، و(١٥)، و(٢٨).

(٣) سورة آل عمران ١١.

(٤) انظر المسألة (١٥).

(٥) سورة طه ٦٣.

(٦) انظر المسألة (٢٥).

قوله في اللام في قوله - I - (šú üÙ=»è$Ë •ŷ NÎó ãŷ $RóÉ)[١] ((هي لامُ الخفض، واللامات كُلُّها ثلاثٌ: لامُ خَفْضٍ، ولامُ أَمْرٍ، ولامُ توكيدٍ، لا يخرج شيءٌ عنها))[٢]، ويؤكد ذلك ويؤيده النحاس فيقول ((وسمعت أبا الحسن بن كيسان يقول: هي لامُ توكيدٍ، وكذا كان عنده أنَّ اللاماتِ كلَّها ثلاثٌ لا غير: لامُ توكيدٍ، ولامُ أَمْرٍ، ولامُ خَفْضٍ، وهذا قولُ الحُذَّاقِ من النحويين))[٣].

ومن ذلك قوله: ((وأنا أختار أن أجعل لـ(ما) موضعًا في كلِّ ما أقدِرُ عليه، نحو قول الله - Y -: ($Jÿù 7pJôm‘ z`ÏiB «! $# |MZÏ9)[٤]، وكذا ($Jÿù NÍÅÒø)R)[٥]، وكذا ﴿ $J÷ƒr& È,÷Ÿ_y_F{$# àMøŸÒs% ﴾[٦]، (ما) في موضع خفضٍ في هذا كلِّه، وما بعدها تابعٌ لها، وكذا ($Wx sW tB $¨B Zp|Êqãèt/ $yJù$g%öqsù)[٧]، (ما) في موضع نصبٍ، و(بعوضةً) تابعة لها)).

ومن ذلك أن ابن كيسان قد يجيز في أسلوب ما لا يجيزه في أسلوب آخر؛ لمعرفته الفرق بين الأساليب، فقد أجاز في (ما) في قوله - I - ($B ä$™

(١) سورة الأنعام ٧١.
(٢) انظر المسألة (٢٣).
(٣) انظر المسألة (٢٦).
(٤) سورة آل عمران ١٥٩، وانظر دراسة إعراب الآية في المسألة (١٩).
(٥) سورة النساء ١٥٥، وانظر دراسة إعراب الآية في المسألة (٢١).
(٦) سورة القصص ٢٨، وانظر: دراسة إعراب الآية في المسألة (٢٧).
(٧) سورة البقرة ٢٦، وانظر: دراسة إعراب الآية في المسألة (٧).

(šc qßãt)[١] ((أنْ يكونَ مع (يحكمون) بمنـزلة شيءٍ واحـد، كـما تقـول: (أعجبني ما صنعتَ)، أي: صنيعُك)) ثم قال: ((وإن قلتَ: (ساء صنيعُك) لم يَجُزْ))[٢].

٥ - رَدُّ بعض إعرابات غيره:

ومـن ذلـك قولـه: ((يَبْعُـدُ النَّصْـبُ عـلى النِّـداءِ المضـافِ؛ لأنـه يَصِيْرُ كلامين، ولكنَّ نَصْبَهُ على المَدْحِ))، وهو بهذا يرُدُّ قول مـن أعـرب (ربَّ) في قراءة (šú üÜ=»è¨ U ' + ßõ s¨)[٣] منصوبًا على النداء[٤].

ومن ذلك أن الكسائي أجاز في قوله تعـالى: (7 ø ÀÎRé$ÿÎ)[٥] حـذف الهمزة من (إليك)، وإدغام الـلام في الـلام، فيُقـرأ: (أُنْزِلَّيْـكَ)، وشـبَّهَ ذلـك بقوله تعالى: (© ' Îî ª! $qèd ©Ý3»©)[٦]، فرَدَّ ابنُ كيسان قوله، فقال: ((ليس مثلَه؛ لأنَّ النونَ مِن (لكنْ) ساكنةٌ، واللامُ مِن (أُنْزِلَ) متحركةٌ))[٧].

ومن ذلك أن أبا حاتم السجستاني جعل اللام في قولـه - I - (•ÿ ø‹Ï 9 7 $ ª! $B ?) ‰ P ß ` Î ŒR • š r B$? ' z ‹•)[٨] لام القسم الداخلـة عـلى جـواب

(١) سورة العنكبوت ٤.
(٢) انظر المسألة (٢٨).
(٣) سورة الفاتحة ٢.
(٤) انظر المسألة (٢).
(٥) سورة البقرة ٤.
(٦) سورة الكهف ٣٨.
(٧) انظر المسألة (٤).
(٨) سورة الفتح ٢.

قسم مقدَّر، والتقدير: والله لَيَغْفِرَنَّ، فرَدَّ ابن كيسان إعرابه، وقال: ((لا يجوز أن تكون إلا لامَ (كي)))[1].

هذه أبرز الظواهر التي برزت في إعراباته المدروسة، وهناك ظواهر أقل ظهورًا؛ ربما لأن إعراباته لم تصلنا كلها، ومن هذه الظواهر:

٦- اطراد إعرابته للمتشابهات:

ومن ذلك قوله ((وأنا أختار أن أجعل لـ(ما) موضعًا في كلِّ ما أقدِرُ عليه، نحو قول الله - Y -: ($J6ù 'mJ7ß B`$ «!$ ÏM9 |NG)[2]، وكذا ($J6ù NÍÅ)»V‹B ó6ß)[3]، وكذا ﴿&ƒJ$$ F_#Ë %ÖøMÅ﴾[4]، (ما) في موضع خفضٍ في هذا كلِّه، وما بعدها تابعٌ لها، وكذا (bÎ)$! © Ÿw ƒ óG÷ÕÅ¾ &b „ ØÎ>)[5]، (ما) في موضع نصبٍ، و(بعوضةً) تابعة لها)).

ومن ذلك قوله: ((وتدخل (ما) فيهما فترفع ما بعدها، نحو: (نِعْمَ ما زيدٌ)، وكذلك (bÎ) $!© ÏèÏR $ƒ Ïèã/ a Îî¾y)، و(bÎ)# rß‰ö6è? ÏM»s%y‰¢Á9$# £`ÏèÏZsù $Ïd ‘)، و(حَبَّذا الزيدانِ)، و(حَبَّذا الزيدون)، و(حَبَّذا هندٌ)))[6].

---

(١) انظر المسألة (٣١).

(٢) سورة آل عمران ١٥٩، وانظر دراسة إعراب الآية في المسألة (١٩).

(٣) سورة النساء ١٥٥، وانظر دراسة إعراب الآية في المسألة (٢١).

(٤) سورة القصص ٢٨، وانظر: دراسة إعراب الآية في المسألة (٢٧).

(٥) سورة البقرة ٢٦، وانظر: دراسة إعراب الآية في المسألة (٧).

(٦) انظر المسألة (٢٠).

٧-مذاكرته بالإعراب:

ومن ذلك قصته مع القاضي إسماعيل المذكورة في الظاهرة الثالثة، ومن ذلك قصته مع الجُنيد حين سأله ابن كيسان عن قوله - I - ﴿ãèÏø)ãZ™ •š ùxŸ ?¤|Ó﴾[1]، فقال: معناها ((لا تنسى العملَ به، فأُعْجِبَ ابنُ كيسان به إعجابًا شديدًا، وقال: لا يَفْضُضِ الله فاك، مثلُك من يُصْدَرُ عن رأيه))[2].

٨- مراعاة لفظ القرآن الكريم:

ومن ذلك أن ابن كيسان اختار أن الباء في قوله - I - (_"ât ä™ÍhŠy™ 7py¥Íhy™ ÏUÏ±ø!gÎ$)[3] زائدة[4]، وبذلك تكون هذه الآية كقوله - I - (r_"äà ä™ÍhŠy™ 7py¥Íhy™ $ygè=÷WÏiB)[5].

٩-تجويز ما ليس بقراءة عنده:

ومن ذلك أن ابن كيسان قال عن قوله - I - (ë@è% Nä3ã¥Îm;t↤är& 9Žöy‚Î/ `ÏiB ,Î/ Nà6 Ï9ºsŒ ÇÊÎÈ $ygÏù tûïÏ$Î#»yz ãp»yg÷RF{$# $ygÏFøtrB `ÏB "̍øgrB ×M»¨Y_)[6] ((ويجوز (جناتٍ) بالخفض على البدل، وبالنصب على إعادة الفعل))، و(جناتٍ) بكسرتين قراءة شاذة في الآية[7].

---

(١) سورة الأعلى ٦.

(٢) انظر المسألة (٣٧).

(٣) سورة يونس ٢٧.

(٤) انظر المسألة (٢٤).

(٥) سورة الشورى ٤٠.

(٦) سورة آل عمران ١٥.

(٧) انظر المسألة (١٦).

الفصل الثالث
المذاهب والمصطلحات النحوية في إعرابات ابن كيسان

ابن كيسان عَلَـمٌ من أعلام النحو، وقد ظهر في إعراباته مذاهب نحوية كثيرة، وافق في بعضها غيره، وخالفهم في بعضها، وانفرد في بعض آخر، كما ظهر في إعراباته مذاهب نحوية له لم تُنسب إليه في كتب النحو.

فمِمَّا وافق فيه جمهور النحويين:

-أن الهمزة المتحركة لا يجوز أن تحذف حذفًا مع حركتها[١].

-أن (ماذا) في (ماذا تريد؟) يجوز فيها وجهان[٢].

-جواز إجراء (ساء) مجرى (بِئْسَ) عند الذم[٣].

-زيادة (لا) في نحو ﴿¥ž ∫ è=O &d @$Î 6ÅG» É﴾[٤].

ومِمَّا خالف فيه جمهور النحويين:

-قوله: إن الضمة على الواو أخف من غيرها[٥].

-قولـه: إن (مـا) في (ùÎ6$J ‘ôJ 7B `Ï $« ZM| 9Ï Ng)[٦]، وكـذا (ùÎ6$J

---

(١) انظر المسألة (٤).

(٢) انظر المسألة (٨).

(٣) انظر المسألة (٢٨).

(٤) انظر المسألة (٣٥).

(٥) انظر المسألة (٦).

(٦) سورة آل عمران ١٥٩، وانظر دراسة إعراب الآية في المسألة (١٩).

﴿ NÍÅ ÏiB »V‹ÏB (óG) ﴾(١)، وكذا ﴿ $$J$ F_#Ë %ÖØMä ﴾(٢) اسمٌ في محل جر، وما بعدها تابع لها.

-قوله: إن أسماء الإشارة يجوز أن تنتصب على الاختصاص(٣).

-قوله: إن (ما) في نحو (ùŽëÏÏ$ ËÏ ‘)(٤) تركبت مع (نِعْمِ)، فلا محل لها من الإعراب(٥).

-قوله: إن واو العطف تدل على المعية(٦).

ومِمَّا وافق فيه البصريين أو بعضهم:

-وافق سيبويه في أن (ربَّ) في قراءة (ÏÏ$s ôßJ ‘ + ‘ U ̄$Ïèù=» ÜÏ ùš)(٧) نصب على المدح(٨).

-وافق البصريين في أن (إنَّ) تنصب خبرها، ويسمى خبرها(٩).

-أجاز في (رَكْضًا) في نحو (جئتُ ركْضًا) إعرابين، وافق في أحدهما جمهور البصريين، وفي الآخر الأخفش وشيخه المبرد(١٠).

---

(١) سورة النساء ١٥٥، وانظر دراسة إعراب الآية في المسألة (٢١).

(٢) سورة القصص ٢٨، وانظر: دراسة إعراب الآية في المسألة (٢٧).

(٣) انظر المسألة (١٢).

(٤) سورة البقرة ٢٧١.

(٥) انظر المسألة (١٤).

(٦) انظر المسألة (٣٤).

(٧) سورة الفاتحة ٢.

(٨) انظر المسألة (١).

(٩) انظر المسألة (٥).

(١٠) انظر المسألة (١٠).

-وافـق البصريـين في أن ناصـب المضـارع بعـد لام التعليـل (أَنْ) مضمرة، وزاد عليهم بجواز كون الناصب (أَنْ) أو (كي)[١].

-وافـق الأخفـش في أن البـاء في قولـه - I - (_“ât ™ÿ¾Å $gî#ÜÎ)[٢] زائدة[٣].

-وافق شيخه المبرد في توجيه قولـه - I -: ﴿žw ƒ äè bqè% $kŽÏù #Šöt/ Ÿwr #ZŽ$7#Ÿ﴾[٤].

ومِمَّا خالف فيه البصريين أو بعضهم:

-خالف الخليل وسيبويه والأخفش في جعله للحروف المقطَّعة في أوائل بعض السور محلاً من الإعراب[٥].

-خالف جمهور البصريين في تجويزه إعمال اسم الفعل المحذوف[٦].

-خالف جمهور البصريين في علة ضم واو الجماعة إذا انفتح ما قبلها والتقت بساكن بعدها[٧].

ومِمَّا وافق فيه الكوفيين أو بعضهم:

-وافق الكسائي والفراء في إعمال اسم الفعل المحذوف[٨].

---

(١) انظر المسألة (٢٣).

(٢) سورة يونس ٢٧.

(٣) انظر المسألة (٢٤).

(٤) سورة النبأ ٢٤.

(٥) انظر المسألة (٣).

(٦) انظر المسألة (٣).

(٧) انظر المسألة (٦).

(٨) انظر المسألة (٣).

-وافق الكوفيين في أن العامل في البدل عامل آخر من لفظ العامل في المبدل منه[١].

-وافق الفراء في حكم (ما) بعد (نِعْمَ) و(بِئْسَ)[٢].

-وافق الكوفيين في أن تقدير نحو (‡q•Â ? b& tÑà6 9ª! $Ûüi6ã)[٣] هـو: لئلا تضلوا[٤].

-وافق الكوفيين في أن حروف الجر قد تتناوب[٥].

ومِمَّا خالف فيه الكوفيين أو بعضهم:

-رَدَّ ما جوَّزه الكسائي من حذف الهمزة المتحركة حذفًا في قراءة ($ÿB 7 ø0 ÅÌ'Ré)[٦] دون تقدير نقل حركتها[٧].

-خالف الكوفيين في ناصب المضارع بعد لام التعليل[٨].

ومِمَّا انفرد به ابن كيسان:

-جواز التخصيص بأسماء الإشارة[٩].

---

(١) انظر المسألة (١٦).

(٢) انظر المسألة (٢٠).

(٣) سورة النساء ١٧٦.

(٤) انظر المسألة (٢٣).

(٥) انظر المسألة (٢٩).

(٦) سورة البقرة ٤.

(٧) انظر المسألة (٤).

(٨) انظر المسألة (٢٣).

(٩) انظر المسألة (١٢).

-أن الضمة أخف على الواو من غيرها[١].

-أن (مـا) في (NÏG9 |MZÏ «ŀ $`ÏB 7pJôm‘ $JÎû)[٢]، وكـذا (NÍÅ ϑR $JÎû

ÏB»V‹ÏB (ÓOßg)[٣]، وكذا ﴿ ÈM øŠÒ% È,#_F{$$J ƒ ﴾[٤] اسمٌ في محل جر، وما بعدها

تابع لها.

ومن المذاهب النحوية التي استطعتُ نسبتها إلى ابن كيسان من خلال إعراباته:

-كون الضمة أخف على الواو من غيرها[٥].

-كون همزة التسوية من الحروف السابكة للمصدر المؤول[٦].

-مجيء (ما) نكرة غير موصوفة[٧].

-أن (إنَّ) تنصب خبرها، ويسمى خبرها[٨].

-أن (لكنْ) قد تأتي للتأكيد[٩].

-أن الـلام في مفعـول الإرادة والأمـر في نحـو (ßÉƒÌãƒ $R ª!$# tûÎiüt7ãŠÏ9 Ê

---

(١) انظر المسألة (٦).

(٢) سورة آل عمران ١٥٩، وانظر دراسة إعراب الآية في المسألة (١٩).

(٣) سورة النساء ١٥٥، وانظر دراسة إعراب الآية في المسألة (٢١).

(٤) سورة القصص ٢٨، وانظر: دراسة إعراب الآية في المسألة (٢٧).

(٥) انظر المسألة (٦).

(٦) انظر المسألة (٥).

(٧) انظر المسألة (٧)، (١٩).

(٨) انظر المسألة (٥).

(٩) انظر المسألة (١٨).

$@è»=Ûü úš)[١] لام الجر تفيد التعليل، والمفعول محذوف، أي: أُمِرنا بها أُمْرِنا لنُسْلِمَ[٢].

-أن تقدير نحو (ãå6Ŝ$!ª 9 6àŊ &b ? Â•qŧ)[٣] هو: لئلا تضلوا[٤].

-كون نحو (رَكْضًا) في نحو (جئتُ ركضًا) يجوز فيه أن يكون: حالاً مؤولة بالوصف، أي: راكضًا، وأن يكون: مفعولاً مطلقًا منصوبًا بفعل مقدر محذوف، أي: جئتُ أركضُ ركضًا[٥].

-جواز إعمال اسم الفعل المحذوف[٦].

-كون (ما) في (نعما) و(بئسما) تركبت مع (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، فلا محل لها من الإعراب[٧].

-جواز إلحاق (ساء) بـ(بِئْسَ) إذا كانت للذم[٨].

-كون العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، بل هو عامل آخر من لفظه[٩].

---

(١) سورة الأنعام ٧١.

(٢) انظر المسألة (٢٣).

(٣) سورة النساء ١٧٦.

(٤) انظر المسألة (٢٣).

(٥) انظر المسألة (١٠).

(٦) انظر المسألة (٣).

(٧) انظر المسألة (١٤)، و(٢٠).

(٨) انظر المسألة (٢٨).

(٩) انظر المسألة (١٦).

-جواز التخصيص بأسماء الإشارة[1].

-كراهة القول بالزيادة في القرآن الكريم[2].

(١) انظر المسألة (١٢).

(٢) انظر المسألة (٧).

الفصل الرابع
المصطلحات النحوية في إعرابات ابن كيسان

ترددت في إعرابات ابن كيسان مصطلحات نحوية كثيرة، وقد تحريت ألا أذكر إلا ما ترجح عندي أنه من لفظه[١]، والناظر في هـذه المصـطلحات يرى فيها مصطلحات بصرية وأخرى كوفية.

فمن المصطلحات البصرية:

الضمير[٢]، والنصب على المدح[٣]، والحال[٤]، والمصدر الواقع في موضع الحال[٥]، والتمييز[٦]، والعطف[٧]، والبدل[٨]، والنداء[٩]، والزائد[١٠].

ومن المصطلحات الكوفية:

الخفض[١١]، والنسق[١٢]، والجحد[١٣].

---

(١) انظر الكلام على نقل إعراباته باللفظ أو بالمعنى في الفصل الأول (نقل إعرابات ابن كيسان).
(٢) انظر المسألة (١٥).
(٣) انظر المسألة (١).
(٤) انظر المسألة (٩)، (١٠).
(٥) انظر المسألة (١٠).
(٦) انظر المسألة (٩).
(٧) انظر المسألة (١٧).
(٨) انظر المسألة (٢)، (١١)، (١٦)، (١٧).
(٩) انظر المسألة (١).
(١٠) انظر المسألة (٢٤).
(١١) انظر المسألة (٧)، (١١)، (١٦)، (٢٣)، (٢٥).
(١٢) انظر المسألة (٣٥).
(١٣) انظر المسألة (٣٥).

ومن المصطلحات الشائعة عند النحويين:

الموضع[١]، والنصب والرفع[٢]، والتثنية[٣]، والساكن والمتحرك[٤]، والمبتدأ والخبر[٥]، والفاعل[٦]، وتعليق حرف الجر[٧]، والتبعيض[٨]، والتابع[٩]، ولام الأمر[١٠]، والتقديم والتأخير[١١]، والتأكيد[١٢].

ومن المصطلحات القليلة الورود:

-الواحد، يريد: المفرد[١٣].

-التمييز الذي وقع موقع الحال، يريد: الحال المؤول بالمشتق[١٤].

-لام التأكيد، يريد: لام الابتداء[١٥].

---

(١) انظر المسألة (٣)، (٧)، (١٩)، (٢١)، (٢٥)، (٢٧).

(٢) انظر المسألة (١)، (٣)، (٧)، (١٩)، (٢١)، (٢٥)، (٢٦)، (٢٧).

(٣) انظر المسألة (٢٥).

(٤) انظر المسألة (٤).

(٥) انظر المسألة (٥)، (١٢).

(٦) انظر المسألة (٥).

(٧) انظر المسألة (١٥).

(٨) انظر المسألة (١١).

(٩) انظر المسألة (٧)، (١٩)، (٢١)، (٢٧).

(١٠) انظر المسألة (٢٣)، (٢٦).

(١١) انظر المسألة (٣٤).

(١٢) انظر المسألة (٢٣)، (٣٥).

(١٣) انظر المسألة (٢٥).

(١٤) انظر المسألة (٩).

(١٥) انظر المسألة (٢٣)، (٢٦).

-التخصيص، يريد: بيان الجنس[١].

-لام (كي)، يريد: لام التعليل[٢].

-الاسم الممدوح والمذموم، يريد: المخصوص بالمدح والذم[٣].

-التحقيق، يريد: التأكيد[٤].

-مجاز الكلام، يريد: تقديره وتأويله[٥].

---

(١) انظر المسألة (١١).

(٢) انظر المسألة (٣١).

(٣) انظر المسألة (١٤)، (٢٠).

(٤) انظر المسألة (١٧).

(٥) انظر المسألة (٣٤).

الخاتمة

ابن كيسان نحوي متميِّز، جمع بين نحو البصريين والكوفيين، واجتهد في مسائل أخرى خالف فيها الفريقين، وآراؤه مبثوثة في كتب النحو، وما تبقَّى من كتبه، وما نقله عنه تلاميذه.

لذا اهتمَّ به الدارسون، فكتبوا فيه ثلاث رسائل علمية، ودراسة ماتعة للدكتور محمد إبراهيم البنا.

وله يَدٌ مشكورة في إعراب القرآن الكريم، تبيَّنتْ في هذا البحث، إذ **ذكرتُ فيه إعرابه لاثنتين وأربعين آية في سبع وثلاثين مسألة.**

وقد تكشَّف فيها نحوٌ كثيرٌ له لم تسجله الدراسات السابقة، فنسبتُ له فيها ثلاثة آراءٍ نحوية انفرد بها، وأربعة عشر رأيًا نحويًّا اكتفت كتب النحو بنسبتها إلى غيره، وفيها ما يخالف شيئًا من نحو ابن كيسان، إما الذي في كتبه، وإما المنسوب إليه في كتب النحو.

وقد اهتم بنقل إعراباته بعض تلاميذه، وأكثرهم نقلاً تلميذه الوفي أبو جعفر النحاس، فقد نقلتُ عنه في البحث ثلاثة وعشرين إعرابًا.

وقد حاولت استجلاء منهج ابن كيسان في إعراب القرآن الكريم، وبيان أهم الظواهر فيه، وهي: ربطه الإعراب بالمعنى، وكراهته القول بالزيادة في القرآن الكريم، وانفراده في بعض الإعرابات، وغرابة بعضها واستبعادها، وتتبعه لأساليب القرآن الكريم واللغة العربية، ورَدُّه بعض إعرابات غيره، واطراد إعرابته للمتشابهات، ومذاكرته بالإعراب، ومراعاته لفظ القرآن الكريم، وتجويزه ما ليس بقراءة عنده.

كما درست مذاهب ابن كيسان النحوية في إعراباته، وبيَّنتُ أنه وافق البصريين في مسائل، ووافق الكوفيين في مسائل أخرى.

وأظنُّ ان أهمِّ نتائج البحث ما جاء فيه من ذكر آراء نحوية لابن كيسان في إعراباته انفرد بها عن النحويين، وهي ثلاثة آراء، كما استخرجت له أربعة عشر رأيًا نحويًّا بعضها يُذكر في كتب النحو دون نسبة، أو يُنسب إلى نحويِّين أقل شأنًا من ابن كيسان.

وقد تردَّد في إعرابات ابن كيسان مصطلحات نحوية كثيرة، وقد تحريت ألا أذكر إلا ما ترجح عندي أنه من لفظه، والناظر في هذه المصطلحات يرى فيها مصطلحات بصرية وأخرى كوفية، كما استعمل مصطلحات نحوية قديمة قَلَّ استعمالها عند النحويين المتأخرين.

المصادر والمراجع

- (ابن كيسان النحوي) لمحمد بن محمود الدعجاني، رسالة (ماجستير) في جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم اللغة والنحو والصرف، سنة ١٣٩٨.
- (ابن كيسان النحوي، حياته، وآثاره، وأراؤه) د. محمد إبراهيم البنا، طبعتها دار الاعتصام، بمصر، سنة ١٣٩٥، ثم أعاد نشرها في مجموع (دراسات ونصوص لغوية)، طبعته المكتبة المكية، مكة المكرمة، سنة ١٤٢٧.
- (ابن كيسان وأثره في الدراسات النحوية) لمحمد أبو بكر بعيج، رسالة (ماجستير) في جامعة القاهرة، دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض، سنة ١٩٧٨م،
- (أبو الحسن بن كيسان، وآراؤه في النحو واللغة) لعلي مزهر الياسيري، رسالة (ماجستير) في جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، سنة ١٩٧٦م، وقد طبعتها دار الرشيد، في بغداد، سنة ١٩٧٩م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق رجب عثمان، مكتبة الخانجي بمصر، ط١، ١٤١٨.
- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، المطبوع باسم (معجم الأدباء)، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٤٠٠/ ١٩٨٠م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥.

- الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر في الكويت، ١٩٦٠م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.
- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو بن الحاجب، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، ١٤٠٩/ ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله الحسني العلوي، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣/ ١٩٩٢م.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة، لأبي الحسن القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافة ببيروت، ط ١، ١٤٠٦/ ١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لكمال الدين أبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧/ ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، طبعة دار الفكر، بيروت، مع عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد.
- الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي، الطبعة الخامسة، ١٤٠٠.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٩٨٢م.

-البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، حققه عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣/١٩٩٣م.
-البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية، بيروت، ط٢.
-البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧/١٩٨٦م.
-البغداديات = المسائل المشكلة، لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، وزارة الأوقاف العراقية، ١٩٨٣م.
-البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٤٠٠/١٩٨٠م.
-تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
-تاريخ العلماء النحويين لابن مسعر، تحقيق عبدالفتاح الحلو، دار هجر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢.
-تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠١/١٩٨١م.
- التبيان في أقسام القرآن، لابن قيم الجوزية، دار الفكر، بيروت.
-التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي بمصر، ١٣٩٦.
-تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦.

- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، وعليه حاشية يس، وعدت إلى طبعتين: الاولى طبعة عيسى البابي، القاهرة، وهي الأصل وأنص على غيرها، والثانية التي حققها عبدالفتاح بحيري، نشر الزهراء لإعلام العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣.
- تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)، لأبي إسحاق الثعلبي، تحقيق أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢.
- التفسير الكبير= مفاتيح الغيب، لفخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١١.
- تفسير ابن كثير، لأبي الفداء بن كثير الدمشقي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١/١٩٨١م.
- تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، لابن كيسان، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، نشره في (دراسات ونصوص لغوية)، طبعته المكتبة المكية، مكة المكرمة، سنة ١٤٢٧.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق د. على فاخر وآخرين، دار السلام بمصر، ط١، ١٤٢٨.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط ٢.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي، تصحيح أحمد البردوني، مكتبة الرياض الحديثة.
- الجنى الداني في حروف المعاني، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين

قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣/١٩٩٢م.
- الجواهر لجامع العلوم الباقولي، وهو مطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، دار الكتاب اللبنانية، بيروت، ط٣، ١٤٠٦.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، لمحمد الخضري، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨/١٩٨٧م.
- حاشية الدسوقي على المغني لابن هشام، لمحمد عرفة الدسوقي، (نُسبت في المطبوع إلى ابنه مصطفى)، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢.
- شرح الدماميني على المغني (تحفة الغريب)، مطبوع بهامش حاشية الشمني (المنصف من الكلام)، المطبعة البهية بمصر.
- حاشية الشهاب = عناية القاضي وكفاية الراضي، لشهاب الدين الخفاجي، اعتناء عبدالرازق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧.
- حاشية زاده (حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي)، دار صادر، بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان، صححه مصطفى حسين أحمد، دار الفكر، بيروت.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، حققه قهوجي وحويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٤٠٤.

- الخصائص في العربية، لأبي الفتح بن جني، تحقيق محمد النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٤/١٩٩٤م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥/١٩٨٥م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل محمود الألوسي، صححه علي عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥/١٩٩٤م.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٥/١٩٨٥م.
- شرح التسهيل، لابن مالك الأندلسي، تحقيق محمد عطا وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة
- شرح السيرافي لكتاب سيبويه، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، بتحقيق لفيف من الباحثين.

- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢/١٩٨٢م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، ط ٤، ١٤٠٠.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك الأندلسي، تحقيق علي معوض وآخر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠.
- شرح الكافية للرضي، لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي.
- شرح المفصل، لابن يعيش النحوي، دار صادر، مصورة من الطبعة المنيرية.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشلوبين، تحقيق د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٣.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١١، سنة ١٣٨٣.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٢.
- عقود الزبرجد في إعراب الحديث، للجلال السيوطي، حققه سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤/١٩٩٤م.

-فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣.
-الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمداني، تحقيق محمد النمر وآخر، دار الثقافة، الدوحة، ط ٢، ١٤١١.
-الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين العلائي، تحقيق حسن الشاعر، دار البشير، عمان، ط ١، ١٤١٠.
-الفهرست لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨.
-الكامل، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦/١٩٨٦م.
-كتاب سيبويه (الكتاب)، لسيبويه، طبعة بولاق في المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣١٧، صورة صورتها دار صادر، بيروت، وعدت أحياناً إلى طبعة عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨/١٩٨٨م، فأنصّ عليها.
-الكشاف، لأبي القاسم الزمخشري، خدمه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥/١٩٩٥م، وعدت أحياناً إلى طبعة مصطفى البابي بمصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢/١٩٧٢م، فأنصّ عليها.
-كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لجامع العلوم الباقولي، تحقيق محمد الدالي، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق.
-اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر المعاصر ببيروت، ط ١، ١٤١٦.

- لسان العرب، لابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت.
- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥/١٩٨٥م.
- ما أعربه الكسائي من القرآن الكريم جمعًا ودراسة، رسالة عالمية، لسليمان بن عبدالعزيز العيوني، في جامعة الإمام، كلية اللغة العربية، قسم النحو والصرف وفقه اللغة.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- المُجيد في إعراب القرآن المَجيد، للصفاقسي، تحقيق موصى محمد زنين، منشورات كلية الدعوة ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- المحتسب، لابن جني، تحقيق علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، دار سزكين، ط ٢، ١٤٠٦.
- المحرر الوجيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣/١٩٩٣م، وعدت أحياناً إلى طبعة المجلس العلمي بفاس، فأنصّ عليها حينئذٍ.
- المحلى (وجوه النصب)، لأبي بكر بن شقير البغدادي، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨.

-مختصر الفرق بين السين والصاد لابن كيسان، اختصره أبو عبدالله محمد بن أحمد، ابن القماح (ت ٧٤١)، تحقيق أستاذنا الدكتور تركي بن سهو العتيبي، ونشره في مجلة الدراسات اللغوية، المجلد الثاني، العدد الثالث، ١٤٢١.
- المسائل العضديات
- المسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه لرشيد الحربي، دار المجتمع بجدة.
-المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق محمد بركات، مركز البحث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٠.
-مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٨.
-معاني الحروف للمجاشعي، المنسوب إلى أبي الحسن الرماني، تحقيق عبدالفتاح شلبي، دار الشروق بجدة، ط٣، ١٤٠٤.
-معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش، حققه فائز فارس، دار البشير، ودار الأمل، ط ٣، ١٤٠١/١٩٨١م.
-معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد النجار، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠م.
-معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨/١٩٨٨م.
-معاني النحاس لأبي جعفر النحاس، تحقيق محمد الصابوني، نشر جامعة أم

القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩.
-معلقة عمرو بن كلثوم بشرح ابن كيسان، تحقيق د. محمد البنا، نشره في (دراسات ونصوص لغوية)، طبعته المكتبة المكية، مكة المكرمة، سنة ١٤٢٧.
-مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، حققه مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
-مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق عدنان داوودي، دار القلم بدمشق، ط ١، ١٤١٢.
- المفصل في العربية، للزمخشري، تحقيق د. علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- المقتصد في شرح التكملة لعبدالقاهر الجرجاني، رسالة عالية لأحمد بن عبدالله الدويش، جامعة الإمام، كلية اللغة العربية، قسم النحو والصرف وفقه اللغة.
-المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
-منازل الحروف، لأبي الحسن الرماني، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، ١٩٨٤م..
-منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبوع مع شرح شذور الذهب.
-منهج السالك، لأبي حيان، طبعة سدني كينر، هيوماتن، ١٩٤٧م.

- الموفقي حققه د. عبدالحسين الفتلي وهاشم شلاش، ونشراه في مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الثاني، ١٣٩٥.
- النحو وكتب التفسير، لإبراهيم عبد الله رفيدة، المنشأة العامة للنشر، طرابلس، ليبيا، ط ٢، ١٩٨٤م.
- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير ابن الجزري، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، مطبوع مع كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للحاج خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧/١٩٨٧م، وعدت أحياناً إلى طبعة الخانجي، بتصحيح محمد بدر الدين النعساني، ط ١، ١٣٢٧هـ، فأنص عليها.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق أحمد الأناؤوط وآخر، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠.